

اسم المقرر

كتب السنة (٣٣٥)

جمع وإعداد / أ هيفاء عمر باشهاب

المراجع

تدوين السنة النبوية

نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري

تأليف الدكتور / محمد بن مطر الزهراني

(باختصار وتصرف)

توصيف المقرر الدراسي :

ساعات التدريس	عدد الأسابيع	قائمة الموضوعات
٤	الأول	أولاً: تقديم نبذة عن مفردات المقرر. ثم دراسة مراحل تدوين السنة: " في عهد النبي ﷺ، وفي عهد الصحابة - وفي عهد التابعين - وأهم المدونات فيها.
٤	الثاني	- تدوين السنة في القرن الثاني الهجري، ويتناول: " أشهر المدونات فيه - مناهج التصنيف - تراجم مؤجزة لبعض مشاهير المحدثين فيه: " مالك، الشافعي، ابن القطان، الثوري، ابن عيينه، وكيع، شعبة، ابن مهدي، الأوزاعي، الليث، أبوداود الطيالسي".
٤	الثالث	ثانياً: التدوين في القرن الثالث الهجري، ويتناول: " أشهر المدونات فيه - طريقة التصنيف - التعريف بالكتب الستة وشروط مؤلفيها، التعريف بالمستخرجات على الصحيحين، التعريف بالمستدركات على الصحيحين، تراجم مؤجزة للمصنفين: " أحمد، ابن راهويه، ابن المديني، ابن معين، البخاري، مسلم، أبوداود، الترمذي، ابن ماجه، الدارمي، النسائي".
٤	الرابع	ثالثاً: تدوين السنة من عام: "٢٠٠هـ - ٦٥٦هـ" ويتناول: أشهر المؤلفات فيه - طريقة التصنيف - تراجم لأشهر الاعلام: " الطحاوي، ابن السكن، ابن حبان، الطبراني، الدارقطني، الحاكم، البيهقي، ابن الجوزي.
٤	الخامس	رابعاً: التدوين من عام: "٦٥٦هـ - والى العصر الحاضر" ويتناول: أشهر المؤلفات فيه - طريقة التصنيف - تراجم الاعلام: " ابن دقيق العيد، ابن عبد الهادي، الزيلعي، ابن رجب، ابن كثير، المزي، الحافظ العراقي، الهيثمي، البوصيري، ابن حجر، ابن الأمير، الشوكاني، ابن قطلوبغا، الألباني".
٤	السادس	خامساً: الكتب المؤلفة في موضوعات معينة: " جزء رفع اليدين، جزء القراءة خلف الامام، الأحاديث القدسية، أحاديث الترغيب والترهيب، أحاديث الإيمان، كتب السنة - أحاديث الزهد، الأحاديث الموضوعية، العلل، الجهاد، الأربعينيات".
		سادساً: الكتب المؤلفة في خدمة السنة من جوانب متعددة، يتناول: " كتب النسخ والنسخ، كتب غريب الحديث، الأجزاء، كتب السنن، كتب الجوامع، كتب الطبقات، كتب الجامع، كتب المستخرجات".

٢	السابع	الامتحان النصفي.....
		سابعاً: التعريف بالكتب التي جمعت الأحاديث في القرون المتأخرة من الكتب السابقة: الجامع الكبير والصغير للسيوطي، كتب مصابيح السنة، كتب مجاميع المسانيد، إتحاف الخيرة المهرة بزواد المسانيد العشرة للبوصيري، المطالب العالية بزواد المسانيد الثمانية.
		ثامناً: دراسة لمقدمات أمات كتب السنة : وقراءة عدد منها بحسب أنواعها، للتعرف على مناهج المؤلفين فيها بدءاً بالصححين .
		مراجعة شاملة لما سبق، ومناقشة طريقة الاختبار والواجبات والتكاليف المصاحبة للمقرر .

الدرس الأول تدوين السنة

مراحل تدوين السنة: " في عهد النبي ﷺ وفي عهد الصحابة، وفي عهد التابعين، وأهم المدونات فيها.

تمهيد :

التدوين في اللغة : تقييد المتفرق وجمع المتشتت في ديوان؛ ومنه جمع الصحف في كتاب، وهو فارسي معرّب^١. وفي الاصطلاح: يستعمل التدوين بمعنى التصنيف والتأليف.

السنة في اللغة: فهي السيرة والطريقة حسنة كانت أو قبيحة. ومنه قوله ﷺ: "من سنّ في الإسلام سنةً حسنةً فله أجرها وأجر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيئاً، ومن سنّ في الإسلام سنةً سيئةً كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيئاً"^٢.

ومن معانيها في اللغة أيضاً: حسن الرعاية والقيام على الشيء، وذلك من قول العرب: "سنّ الرجل إبله إذا أحسن رعايتها والقيام عليها"^٣.

السنة في الاصطلاح :

وبعد أن استقرت المصطلحات، وقعدت العلوم الإسلامية، أصبح للفظ السنة مفهومات ومصطلحات جديدة منها:

١- ما يذكره المحدثون في كتبهم: "كل ما أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو صفة"^٤.

٢- ما يذكره علماء أصول الفقه: "كل ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ مما يصلح أن يكون دليلاً لحكم شرعي"^٥.

٣- ما يذكره الفقهاء في كتبهم: "ما في فعله ثوابٌ وفي تركه ملامةٌ وعتابٌ لا عقاب"^٦.
أو: "ما أمر به أمراً غير جازم"^٧.

وقد اعتنى المسلمون عبر العصور بتدوين السنة النبوية الشريفة؛ حيث استطاعوا تنقيتها فهي ليست محفوظة كالقرآن الكريم، بل قابلة للدس، والتغيير من قبل المتربصين بهذه الأمة من أعدائها الخارجين أو الداخلين، لهذا فقد وضع علماء المسلمين عدّة ضوابط منهجية وعلمية لنقل السنة النبوية، وفيما يلي المراحل التي تمّ بها تدوين السنة. مراحل تدوين السنة في عهد الرسول كان رسول الله ﷺ يحرص حرصاً شديداً وكاملاً على حفظ القرآن الكريم فقط، وكان يأمر الصحابة الكرام باستمرار بحذف كلّ ما

^١ انظر: مادة "دون" في الصحاح للجوهري، والقاموس المحيط للفيروزآبادي، وتاج العروس للزبيدي.

^٢ رواه مسلم في كتاب العلم من صحيحه ج: ١٥.

^٣ انظر: مادة "سنن" في الصحاح ولسان العرب لابن منظور.

^٤ فتح المغيبي للسخاوي ١ / ٦.

^٥ ابن النجار: شرح الكوكب المنير ٢ / ١٥٩ - ١٦٠، ومذكرة أصول الفقه للأمين الشنقيطي ص: ٩٥.

^٦ قاسم القونوي: أنيس الفقهاء ص: ١٠٦.

^٧ ابن النجار: شرح الكوكب المنير ٢ / ١٥٩ - ١٦٦، ومذكرة الشيخ الأمين في الأصول ص: ١٦.

دَوَّنوه عنه عدا الآيات القرآنية ، خشية منه على أمته من التداخل والالتباس فيما بعد ، إلا أن الصحابة حفظوا وفهموا أقوال الرسول وتصرفاته في حياته، فاستطاعوا حفظ السنة بأدمغتهم وعقولهم . مع هذا فقد كان هناك بعض الصحابة وهم قلة ممن سمح لهم النبي ﷺ بكتابة أقواله، فقد أمن عليهم من حدوث الالتباس في المستقبل. في الخلافة الراشدة لم تكن هناك محاولات أبداً لحفظ السنة النبوية وتدوينها في زمن الخلافة الراشدة، بل على العكس، فقد اهتم الخلفاء الراشدين بحفظ كتاب الله وجمعه من الصدور، وأدوات الكتابة المختلفة، خشيةً عليه من الضياع بسبب ما حدث من أحداث سياسية ألحقت أذىً كبيراً بحفظ القرآن العظيم. في الخلافة الأموية بسبب اتساع رقعة الدولة الإسلامية في زمن الخلافة الأموية ، إلى أن بادر الخليفة عمر بن عبد العزيز بجمع وتدوين السنة النبوية ، وأوكل هذه المهمة إلى علماء المسلمين، الذين ظهرت جهودهم وتمثلت في مجالات :-

١- العناية بحفظها.

٢- السؤال عن الإسناد .

٣ - البحث في أحوال الرجال ونقله الأخبار الذي نتج عنه علم الرجال الذي أصبح ميزة هذه الأمة المسلمة عن غيرها من الأمم.

٤- تدوين السنَّة الذي بدأ بصحفٍ وأجزاء ثم تطور إلى مصنَّفات مَبَوَّبة ومرتَّبة إما على الأبواب كالكتب الستة والموطأ وغيرها، وإما على المسانيد كمسند أحمد وغيره، وغير ذلك من المجالات مما سيأتي تفصيله في موضعه من هذا البحث بإذن الله - عز وجل - وفيما يلي نماذج من أقوال أئمة السلف في التثبُّت والتحرُّر في أحوال الرجال ونقله الأخبار، وعدم الأخذ عن غير الثقات:

١- قال الإمام مسلم بن الحجاج: "واعلم وفَّقك الله تعالى أن الواجب على كل أحدٍ عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها وثقات الناقلين لها من المثَّهين أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه، والسِّتارة في ناقله، وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التُّهم والمعاندين من أهل البدع" ^١.

ثم ساق بإسناده عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : "يكون في آخر الزمان دجالون كذابون يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فإياكم وإياهم، لا يضلونكم ولا يفتنونكم" ^٢.

ثم ساق بإسناده أيضاً إلى مجاهد قال: "جاء بشير بن كعب العدوي إلى ابن عباس رضي الله عنه فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله ﷺ قال رسول الله ﷺ ، فجعل ابن عباس لا يأذن " ^٣ . لحديثه ولا ينظر إليه، فقال يا ابن عباس مالي لا أراك تسمع لحديثي أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ ، ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بأذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرفه " ^٤ .

٢- عن ابن سيرين قال: "إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم".

^١ (مقدمة صحيح مسلم : (١ / ٨) .

^٢ ١ مقدمة صحيح مسلم : (١ / ١٢ - ١٣) .

^٣ (أي: لا يصغي لحديثه.

^٤ (مقدمة صحيح مسلم : (١ / ١٢ - ١٣) .

وعنه أيضاً قال: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا: سمّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنّة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم" ^١ .

٣- وعن عبدان بن عثمان المروزي قال: "سمعت عبد الله بن المبارك يقول: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء" ^٢ .

ثم صنفت الكتب الخاصّة بعلم السنّة النبوي؛ حيث استطاع العلماء أن يضعوا كتب الجوامع، والسنن، والمصنفات، والمسانيد، وغيرها ، فقد كان لكل إمام من الأئمة كتابه الخاص، الذي جمع فيه الأحاديث النبوية؛ حيث تمّ جمع الأحاديث بناءً على شروط كلّ عالم من العلماء في قبول الحديث أو رده ، ومن العلماء من أثر جمع كلّ ما سمعه مع وضعه للسند، فكانت مثل هذه الكتب تسمى بالجوامع، لأنها تجمع مختلف أصناف الحديث من حيث الدقة . التعديل، والتنقيح ، والمراجعة خضعت السنّة النبوية من قبل العلماء المتخصّصين إلى العديد من عمليات المراجعة على مرّ الأزمنة والعصور التي ربما لا نجد مثلها في يومنا هذا .

* أثر الكتابة في حفظ العلم وقيّمته:

كان للكتابة أثر كبير في الشريعة المطهرة من جهة الفوائد المترتبة عليها وظهر هذا في:

أ- تدوين القرآن الكريم وحفظه في المصاحف.

ب- تدوين السنّة المطهرة وحفظها في الدواوين.

ج- تدوين العلم الشرعي بكافة تخصصاته وتشعباته العلمية.

فلولا التدوين لاندرست معالم هذا الدين، وضاعت معالمه، لأن أصحاب الصدور يفنون، وأما ما دونوه في السطور فلا يفنى.

ومما ينبغي ذكره ههنا أنه ليس بالتدوين فقط حُفظ العلم وقامت به الحجة، فإنه لا قيمة للعلم المكتوب إلا باعتبار نقلته وكتبته إيلنا، وأما وجوده في الكتب فلا قيمة له إلا إذا كان كتبته عدولاً ضابطين ومن نقل إيلنا هذه الكتب كذلك، وأعني به خصيصة الأمة الإسلامية عن سائر الأمم وهي:

١- البحث في أحوال النقلة من جهة العدالة والضبط.

٢- اتصال السند من أول سلسلته إلى منتهاها.

فإذا نقل الرواة إيلنا العلم محفوظاً بالصدور والسطور معاً مع الخصيصتين السالفتين فقد كان هذا هو الغاية والنهائية في المحافظة، وإن نقل إيلنا بأحدهما كفى هذا في الصيانة ما دامت الخصيصتان متحققتين معاً، وأما وجوده مكتوباً دون هاتين الخصيصتين أو إحداهما فلا قيمة للعلم الموجود، وكذلك انفراد أحدهما دون هاتين الخصيصتين أو إحداهما فلا قيمة له البتة، ولا نثق بأي شيء من المكتوب -

^١ (مقدمة صحيح مسلم : (١٥ / ١) .

^٢ (مقدمة صحيح مسلم : (١٦ / ١) .

إذا كان هذا حاله - لاحتمال تعرضه للتبديل والتحريف. فليُنظر إلى التوراة والإنجيل مكتوبان نعم، ولكن وقع التحريف والتبديل فيهما لما تجرد نقلتهم من العدالة والضبط، وانقطع سندهم إليهما من عصور تالية لنزولهما، بل يستطيع المسلم أن يجزم بأنهما مخالفان لأصلهما الذين نزلا عليه كما قال تعالى: {فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ} (البقرة: ٧٩) ^١.

فالكتابة حينئذ وسيلة من الوسائل لحفظ العلم ولا يعني أن العلم إذا كتب يكون حجة بها، وأن صيانة الحجة متوقفة عليها، ألا ترى إلى كتاب الله جل وعلا وهو حجة الله على خلقه قد نزل على نبيه ﷺ منجماً يتنزل به الروح الأمين عليه، وهو عليه الصلاة والسلام معصوم بعصمة الله، فقامت به الحجة، ولم يحتج أن يتنزل به على النبي صلى الله عليه وسلم مكتوباً ليكون أبلغ في الحجة على الأمة إذ هو نبي أمي لا يقرأ ولا يكتب، فاتاهم بما يعجزهم ولو اجتمعوا على أن يأتوا بمثله.

وشريعة الدين العظمى وهي الصلاة لا يمكن لأحد أن يهتدي إلى كيفيةها من القرآن وحده، بل لا بد من بيان الرسول ﷺ، ولم يثبت أنه أمر بكتابة كيفيةها التي شرحها بقوله وفعله، ولو كانت الكتابة من لوازم الحجية لما جاز أن يترك النبي ﷺ هذا الأمر الخطير.

وخلاصة الأمر أن الكتابة لا تلزم بها الحجة وحدها، بل الأصل ما تقدم تقريره من حال النقل والنفقة ^٢.

وكون المرء كاتباً أو قارئاً لا يلزم منه أن يكون عالماً، فإنه لا تلازم بينهما البتة، ألا ترى إلى النبي ﷺ وكثير من الصحابة الكرام كانوا أميين لا يحسنون القراءة والكتابة، ومع ذلك فهم أعلم الناس، وانظر إلى كثير ممن يحسن القراءة والكتابة في هذا الزمان وله في ذلك درجات عليا في كثير من العلوم الدنيوية وهو لا يحسن قراءة القرآن، ومعرفة شرائع الدين، وتقدم ما قصه الله علينا من نبي أهل الكتاب إذ هم يكتبونه ولا يعقلونه، فمن هنا يظهر أنها وسيلة من الوسائل لا تستقل بنفسها بل بما يحيط بها فبذلك تكون الحجة. وفي الأحكام العملية نرى أن الوصايا والأوقاف والطلاق ونحوها إذا كان مكتوباً دلت الأدلة على إنفاذه، ولكن هذا الإنفاذ متوقف على صحة نسبة الخط إلى كاتبه، وحصول العلم بذلك وليس بمجرد كونها مكتوبة والخلاف الذي حصل بعد ذلك لا في أن الكتابة المقترنة بالقرائن السابقة لا تقوم بها حجة بل للتوثق وإبراء الذمة فمنهم من يشترط الشهود والبيينة ونحو ذلك، وهذا لتغير أحوال الناس واجترأ بعضهم على التزوير والكذب، وهذا لا يلغي أصل الحكم بثبوت العمل بها متى تحقق صحة نسبتها إلى صاحبها ^٣.

وصحت الرواية بالمكاتبة عند جمهور أهل العلم عند حصول شروط القبول في المتكاتبين ومعرفة المكتوب إليه بخط الكاتب أو إشارته أو مختوماً بخاتمه، وأمانة ناقله ونحو ذلك ^٤.

- ومثل هذا في الوجدادة فقد مضى جماعة من أهل العلم على النقل بها وفي الصحيح جملة كرواية أبي سفيان طلحة بن نافع عن جابر، والشعبي عن جابر، وصحح العلماء رواية عمرو بن شعيب عن أبيه

^١ انظر مجموع الفتاوى ٤٣٥/١٧.

^٢ انظر الفصول الماتعة التي سطرها العلامة د. عبد الغني عبد الخالق رحمه الله في كتابة حجية السنة: ٣٩٨ - ٤٨٤. كتابة الحديث بين النهي والإن (ص: ٢٩).

^٣ أعلام الموقعين ٢٦٥/٤، الطرق الحكيمة/ ٢٩٩.

^٤ (المحدث الفاصل/ ٤٥٢، الكفاية/ ٣٣٦، المقدمة/ ١٥٦، اختصار علوم الحديث/ ١٠٢، النكت للزرکشي/ ٥٤٤/٣، فتح الباري/ ١٥٥/١، فتح المغيبي/ ١٣٥/٢).

عن جده ووهب بن منبه عن جابر، وبهز بن حكيم عن أبيه عن جده، والحكم بن عتيبة عن مقسم،
والحسن عن سمرة رضي الله عنهم أجمعين وغيرهم.

فمن قبلها فبناء على ثقة الناقل وصحة السند إليه، ثم حصول العلم بوجود الكتاب الذي يرويه منه، وأنه
ثابت عن كاتبه أو مملية، وهذا حاصل في الأمثلة السابقة^١.

فلم تكن الكتابة وحدها حجة بل بما يقترن بها، وهذا أمر مهم فهمه، مخرج للإنسان من بعض الشبه
التي حاول منكرها السنة أن يثيروها.

أ- تدوين السنة في عهد النبي ﷺ :-

أولاً: الأحاديث الواردة في النهي عن الكتابة :-

وردت أحاديث عدة عن النبي ﷺ تضمنت النهي عن كتابة حديثه، استدلت بها من لم ير كتابة الحديث
ونهى عنها، ولا شك أن تخريجها من مصادرها والحكم على أسانيدنا بعد دراستها معين في بيان قيمة
هذا القول وأثره. وسأعرض هذه الأحاديث في هذا المبحث بالتفصيل:

* عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال إن رسول الله ﷺ قال " لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن
فليمحه، وحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب علي - قال همام: أحسبه قال: متعمداً - فليتبوأ مقعده من النا
كتابة الحديث بين النهي والإذن"^٢.

ثانياً: عن زيد بن ثابت رضي الله عنه، أنه دخل على معاوية رضي الله عنه، فسأله عن حديث فأمر إنساناً يكتبه، فقال له زيد
"إن رسول الله ﷺ أمرنا ألا نكتب شيئاً من حديثه" فمناه^٣.

ثالثاً: عن معاذ رضي الله عنه قال: خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نكتب شيئاً من الحديث، فقال: "ما هذا يا معاذ؟
" قلنا: سمعناه منك يا رسول الله، قال: "يكفيكم هذا القرآن مما سواه"، فما كتبنا شيئاً بعد^٤.

يعني بين إبراهيم النخعي ومعاذ.

^١ انظر: العواصم والقواصم لابن الوزير ٢٣١/١، توضيح الأفكار ٢٤٣/٢.

^٢ أخرجه مسلم في الزهد باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم رقم (٧٥١٠) عن هدا بن خالد واللفظ له. والنسائي في فضائل القرآن من الكبرى باب كتابة
القرآن ١٠/٥ عن يزيد وعفان وفي لفظهما "عني شيئاً غير القرآن - الحديث إلى قوله فليمحه" وأحمد ١٢/٣ عن إسماعيل بن عليّة نحوه، وعن شعيب بن حرب
ولفظه "لا تكتبوا عني شيئاً فمن كتب عني شيئاً فليمحه".

و٢١/٣ عن يزيد، ٣٩ عن أبي عبيد وأتم الحديث نحو مسلم، ٥٥ عن عفان وتماه "وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، وحدثوا عني ولا تكتبوا علي" وتماه مثل
مسلم.

وأبو يعلى ٩٧/٢ عن أبي الوليد الطيالسي مثل لفظ عفان عند النسائي وصححه الحاكم من هذا الوجه على شرطهما ١٢٦/١، وأخرجه ابن حبان ٢٦٥/١ عن كثير بن
يحيى.

^٣ أخرجه أبو داود في الموضوع السابق رقم (٣٦٤٧). عن أبي أحمد الزبير.

والخطيب في تقييد العلم ٣٥/ عن سليمان بن بلال نحوه كلاهما عن كثير عن المطلب عن زيد به.

وهذا إسناد ضعيف لأنه منقطع: المطلب بن عبد الله بن حنطب لم يسمع إلا من أنس وسهل بن سعد وسلمة بن الأكوخ رضي الله عنهم، ولم يسمع من زيد كما في
جامع التحصيل ٢٨١.

^٤ أخرجه إسحاق كما في المطالب العالية ٦١٠/١٢ أخبرنا عطاء بن مسلم الحلبي عن عمرو بن قيس الملائي عن إبراهيم النخعي عن معاذ بن جبل رضي الله عنه.
قال ابن حجر: منقطع. وفيه سبب آخر: عطاء بن مسلم هو الخفاف ضعيف من قبل حفظه كما في ترجمته في تهذيب الكمال ١٠٤/٢٠.

رابعاً: عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما ، قالوا: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم معصوباً رأسه، فرقى درجات المنبر، فقال " ما هذه الكتب التي بلغني أنكم تكتبونها، أكتب مع كتاب الله؟ يوشك أن يغضب الله لكتابيه، فيسرى عليه ليلاً، فلا يترك في ورقه ولا قلب منه حرفاً إلا ذهب إليه" ^١ .

ثانياً : الأحاديث المتضمنة بإباحة الكتابة:

أولاً: عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه ، قال: كنت أكتب كل شيء أسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم أريد حفظه فنهتني قريش، وقالوا: أكتب كل شيء تسمعه ورسول الله صلى الله عليه وسلم بشر يتكلم في الغضب والرضا؟! فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأوماً بأصبعه إلى فيه، فقال: " اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق" ^٢ .

وقد شهد أبو هريرة رضي الله عنه بأن عبد الله بن عمرو كان يكتب عن النبي صلى الله عليه وسلم وأنه كتب عنه الكثير.

كما قال: "ما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحدٌ أكثر حديثاً عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب" ^٣ .

وقد أخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يملي عليه الحديث ، قال أبو راشد الحراني: أتيت عبد الله بن عمرو بن العاص ، فقلت له حدثنا مما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم فألقى إليّ صحيفة، فقال: هذا ما كتب لي رسول الله صلى الله عليه وسلم فنظرت فيها فإذا فيها فذكر حديثاً ^٤ .

ثانياً: عن رافع بن خديج رضي الله عنه ، قال: قلت يا رسول الله إنا نسمع منك أشياء فنكتبها؟ فقال " اكتبوا ولا حرج" ^٥ .

^١ (أخرجه الطبراني في الأوسط ٢٨٧/٧ حدثنا محمد بن عبد الله بن رسته حدثنا شيبان بن فروخ حدثنا عيسى بن ميمون عن محمد بن كعب عن ابن عباس وعن زيد بن أسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما به. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٥٥/١ وفيه عيسى بن ميمون الواسطي وهو متروك.

^٢ (أخرجه أبو داود في الموضع السابق رقم (٣٦٤٦) عن مسدد وابن أبي شيبة، واللفظ لهما. وأحمد ١٦٢/٢، ١٩٢. والحاكم ١٥٠/١. عن عبد الرحمن بن محمد بن منصور الحرثي ومسدد أربعتهم عن يحيى القطان عن عبيد الله بن الأحنس عن الوليد بن عبد الله بن أبي مغيث عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهم به.

وهذا إسناد صحيح، لا يعكر عليه أن ابن حبان قال في عبيد الله بن الأحنس: يخطئ كثيراً، فقد أطلق القول بتوثيقه أحمد ويحيى بن معين وأبو داود والنسائي، كما في ترجمته في تهذيب الكمال ٥/١٩، وابن حبان شديد في الجرح يتوقف في جرحه ولا سيما إذا تفرد، والوليد هو ابن عبد الله بن أبي مغيث كما جاء منسوباً في رواية أبي داود، خلافاً للحاكم الذي قال إنه هو ابن أبي الوليد الشامي، فلا يعرف راو بهذا الاسم. وله بهذا اللفظ طرق عديدة استوفاهما الخطيب البغدادي في تقييد العلم ٧٤/٤ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. رواه عنه جماعة والإسناد حسن.

^٣ (أخرجه البخاري في العلم باب كتابة العلم رقم (١١٣). حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا عمرو أخبرني وهب بن منبه عن أخيه عن أبي هريرة. وأخرجه أحمد ٤٠٣/٢ عن محمد بن سلمة. والطحاوي في معاني الآثار ٣١٨/٤ عن أحمد بن خالد الوهبي والرامهرمزي في المحدث الفاصل / ٣٦٩ عن عبد الأعلى السامي والخطيب في تقييد العلم / ٨٣ عن إبراهيم بن سعد أربعتهم عن ابن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن مجاهد، والمغيرة بن حكيم عن أبي هريرة رضي الله عنه نحوه، وزاد " فإنه كان يكتب بيده ويعيه بقلبه، وكنت أعيه بقلبي ولا أكتب بيدي، واستأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكتابة عنه فأذن له". ولفظ عبد الأعلى وإبراهيم عن المغيرة ولم يذكر مجاهداً وهذا إسناد حسن، ابن إسحاق وإن كان مدلساً، فقد صرح بالسماع في رواية إبراهيم، وإبراهيم من رؤوس أصحاب ابن إسحاق وأوتقهم كما في ترجمته في سير أعلام النبلاء ٣٠٤/٨. كتابة الحديث بين النهي والإذن (ص: ٤١)

وقد تابع ابن إسحاق على هذا عقيل. أخرجه الطحاوي في المعاني ٣١٩/٢ عن يونس بن عبد الأعلى، والعقيلي في الضعفاء ٣٣٤/٢ عن أحمد ابن صالح. والخطيب في تقييد العلم ٨٣/٢ عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ثلاثتهم عن ابن وهب عن عبد الرحمن بن سلمان عن عقيل عن عمرو بن شعيب عن المغيرة عن أبي هريرة رضي الله عنه . وعبد الرحمن لين الحديث، لينه البخاري وأبو زرعة والنسائي، قال أبو حاتم: ما رأيت في حديثه منكرأ وهو صالح الحديث، كما في ترجمته في تهذيب الكمال ١٤٨/١٧، فمثله يصلح حديثه في المتابعات. وتقدم حكاية عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أن الصحابة كانوا يكتبون الحديث بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم ص ١٢.

^٤ (أخرجه الترمذي في الدعوات باب رقم ١٠١ عن الحسن بن عرفة ٢٠٢/٥. والبخاري في الأدب المفرد رقم (١٢٠٩) عن خطاب بن عثمان. وأحمد ١٩٦/٢ عن خلف بن الوليد.

والطبراني في الشاميين ٢٢/٢ عن عمرو بن خالد الحراني وسليمان بن عبد الرحمن.

^٥ (أخرجه الطبراني في الكبير ٢٧٦/٤ عن حيوة بن شريح، وعطية بن بقر، ومحمد بن عمرو الحمصي. والرامهرمزي في المحدث الفاصل / ٣٦٩ عن ابن مصفى.

وابن عدي في الكامل ٣٦/١ عن محمد بن عمير بن حبان.

وقد ورد عنه أنه كتب صحيفة عن النبي ﷺ فيها أحاديث عنه كما قال نافع بن جبير قال: ثم إن مروان بن الحكم خطب الناس فذكر مكة وأهلها وحرمتها، ولم يذكر المدينة وأهلها وحرمتها، فناداه رافع بن خديج فقال: مالي أسمعك ذكرت مكة وأهلها وحرمتها ولم تذكر المدينة وأهلها وحرمتها وقد حرم رسول الله ﷺ ما بين لابتيها وذلك عندنا في أديم خولاني، إن شئت أقرأتك^١.

ثالثاً: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان رجل من الأنصار يجلس إلى رسول الله ﷺ فيسمع من النبي ﷺ الحديث فيعجبه ولا يحفظه، فشكى ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إني لأسمع منك الحديث فيعجبني ولا أحفظه فقال: "استعن بيمينك" وأوماً بيده الخط^٢.

وفي الباب أيضاً عن أبي هريرة رضي الله عنه في خطبة خطبها رسول الله ﷺ عام الفتح فذكرها، وفي آخره قال: ف جاء رجل من أهل اليمن يقال له أبو شاه فقال: اكتب لي يا رسول الله، فقال: "اكتبوا لأبي شاه" - يعني الخطبة^٣.

رابعاً: عن علي رضي الله عنه، قال: ثم ما كتبنا عن النبي ﷺ إلا القرآن وما في هذه الصحيفة، قال النبي ﷺ "المدينة حرام .. الحديث".

خامساً: عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أنه كان إذا حدث يكثر الناس عليه فجاء بمجال^٤ له، فألقاها عليهم، ثم قال: "هذه أحاديث سمعتها وكتبتها عن رسول الله ﷺ ثم عرضتها عليه"^٥.

-الجمع بين أحاديث النهي عن الكتابة، وأحاديث الإذن بها :

أولاً : العلماء وموقفهم من الكتابة للحديث على ضوء ما ورد

خمستهم عن بقية حدثنا ابن ثوبان حدثنا أبو مدرك حدثني عباية بن رفاعة عن رافع بن خديج به. وهذا إسناد رجاله ثقات، بقية بن الوليد وإن كان بدلس ويسوي، فقد صرح بالسماع إلى عباية بن رافع، لكن أبا مدرك لم أعرفه إلا أن يكون الذي ذكره الذهبي في الميزان ٥٧١/٤ ونقل عن الدارقطني قوله: متروك.^(١) أخرجه مسلم في الحج باب فضل المدينة رقم (٣٣١٦). حدثنا القعني حدثنا سليمان بن بلال عن عتبة بن مسلم عن نافع بن جبير به.^(٢) أخرجه الترمذي في العلم باب في الرخصة فيه - يعني الكتابة ١٤٥/٤ وابن الأعرابي في معجمه ٣١٤/١ عن محمد بن موسى.

كلاهما عن الخليل بن مرة عن يحيى بن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه به. قال الترمذي: ليس إسناده بذلك القائل، وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: الخليل بن مرة. منكر الحديث أ. هـ، ومما يدل على سوء حفظه اضطرابه فيه على وجه متعددة كما بين ابن عدي في الكامل ٩٢٨/٣، والبيهقي في المدخل ٤١٨/٤ وقد ذكر هذه الطرق الخطيب في تقييد العلم/٦٦. ورواه الخصب بن جندر عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه به. أخرجه ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ/٢٧٤ عن الربيع بن مسلم، وابن عدي في الكامل ٩٣٩/٣ عن عبد الصمد بن سليمان، كلاهما عن الخصب بن جندر عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه به.

قال أبو حاتم في العلال ٣٣٩/٢ هذا حديث منكر، وخصيب ضعيف الحديث. وقد اضطرب فيه على وجه انظرها في تقييد العلم/٦٥ وانظر المقاصد الحسنة/٥٤.

^(٣) أخرجه البخاري في العلم باب كتابة العلم رقم (١١٢).

وفي الديات باب من قتل له قتيل فهو بخير النظرين رقم (٢٤٣٤) من طريق شيبان.

وفي اللقطة باب كيف تعرف لقطه أهل مكة رقم (٦٨٨٠) عن الأوزاعي.

ومسلم في الحج باب تحريم مكة رقم (٣٣٠٥) عن شيبان والأوزاعي، كلاهما عن يحيى بن أبي كثير حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه.

^(٤) هي موجودة هكذا في حاشية المدخل، كما ذكر المحقق، وعليها قول ابن الصلاح الذي قرنت عليه النسخة فقال: هي جمع مجلة وهي الصحيفة ص ٤١٥. حديث".^(٥) أخرجه يعقوب بن سفيان في المعرفة ٨٣٢/٢ عن محمد بن شعيب والطبراني في الشاميين ٤٢٧/١ عن هشام بن عمار، كلاهما عن عتبة بن أبي حكيم، حدثني هبيرة بن عبد الرحمن عن أنس به وهذا إسناد ضعيف، عتبة ابن أبي حكيم ضعيف من قِبَل حفظه كما يظهر في ترجمته في تهذيب الكمال ٣٠٠/١٩ وقد اضطرب فيه على وجه انظر بيانها في تحقيق المطالب العالية ٦٢٤/١٢، مما يدل على سوء حفظه.

وفي الباب عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "تقيدوا العلم بالكتاب".

أخرجه لوين في جزئه رقم (٥٤) حدثنا عبد الحميد بن سليمان، عن عبد الله بن المثني عن عمه ثمامة بن أنس عن أنس به. وخولف عبد الحميد فيه فوقه غيره عن عبد الله. أخرجه الدارمي ١٢٦/١ عن مسلم بن إبراهيم

وأخرجه ابن سعد ٣٣٧/٥ عن محمد بن عبد الله الأنصاري، والطبراني في الكبير ٢٤٦/١ عن خالد بن خدش، والرامهرمزي ٣٦٨/ عن عبد الواحد بن غياث، والخطيب في تقييد العلم ٩٧/ عن مسلم بن قتيبة. خمستهم عن عبد الله عن عمه عن أنس موقفاً.

والحديث صححه الشيخ الألباني - رحمه الله - بمجموع طرقه (السلسلة الصحيحة رقم ٢٠٢٦). (اللجنة العلمية).

بعد عرض الأحاديث التي وردت في النهي عن الكتابة، والأحاديث التي فيها الإنزاع بها، وقد تضمنت الأحاديث أمراً مطلقاً ونهياً مطلقاً فحصل التعارض الظاهر بينها، وقد سار العلماء في مثل هذه الأحاديث على خطوات محددة وهي: -

١- الجمع بين الحديثين إن أمكن ذلك، وحينئذ يعمل بهما جميعاً.

٢- فإن لم يمكن الجمع، فيصار إلى نسخ أحد الخبرين بالآخر إن عرف التاريخ، فيعمل حينئذ بالنسخ ويترك المنسوخ.

٣- فإن لم يعرف التاريخ ولم تقم دلالة على النسخ، فيصار إلى ترجيح أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح.

٤- فإن لم يمكن الترجيح توقف عن العمل بأحد الخبرين حتى يظهر^١.

وإذا تأملنا الأحاديث الواردة في الفصل السابق نجد أن الأحاديث الواردة في النهي لم يصح منها إلا حديث أبي سعيد رضي الله عنه المخرج عند الإمام مسلم، وأما الأحاديث الباقية فلا تصلح للحجة، وكانت الأحاديث الواردة في الإباحة أكثر عدداً وأصح سنداً. فكيف كان تعامل الأئمة مع هذه الأحاديث؟

لقد تعددت أقوال أهل العلم في ذلك، وسأعرض هذه الأقوال وحجج كل قول والمآخذ عليه:

القول الأول: رد حديث أبي سعيد وتضعيفه، والعمل بالأحاديث الواردة فيها بالإباحة، لأنها أصح إسناداً وأكثر طرقاً، فكان الحكم باق على الأصل ولم ينقل هذا الأصل إلى غيره، وقد تقدم النقل عن البخاري وأبي داود أن الصحيح في هذا الحديث الوقف وأن هماماً أخطأ فيه وهذا بناءً على الأمور التالية:

١- تفرد همام بن يحيى العوزي بالحديث عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري، وهمام كان يخطئ إذا حدث من حفظه كما تقدم نقله.

٢- أن زيد بن أسلم إمام مدني مكثرت وتلامذته كثر من المدنيين والمكيين والملازمين له، ولم يرو هذا الحديث عنه إلا همام وهو كوفي ليس بالملازم لزيد بن أسلم.

٣- أن المنع من الكتابة مذهب مشهور لأبي سعيد الخدري رضي الله عنه كما تقدم جمع طرق هذا عنه، فكان ينهى عن الكتابة عنه مطلقاً، ويعطل هذا خوف جعل الحديث قرآناً يشتغل به عن كتاب الله، ونجد في هذه الطرق أنه لم يعطل النهي بأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الكتابة عنه، ولو كان عنده هذا لاكتفى به عن التعليل بما ذكر.

٤- أن لو كان الحديث بهذا اللفظ محفوظاً لاقتضى أن يكون النهي مستغرقاً لكل ما يتناوله، والصحابة رضي الله عنهم أتبع الناس للحديث، ومع هذا فإن أبا سعيد رضي الله عنه يذكر أنه لم يكتب عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا القرآن والتشهاد، والتشهاد من حديث النبي صلى الله عليه وسلم، فكيف استثنى من النهي لو كان محفوظاً؟

^١ (فتح المغيب ٨١/٣، تدريب الراوي ١٩٧/٢، توضيح الأفكار ٤٢٣/٢، نزهة النظر ص ٣٩).

٥- أن في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه ما المتقدم في صفة كتابته أنه كان يكتب ابتداءً وأقره النبي ﷺ على هذا، فلو كان هناك نهى سابق لما كتب ولأنكر عليه الصلاة والسلام الكتابة، ولا يُشكّل على هذا قول أبي هريرة رضي الله عنه "واستأذن رسول الله ﷺ في الكتابة عنه فأذن له"، فإن الاستئذان لا يكون دائماً بعد نهى، إذ قد يكون من باب الأدب، أو الإعلام بأنه يكتب الحديث لا القرآن الكريم.

٦- أن من نهاه عن الكتابة علل نهيه له بأن النبي ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضا ولم يعلوه بأنه قد تقدم من النبي ﷺ نهى.

٧- أنه لما ذكر للنبي ﷺ كلام من نهاه، وعلة نهيمهم، أنكر عليهم ﷺ وأمره بالكتابة، ولم يذكر له أن العلة أنه قد نهى عن هذا.

٨- في حديث أبي شاه لم يحصل من الصحابة رضي الله عنهم م توقف في الكتابة له فكأن الأصل عندهم أن لانهي.

٩- أن أياً من الصحابة رضي الله عنهم الذين نهوا عن الكتابة لم يعلل نهيه عنها أن النبي ﷺ نهى عن الكتابة وهو فصل في الحكم حسم في المسألة، بل عللوا نهيمهم بأمر أخرى لا علاقة لها بأصل الحكم، وسيأتي مزيد بيان لهذه النقطة في آخر المبحث القادم.

وعلى هذا فلا تعارض والعمل بحديث الإباحة لعدم الحظر. وقد مال إلي هذا الشيخ عبد الرحمن المعلمي رحمه الله في "الأنوار الكاشفة" ^١.

ولا يعارض هذا بأن الحديث في صحيح مسلم، وما فيه متلقى من الأمة بالقبول لأنه قد استثنى العلماء منه ما انتقده العلماء الأولون كما هو مقرر في كتب أهل العلم ^٢.

وأما من قال بصحة حديث النهي عن الكتابة فقد اختلفت توجيهاتهم في الجواب عن هذا التعارض على أقوال:

القول الأول: أن حديث النهي عن الكتابة منسوخ بأحاديث الأمر بالكتابة:

فيكون من منسوخ السنة بالسنة ونقل شيخ الإسلام ابن تيمية أنه قول جمهور العلماء ^٣.

ولعل دليل من قال بالنسخ أن نقلة من روى أحاديث الإباحة والوقائع التي ذكر فيها إباحة الكتابة حصلت في آخر حياة النبي ﷺ ^٤، وبمثل هذا يستدل على النسخ ولاسيما أن نقلة الأخبار سمعوها من النبي ﷺ فينتفى الاحتمال بأن يكون سمعها من متقدم الإسلام ^٥.

ومن يتأمل أقوال العلماء في هذا سيجدها على ضربين:

^١ انظر : الأنوار الكاشفة : ص (٣٥ ، ٣٦ ، ٤٣) .

^٢ شروط الأئمة السنة، علوم الحديث مع التقييد والإيضاح / ٢٧، ٢٨، مجموع الفتاوى ١٧/١٨، النكت على كتاب ابن الصلاح ٣٧٩/١.

^٣ مجموع الفتاوى ٣١٨/٢١.

^٤ دفاع عن السنة / ٢١.

^٥ فتح المغيب ٦٩/٣.

أ- الضرب الأول: إطلاق القول بالنسخ دون تعليل مثل ابن قتيبة^١ . والخطابي^٢ ، والبغوي^٣ ، وابن الأثير^٤ . وعلى هذا فالنهي والإذن مجردان من العلة، وهما عامان للصحف والأشخاص والأزمنة^٥ .

ب- الضرب الثاني: من قال بالنسخ وعلل هذا واختلف تعليههم.

١- فمنهم من قال إن النهي في أول الإسلام عن كتابة غير القرآن لتتوفر همهم على القرآن وحده، وليمتاز القرآن بالكتابة عما سواه من السنن ولئلا يختلط بغيره، فلما علم أنه تميز وأفرد بالضبط والحفظ وأمنت عليه مفسدة الاختلاط والالتباس بغيره، أنن بالكتابة للسنة. نقل هذا عن ابن شاهين^٦، وبه قال القرطبي^٧، والسمعاني^٨، وابن الصلاح^٩، والنووي^{١٠}، والذهبي^{١١}، وابن القيم^{١٢} .

٢- ومنهم من قال إن النهي متقدم والإذن ناسخ له عند الأمن من الالتباس. قاله ابن حجر^{١٣} .

فكأن هذا القول يعني أن الإذن في حالة الأمن ناسخ للنهي، أما في حالة الخوف فيبقى النهي مستمراً^{١٤} .

وأما التعليل الأول فقد قال الشيخ عبد الغني عبد الخالق رحمه الله: لا نسخ؛ لأن النهي في أول الأمر كان خاصاً بحالة الخوف، والإذن في حالة الأمن، فلا يرفعه الإذن بالنهي، لأنهما لم يردا في حالة واحدة بل هما في حالتين مختلفتين وعلتين متغايرتين، فيستمران هكذا إلى يوم القيامة، إن وجد الخوف توجه النهي، وإن وجد الأمن حصلت الإباحة فمن أين النسخ؟^{١٥} .

وأما من قال بالنسخ المطلق دون تعليل، فإنه يردُّ عليه لو أن إنساناً حديث عهد بإسلام، أو أعجمي يخشى عليه أن يلتبس عليه غير القرآن فهل يصح أن نأذن له أن يكتب السنة دون أن يعرف القرآن أو يكتبهما معاً؟ بناءً على أن الإذن المطلق هو الناسخ، لا شك أنه لا يؤذن له، فمن أين لنا أن ننهاء ما دمنا نقول: إن النهي منسوخ والنسخ إذا وقع رفع حكمه عن المكلفين؟^{١٦} .

فيبقى إذن ما رجَّحه ابن حجر رحمه الله فالنسخ توجه إذن إلى حالة الأمن من الالتباس فحينئذ رفع الحكم بحكم آخر وهو الإذن وأما في حالة الخوف من الالتباس فيبقى النهي مستمراً^{١٧} .

^١ (تأويل مختلف الحديث ٢٨٧/٢ .

^٢ (أعلام السنن ٢١٦/١ .

^٣ (شرح السنة ٢٩٤/١ .

^٤ (النهاية ١٤٨/٤ .

^٥ (حجية السنة / ٤٤٥ .

^٦ (عزاه السخاوي إليه في فتح المغيث ١٦٣/٢ ولم أجده في الناسخ والمنسوخ لابن شاهين بل إنه أطلق القول بالنسخ .

^٧ (تفسير القرطبي ٢٠٧/١١ .

^٨ (أدب الإملاء والاستملاء / ١٤٦ .

^٩ (علوم الحديث / ١٧١ .

^{١٠} (شرح صحيح مسلم ١٣٠/٩ .

^{١١} (سير أعلام النبلاء ١١/٣ .

^{١٢} (تهذيب السنن ٢٤٥/٥ .

^{١٣} (فتح الباري ٢٠٨/١ .

^{١٤} (حجية السنة / ٤٤٥ ، ٤٤٦ .

^{١٥} (حجية السنة / ٤٤٥ ، ٤٤٦ (بتصرف) .

^{١٦} (حجية السنة / ٤٤٥ ، ٤٤٦ (بتصرف) .

^{١٧} (فتح الباري ٢٠٨/١ .

القول الثالث: إن النهي كان متوجهاً عن كتابة القرآن والحديث في صحيفة واحدة فيكون نهياً خاصاً، وذلك خشية اختلاط القرآن بغير القرآن فلا يراد به النهي المطلق^١ ، وذلك أنهم كانوا يسمعون القرآن وتأويله، وربما كتبوا التأويل معه، ويؤيد هذا ما ورد من قراءات شاذة كمن قرأ: {فَصِيَامٌ ثَلَاثَةٌ أَيَّامٍ مِتَالِيَاتٍ}^٢ [المائدة/٨٩] . وهذا القول له وجهة ولاسيما إذا عرفنا ندرة وسائل الكتابة كما تقدم في الفصل الثاني، ويوجز هذا زيد بن ثابت رضي الله عنه عندما جمع المصحف بتكليف من أبي بكر رضي الله عنه فقال "فنتبعت القرآن أجمعه من العُسْبِ واللخاف" وفي رواية "القصَبَ والعسبَ والكرانيف وجراند النخل" وفي رواية "من الرقاع" وفي رواية "وقطع الأديم"^٣ ، وفي رواية "والأكتاف"، وفي أخرى "والأضلاع"، وفي أخرى "والأقتاب"^٤ .

فإذا كان القرآن الكريم على عظيم مكانته لم يجد الصحابة رضي الله عنهم ما يكتبونه عليه إلا هذه الأشياء، وهي كما ترى قطع صغيرة مفرقة، فأنى تتسع لغير القرآن، ولو كتب معه شيء والحالة هذه فهو ادعى أن يختلط معه غيره، وإذا كان الأصل في الشريعة التيسير المبني على قول الله تعالى: {لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا} [البقرة:٢٨٦] . وقوله: {فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ} [التغابن:١٦] ، فلم يكن في وسع الصحابة رضي الله عنهم إلا هذا، فاقصر من الأمر على كتابة ما ينزل من القرآن شيئاً فشيئاً ولو مرة واحدة، فهذا الذي هو وفق الطاقة، وما زاد فهو شاق عليهم^٥ .

القول الرابع: أن النهي لمن أمن عليه النسيان ووثق بحفظه وخيف اتكاله على الخط إذا كتب، والإذن لمن خيف نسيانه ولم يوثق بحفظه، أو لم يخف اتكاله على الخط إذا كتب، قاله ابن حبان^٦ ، والبيهقي^٧ وابن عبد البر^٨ ، والخطيب^٩ ، وهذا هو المفهوم من بعضها، وجه به أبو سعيد الخدري وأبو موسى الأشعري رضي الله عنهم كما سيأتي، وبه يفهم جماعة من السلف كان الواحد يكتب ويحفظ، فإذا حفظ محاه، مثل مسروق وابن سيرين وعاصم بن ضمرة وغيرهم^{١٠} .

القول الخامس: أنه نهى أن يكتب مع القرآن غيره فيضاهي بتلك الكتب، فينكب على غير القرآن ويترك كتاب الله، فتشبه الأمة الأمم السابقة عندما جعلوا مع كتاب الله المنزل عليهم كتباً أخرى فتركوا كتاب الله وانكبوا على الكتب الأخرى، وكأن هؤلاء يقدمون القرآن بالعناية، ولايمنع أن يعتني بغيره، لكن هذه العناية تابعة للقرآن، وهذا هو المفهوم من كلام الرامهرمي^{١١} .

وعلى هذا يحمل نهى عمر وابن مسعود رضي الله عنهم ما وغيرهما إذ قد جاء هذا التعليل أو معناه من كلامهم - كما سيأتي إن شاء الله - ثم أثر عن أكثرهم التدوين والحث على الكتابة.

^١ (شرح السنة ٢٩٥/١، النهاية ١٤٨/٤، فتح المغيبي ١٦٢/٢ .

^٢ (وانظر القراءات في تفسير ابن كثير ٤٣٣ .

^٣ (انظر: فتح الباري، فقد ذكر طرقها ١٤/٩، والعُسْبُ جمع عَسِيب وهو جريد النخل، فكانوا يكشطون الخوص، ويكتبون في الطرف العريض، وقيل هو طرفها العريض الذي لم ينبت عليه الخوص، واللخاف

^٤ (انظر المرجع السابق.

^٥ (الأنوار الكاشفة ٣١، ٣٢، ٣٧ .

^٦ (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ٢٦٥/١ .

^٧ (المدخل ٤١٠ .

^٨ (جامع بيان العلم وفضله ٢٩٢/١ .

^٩ (تقيد العلم ٥٨ .

^{١٠} (جامع بيان العلم وتقييد العلم في الموضوعين السابقين .

^{١١} (المحدث الفاضل ٣٨٦ .

القول السادس: أن الإذن مخصوص بعبد الله بن عمرو رضي الله عنه؛ لأنه كان قارئاً للكتب المتقدمة، ويكتب بالسريرية والعربية، وكان غيره من الصحابة أميين لا يكتب منهم إلا الواحد والاثنان وإذا كتب لم يتقن ولم يصب التهجي فلما خشي عليهم الغلط فيما يكتبون نهاهم، ولما أمن ذلك على عبد الله أذن له، قاله ابن قتيبة^١ في توجيه آخر للحديث.

وهذا القول فيه ضعف لأنه يصدق لو لم يكتب الحديث من الصحابة أحد سوى عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، كما وقد ذكر أن الصحابة كانوا يكتبون بين يديه كما تقدم، وكذلك الأحاديث المتكاثرة التي تبين كتابة الصحابة للحديث.

القول السابع: أن النهي منصبٌ على التدوين الرسمي كما كان يدون القرآن الكريم، وأما الإذن فهو سماح بتدوين نصوص من السنة لظروف وملابسات خاصة، إذ إن النهي جاء عاماً مخاطباً فيه الصحابة جميعاً، والإذن لظروف خاصة أو لأشخاص معينين دليل على أن الكتابة مسموح بها إذا لم يكن تدويناً عاماً كالقرآن، قاله د. مصطفى السباعي رحمه الله^٢.

وهذا القول مثل سابقه، إذ ما ورد في عبد الله بن عمرو السابق وتصريح النبي صلى الله عليه وسلم له بالكتابة، وأن الصحابة كانوا يكتبون بين يديه الحديث، ينفي هذا القول.

هذا مجمل فهم الأئمة رحمهم الله للأحاديث الواردة في النهي والإذن بالكتابة، ومن تأمل الأقوال السابقة جميعها فإنه لم يختلف أن كتابة الحديث وتدوينه جائزة، وكان هذا هو الأصل الذي مضى عليه النبي صلى الله عليه وسلم حتى لحظة وفاته، حيث همّ أن يكتب لأتمته كتاباً لا يختلفون عليه من بعده، كما ثبت هذا عنه صلى الله عليه وسلم إذ قال في مرض موته "انثوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً"^٣.

ودل على هذا الإجماع ونقله ابن الصلاح^٤ والذهبي^٥، وهذا الإجماع إنما هو بعد اختلاف الصحابة رضي الله عنهم، واختلافهم ليس في أصل الحكم وإنما هو لعل أخرى أباؤها، بدليل أنهم عزموا على الكتابة وكتبوها وأمروا بكتابتها. ودل على هذا القياس كما قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَدَّيْتُمْ بَدِّينَ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ ... إلى قوله: ﴿وَلَا تَسْمُؤُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا﴾ [البقرة: ٢٨٢].

قال الطحاوي رحمه الله: "فلما أمر الله عز وجل بكتابة الدين خوف الريب كان العلم الذي حفظه أصعب من حفظ الدين أخرى أن تباح كتابته خوف الريب فيه"^٦.

ودل على هذا النظر فإن الكتابة لها أثر كبير في حفظ العلم، وقد تواردت عبارات أهل العلم في ذلك^١.

^١ (تأويل مختلف الحديث / ٢٨٧).

^٢ (السنة ومكانتها في التشريع / ٦١).

^٣ (أخرجه البخاري في الجهاد باب جوائز الوفد رقم (٣٠٥٣) عن قبيصة، وفي الجزية والموادعة باب إخراج اليهود من جزيرة العرب (٣١٦٧) عن محمد بن سلام وفي المغازي باب مرض النبي صلى الله عليه وسلم ووفاته (٤٤٣١) عن قتيبة ومسلم في الوصية باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه (٤٢٣٢) عن سعيد بن منصور وعتيبة وأبي بكر بن أبي شيبة وعمرو الناقد، سندهم عن ابن عيينة عن سليمان الأحول عن سعيد ابن جبيرة عن ابن عباس به وله طرق عدة عن ابن عباس وفي الباب عن عائشة وجابر رضي الله عنهم.

^٤ (علوم الحديث / ١٧١).

^٥ (سير أعلام النبلاء / ٨/٣).

^٦ (شرح معاني الآثار / ٣١٩/٤).

قال ابن الصلاح رحمه الله: ولولا تدوينه في الكتب لدرس في الأعصر الآخرة.

ثم إن النبي ﷺ أمر بالتبليغ عنه وهو يتضمن إباحة الكتابة والتقيد؛ لأن النسيان من طبع البشر، ومن اعتمد على حفظه لا يؤمن عليه الغلط فتترك التقيد يؤدي إلى سقوط أكثر الحديث، وتعذر التبليغ وحرمان آخر الأمة من معظم العلم^٢.

والذي يظهر من خلال أقوال أهل العلم ترجح القول بعدم صحة النهي عن الكتابة عنه ﷺ، أو أن النهي مخصوص بالأقوال مع القرآن غيره في صحيفة واحدة، بما قدمته من حجج فيها والله أعلم.

على أني لا أغفل ثمرة الخلاف في هذه الأقوال، فإن حكم الكتابة معتبر في حال الكاتب، وعليها تدور الأحكام فقد تكون الكتابة في حين واجبة، وقد تكون مستحبة، وقد تكون مكروهة.

قال الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين رحمه الله: "والأصل فيها الإباحة لأنها وسيلة، وقد أذن النبي ﷺ لعبد الله بن عمرو ﷺ ما أن يكتب ما سمعه منه، رواه أحمد بإسناد حسن. فإن خيف منها محذور شرعي منعت، وعلى هذا يحمل النهي في قوله ﷺ "لا تكتبوا عني... " الحديث، وإذا توقف عليها حفظ السنة وإبلاغ الشريعة كانت واجبة، وعليه تحمل كتابة النبي ﷺ بحديثه إلى الناس يدعوهم إلى الله عز وجل ويبلغهم شريعته كما في حديث أبي شاه"^٣.

المبحث الثاني: فهم المخالفين لأحاديث النهي والإباحة:

يبدو أن إيقاع الإشكال في كتابة الحديث والنهي والإباحة قديم جداً أثاره المناوئون للسنة حيث نقل ابن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦هـ - عنهم قولهم: إنها أحاديث متناقضة وفيها اختلاف^٤.

وإذا كان قد تقدم بيان الحق في هذه الأحاديث وأنه لا تعارض بينها البتة فإن هذه المسألة قد وافقت هوى في نفوس بعض الناس ولا سيما في هذا العصر فرأوا أن الثابت في هذا هو نهى النبي ﷺ عن الكتابة، وأن الصحيح أن نهيه ناسخ لإذنه لأمرين:

١- استدلال من روى عنهم من الصحابة الامتناع عن الكتابة ومنعها بالنهي عنها وذلك بعد وفاة النبي ﷺ.

٢- عدم تدوين الصحابة الحديث ونشره ولو دونوا ونشروا لتوافر ما دونوه^٥.

وهذا قول مردود لا شك في هذا بما يلي:

١- ما تقدم سابقاً من أنه لا معارضة سواء قلنا إن حديث النهي معلّ بالوقف، أو قلنا إنه صحيح، لأن النسخ المطلق لا يصح أن يثبت بين هذه الأحاديث، وأن النهي مخصوص بكتابة شيء آخر مع القرآن في صفحة واحدة، أو أن النهي مخصوص إما عند الخوف من اختلاطه بالقرآن أو لكيلا تنصرف الهمم

^١ (المحدث الفاضل / ٣٧٦، تقبيد العلم / ١٧٤، جامع بيان العلم وفضله / ٣١٤ فما بعدها.

^٢ (شرح السنة ٢٩٥/١).

^٣ (مصطلح الحديث (بتصرف واختصار) / ٤٩).

^٤ (تأويل مختلف الحديث / ٢٨٦).

^٥ (أضواء على السنة المحمدية / ٢١ نقلًا عن رشيد رضا.

إلى تحصيل غير القرآن، فعلى الاحتمالين لا يصار إلى النسخ ما دام أنه لم يُذكر تاريخ فيه أولم ينص عليه النبي ﷺ أو الصحابة، فحينئذ إما رد أحدهما بحجة، وتقدم قوة قول من أعل الحديث الذي حمل النهي بالوقف، وإما قبولهما فيجمع بينهما بلا تعسف، وقد حصل الجمع والحمد لله.

٢- سلمنا بأنه يلزم النسخ فنظرة متأملة لأحاديث الباب يتضح بها تأخر الأحاديث التي فيها الإباحة بوجه عدة:

أ- كتابة عبد الله بن عمرو رضي الله عنه ما عن النبي ﷺ حصلت بعد السنة السابعة للهجرة، إذ إنه أسلم وهاجر حينذاك واستمر على كتابة الحديث.

ب- أبو هريرة رضي الله عنه شهد لعبد الله أنه كان يكتب وظاهر الحديث ومفهومه أنه استمر على الكتابة؛ بدليل جزم أبي هريرة بكثرة حديث عبد الله بسبب أنه كان يكتب ^١.

ج- هم رضي الله عنهم بأن يكتب كتاباً في مرض موته، وقد اختلف في المراد بهذا الكتاب هل هو بيان اسم الخليفة من بعده أو هو كتاب يشمل الشرائع التي لا ينبغي الاختلاف فيها؛ وهو رضي الله عنه لا يهم إلا بحق، وعلى أي المعنيين فما يريد كتابته هو من سنته ووقت ذلك كان في أواخر أيامه، فكيف يكون النهي هو المتأخر؟ ^٢.

د- الإجماع من الأمة القطعي بعد عصر الصحابة والتابعين على إباحة الكتابة وهو إجماع ثابت بالتواتر العملي عن كل طوائف الأمة بعد الصدر الأول ^٣. وهو يدل بصورة قاطعة أن الإذن هو الأخير.

هـ- تقدم أن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما كان عنده صحيفة فيها حديث النبي ﷺ، وكذا علي بن أبي طالب ورافع بن خديج رضي الله عنهما وغيرهم كانت عندهم كتب، فلو كان النهي متأخراً لبادروا إلى محو ما في هذه الصحف امتثالاً لأمره رضي الله عنه ^٤.

وبهذا يتبين وهي هذا القول، وأما ما استدل به على أن النهي هو المتأخر:

١- استدلال من روى عنهم من الصحابة الامتناع عن الكتابة ومنعها بالنهي عنها وذلك بعد وفاة النبي ﷺ. فسأورد على سبيل الإيجاز ما ورد عنهم ثم بيانه بياناً شافياً إن شاء الله بما يرد كلام هؤلاء.

أولاً عن أبي بكر رضي الله عنه :

أنه جمع الحديث عن الرسول ﷺ فكانت خمسمائة حديث، فبات ليلة يتقلب كثيراً، قالت عائشة رضي الله عنها "فغمني"، فقلت: "تتقلب لشكوى أو لشيء بلغك؟" فلما أصبح، قال: "أي بنيه هلمي الأحاديث التي عندك" فجئته بها، فدعا بنار فأحرقها، ثم قال "خشيت أن أموت وهي عندك فيكون فيها أحاديث عن رجل ائتمنته ووثقت به ولم يكن كما حدثني، فأكون قد تقلدت ذلك".

^١ (الكبرى/ ٨٢، ٥٠٠/٩، سير أعلام النبلاء ٩١/٣، الإصابة ٣٥١/٢.

^٢ انظر حجية السنة ٤٤٧.

^٣ الباعث الحثيث/ ١١٢.

^٤ تهذيب السنن ٢٤٥/١.

وزاد في رواية "فأكون قد تقلدت ذلك، ويكون قد بقي حديث لم أجده، فيقال: لو كان قاله رسول الله ﷺ ما غبي على أبي بكر إني حدثتكم الحديث ولا أدري لعلي لم أتبعه حرفاً حرفاً" ^١ .

ولوصح الخبر لم يكن فيه حجة على ما قال لأنه لو كان آخر الأمرين النهي عن الكتابة ما كتب أصلاً ^٢ .

وفعل أبي بكر ﷺ على خلاف ما زعمه هؤلاء فقد كتب كتاباً لأنس ﷺ وكان عامله على البحرين، بين فيه فرائض الصدقة وعليه ختم النبي ﷺ ^٣ .

ثانياً عن عمر رضي الله عنه:

أراد أن يكتب السنن فاستفتى الصحابة في ذلك فأشاروا عليه بأن يكتبها، فطفق يستخير الله فيها شهراً، ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له، فقال: "إني كنت أريد أن أكتب السنن، وإني ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً، فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله، وإني والله لا أشوب كتاب الله بشيء" ^٤ .

- ثالثاً ابن مسعود رضي الله عنه:

اشتهر عنه نهيه عن الكتابة لكن من تأمل ما ورد عنه وجده ينهى عن الكتابة عنه، تارة لئلا ينكب الناس على الحديث ويدعون القرآن ^٥ ، أو أن هذه الكتب فيها أذكار مستحدثة وهيئات مبتدعة ^٦ ، أو أن هذه الكتب من كتب أهل الكتاب . فلا يصح أن تحمل على النهي عن كتابة الحديث مطلقاً لأنه لم يعلل هذا بنهي النبي ﷺ عن الكتابة بل بأمور أبانها لحظة تخلصه من هذه الكتب.

رابعاً أبو موسى الأشعري رضي الله عنه: فقد محى كتاباً خطه عنه ابنه أبو بردة بن أبي موسى رضي الله عنهما ^٧ ولم يعلل هذا بأن النبي ﷺ نهى عن الكتابة عنه بل خشى أن يتكل أبو بردة على الكتاب ويهمل الحفظ وأمره بقوله احفظ كما حفظنا.

^١ أخرجه الحاكم كما في كنز العمال (٢٨٥/١٠) عن موسى بن حماد والغلابي والزيادة له. كلاهما عن المفضل بن غسان الغلابي عن علي بن صالح عن موسى بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عن إبراهيم ابن عمرو بن عبيد الله التيمي - وفي رواية الغلابي - عمر حدثني القاسم بن محمد عن عائشة - وفي رواية الغلابي القاسم أو ابنه عبد الرحمن.

وهذا إسناد قال فيه الذهبي في التذكرة ٥/١: لا يصح.

وقال ابن كثير كما في الكنز: غريب من هذا الوجه جداً وعلي بن صالح لا يعرف.

قلت: علي بن صالح هذا شبه المجهول ذكره الخطيب في المتفق (١٦٥٢/٣) وقال: مديني أحسبه زبيرياً. أ. هـ.

^٢ الأنوار الكاشفة/٣٧، ٣٨.

^٣ أخرجه البخاري في الزكاة باب العرض في الزكاة (١٤٤٨) ، وفي باب لا يجمع بين مفترق، ولا يفرق بين مجتمع (١٤٥٠) وفيه باب ما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية (١٤٥١) ، وفيه باب من بلغت عنده صدقة بنت مخاض وليست عنده (١٤٥٣) ، في باب زكاة الغنم (١٤٥٤) ، وفيه باب لا يؤخذ في الصدقة هرمة ولا ذات عوار (١٤٥٥) ، وفي الشركة باب ما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية (٢٤٨٧) وفي فرض الخمس باب ما ذكر في درع النبي صلى الله عليه وسلم (٣١٠٦) ، وفي اللباس باب هل يجعل نقش الخاتم ثلاثة أسطر (٥٨٧٨) ، وفي الحيل باب في الزكاة وأن لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفترق خشية الصدقة (٦٩٥٥) .

^٤ أخرجه عبد الرزاق في جامع معمر (٢٥٧/١١) . والخطيب في تقييد العلم (١٩/) عن الثوري كلاهما عن معمر عن الزهري عن عروة به، لكن عروة لم يسمع من عمر رضي الله عنهم كما في جامع التحصيل (٢٣٦/) ، وفي سننه اختلاف كما بين الخطيب، ولا حجة في هذا الخبر للمخالف، لأنه لو كان النهي ناسخاً أو معلوماً لما استشار الصحابة ولما أشاروا عليه بها، وإن أعرض عن الكتابة بما ذكر علته في هذا الخبر، وكذلك - الأخبار الأخرى التي رويت عنه وهي ضعيفة ولو فرض صحتها لحملت على ما علله عمر رضي الله عنه إذ وردت فيها هذه العلة وقد ورد عنه ما يدل على كتابته للسنة فقد كتب مجموعة من الأحاديث وأرسلها إلى بعض عماله منها ما أخرجه مسلم أن عمر كتب إلى عتبة بن فرقد وهو بأذربيجان وفيه: «إياكم والتنعم وزى أهل الشرك، ولبوس الحرير، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لبوس الحرير إلا هكذا ... الحديث:"

أخرجه مسلم في اللباس باب تحريم الذهب والحرير على الرجال رقم (٥٤١١) عن عاصم الأحول ورقم (٥٤١٣) عن سليمان التيمي ورقم (٥٤١٥) عن قتادة ثلاثتهم عن أبي عثمان النهدي به وفي لفظ قتادة أن عمر صدر الكتاب بالحديث.

^٥ انظر جامع بيان العلم وفضله ٢٧٨/١.

^٦ سنن الدارمي ١٢٤/١.

^٧ أخرجه ابن سعد ١٠٥/٤ ، وابن أبي شيبه ٥٣/٩ ، وأبو خيثمة في العلم رقم (١٥٣) والدارمي ١٢٢/١ ، واليزار ١٣٤/٨ ، والرامهرمزي ٣٨١/١ ، والبيهقي في المدخل (٧٣٨) ، والخطيب في تقييد العلم ٤٠/ بطرق عن أبي بردة عن أبيه وهو صحيح.

خامساً ابن عباس رضي الله عنهما: فقد قال "لا نُكْتَبُ العلم ولا نُكْتَبُبه" ^١ . وورد في بعض الروايات أنه لما ذكر أن هناك من يكتب عنه قام من مجلسه إنكاراً عليه.

وإذا تأملنا ما ورد عنه من نصوص نجده يعلل ذلك بأن ضلال أهل الكتاب جاء بسبب انكبابهم على كتب غير كتاب الله ^٢ .

ومع هذا فقد كان ابن عباس يكتب ويكتب عنه وهو يرى وأمر بالكتابة عنه ^٣ .

وقد ورد مثل هذا النهي عن جماعة من الصحابة ^٤ ، ومع تأملها وتأمل ما سبق نجدها لا تخرج عن أحد أمرين:

أ - إما أنه لم يصح عنهم، وفعلهم على خلاف ما ورد عنهم.

ب- أو صح عنهم ولكنهم لم يعللوا النهي بأن النبي ﷺ نهى عن الكتابة عنه، بل بأمور أخرى خارجة عنه. فكيف يقال بعد هذا أن امتناع من امتنع من الصحابة عن الكتابة إنما هو بسبب ما توافر عندهم من نهى النبي ﷺ .

وأما ما ذكروه أن النهي هو آخر الأمرين لأن الصحابة لم يدونوا الحديث ولم ينشروه، وأن لو دونوه لتوافرت الدواعي على نشره.

فهذا قول من لم يمعن النظر في تواريخ الرجال وأحوال الرواة. ولو تأملنا الصحيحين فقط لوجدنا نسخاً كثيرة عن الصحابة اتفقا على إخراجها، أو تفرد أحدهما بها عن الآخر مثل:

١- صحيفة الزكاة التي كتبها أبو بكر لأنس رضي الله عنهم.

٢- صحف أبي صالح وهمام بن منبه والمقبري وعبد الرحمن الحرقي عن أبي هريرة رضي الله عنهم.

٣- صحيفة حميد الطويل وسليمان التيمي عن أنس رضي الله عنهم.

٤- صحيفة عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما «الصادقة» وقد رواها عنه أناس.

٥- صحيفة علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وغير ذلك كثير ولو تأملنا كتب السنة لوجدنا أضعاف ذلك، على أن هذا التدوين لم يكن رسمياً بل بحسب ما توافر لدى الرواة من رسائل الكتابة وانشغالهم بمدارسة القرآن ، فقد كان للسنة حظ عظيم في التدوين وأما حجتهم الداحضة أن الكتابة من لوازم الحجية فمردودة . لقد كانت جهود هذا الجيل المبارك هي الأساس الأول في تدوين السنّة وحفظها ونقلها إلى الأمة، كما كانت جهودهم - رضوان الله عليهم - هي الأساس في نشر الدين وترسيخ العقيدة وحماية السنّة من كل ما يشوبها.

^١ أخرجه عبد الرزاق في جامع معمر ٢٨٥/١١ عن معمر عن ابن طائوس عن أبيه عن ابن عباس وله طرق أخرى وهو صحيح.

^٢ الطبقات الكبرى ٣٣٦/٦.

^٣ دراسات في الحديث النبوي ١١٧/١.

^٤ انظر دراسات في الحديث النبوي ٩٥/١ فما بعدها.

ج - تدوين السنة في عهد التابعين (رحمهم الله) ^١ :-

تلقى التابعون - رحمهم الله - السنَّة، بل الدِّين كله عن الصحابة الكرام - رضوان الله عليهم - فقاموا بمهمة تبليغ الرسالة من بعد شيوخهم إلى الناس كافة، فكانوا خير جيل بعد ذلك الجيل، وقد بذل جيل التابعين في خدمة السنَّة وتدوينها وحفظها جهوداً كبيرة، وفيما يلي نماذج من تلك الجهود:

١- الحث على التزام السنَّة وحفظها وكتابتها والتثبت في روايتها وسماعها:

سبق أن ذكرت طائفة من الأمثلة على ذلك في الفصل الثاني من الباب الأول عند الكلام عن عناية التابعين ومن بعدهم بالسنَّة النبوية، وأضيف هنا أمثلة مما لم أمثل له هناك وهو حثُّهم على كتابة السنَّة:

أ- روى الخطيب بسنده من عدة طرق عن الإمام عامر الشعبي أنه كان يقول: "إذا سمعت شيئاً فاكتبه ولو في الحائط فهو خيرٌ لك من موضعه من الصحيفة فإنك تحتاج إليه يوماً ما" ^٢ .

ب- عن الحسن البصري قال: "ما قُيد العلم بمثل الكتاب، إنما نكتبه لنتعاهده" ^٣ .

ج- وعن سعيد بن جبير قال: "كنت أكتب عند ابن عباس في صحيفتي حتى أملاًها، ثم أكتب في ظهر نعلي، ثم أكتب في كَفِّي" ^٤ .

د- وعن صالح بن كيسان قال: "اجتمعت أنا والزهري - ونحن نطلب العلم - فقلنا: نكتب السنن، فكتبنا ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم، ثم قال: نكتب ما جاء عن أصحابه فإنه سنَّة، فقلت: أنا ليس بسنَّة فلا نكتبه، قال: فكتب ولم أكتب، فأنجح وضيعت" ^٥ .

هـ- وعن ابن شهاب الزهري قال: "لولا أحاديث تأتينا من قبل المشرق نُكْرِها لا نعرفها، ما كتبت حديثاً ولا أذنتُ في كتابه" ^٦ .

و روى الخطيب من عدة طرق عن معاوية بن قررة قال: "كنا لا نعد علم من لم يكتب علمه علماً" ^٧ .

٢- تدوينهم للسنَّة في الصحف: انتشرت كتابة الحديث في جيل التابعين على نطاق أوسع مما كان في زمن الصحابة، إذ أصبحت الكتابة ملازمة لحلقات العلم المنتشرة في الأمصار الإسلامية آنذاك.

ولعل من أسباب ذلك التوسع ما يلي:

أ- انتشار الروايات، وطول الأسانيد، وكثرة أسماء الرواة وكناهم وأنسابهم.

ب- موت كثير من حقاظ السنَّة من الصحابة وكبار التابعين فحيف بذهابهم أن يذهب كثير من السنَّة.

^١ (انظر : تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري (ص: ٨١) ، د . محمد بن مطر الزهراني . تدوين السنة تدوين السنة ومنزلتها ، لعبد المنعم السيد نجم ، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ، السنة الحادية عشر - العدد الثالث - ربيع الأول ١٣٩٩ هـ ، عدد الأجزاء : ١ .
^٢ تقييد العلم ص: ١٠٠ .
^٣ ذكره الخطيب من عدة طرق عن الحسن: تقييد العلم ص: ١٠١ .
^٤ ذكره الخطيب من عدة طرق عن سعيد بن جبير: تقييد العلم ص: ١٠٢ - ١٠٣ .
^٥ تقييد العلم ص: ١٠٧ ، جامع بيان العلم وفضله ١ / ٧٦ .
^٦ تقييد العلم ص: ١٠٧ - ١٠٨ .
^٧ تقييد العلم ص: ١٠٩ .

ج- ضعف ملكة الحفظ مع انتشار الكتابة بين الناس وكثرة العلوم المختلفة.

د- ظهور البدع والأهواء وفسق الكذب، فحفاظاً على السنّة وحمايةً لها من أن يدخل فيها ما ليس منها شرع في تدوينها.

هـ- زوال كثير من أسباب الكراهة.

وقد كتب في هذا العصر من الصحف ما يفوق الحصر، وقد ذكر الدكتور مصطفى الأعظمي عدداً كبيراً منها وذلك في كتابه: "دراسات في الحديث النبوي" ^١.

وأكتفي هنا بذكر نماذج من تلك الصحف التي كتبت في هذا العصر:

١- صحيفة أو صحف سعيد بن جبير تلميذ ابن عباس ^٢.

٢- صحيفة بشير بن نهيك كتبها عن أبي هريرة وغيره ^٣.

٣- صحف مجاهد بن جبر تلميذ ابن عباس، قال أبو يحيى الكناسي: "كان مجاهد يصعد بي إلى غرفته فيخرج إليّ كتبه فأنسخ منها" ^٤.

٤- صحيفة هشام بن عروة بن الزبير ^٥.

وغير ذلك من الصحف الكثيرة التي رويت عن التابعين، والتي كانت هي الأساس الثاني بعد صحائف الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين - لما أُلّف وصنّف في القرنين الثاني والثالث.

جهد الإمامين عمر بن عبد العزيز وابن شهاب الزهري في تدوين السنّة:

١- جهودهما رحمهما الله تعالى ورضي الله عنهما في نشر السنّة وقمع البدعة - قولاً وفعلاً - أشهر من أن تذكر في هذا المقام، ولتراجع ترجمتهما في "سير أعلام النبلاء" وغيره.

٢- أخرج البخاري في "صحيحه" عن عبد الله بن دينار قال: "كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم: انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه، فإنني خفت دروس العلم وذهاب العلماء، ولا تقبل إلا حديث النبي ﷺ، ولتفشوا العلم، ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سراً" ^٦.

٣- وعن ابن شهاب الزهري قال: "أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن فكتبناها دفتراً دفتراً، فبعث إلى كل أرضٍ له عليها سلطان دفتراً" ^٧.

^١ (انظر: تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري (ص: ١٤٣ - ٢٢٠). تدوين السنة تدوين السنة النبوية في القرنين الثاني والثالث للهجرة، محمد بن صادق بنكيران، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، عدد الأجزاء: ١

^٢ (تقييد العلم ص: ١٠٢ - ١٠٣، سنن الدارمي - باب من رخص في كتابة العلم.

^٣ (تقييد العلم ص: ١٠١، سنن الدارمي - باب من رخص في كتابة العلم.

^٤ (تقييد العلم ص: ١٠٥.

^٥ (يوجد منها ١٦ ق في الظاهرية بدمشق: بحوث في تاريخ السنة ص: ٢٣٠.

^٦ (كتاب العلم - باب كيف يقبض العلم.

^٧ (جامع بيان العلم وفضله ١ / ٧٦.

٤- روى الدارمي بسنده أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أهل المدينة: "انظروا حديث رسول الله ﷺ فاكتبوه، فإنى خفت دروس العلم وذهاب أهله" ^١ .

٥- روى الخطيب بسنده إلى الزهري أنه قال: "لولا أحاديث تأتينا من قبل المشرق نكرها لانعرفها؛ ما كتبت حديثاً ولا أذنت في كتابه" ^٢ .

٦- قال صالح بن كيسان: "اجتمعت أنا والزهري ونحن نطلب العلم فقلنا: نكتب السنن، فكتبنا ما جاء عن النبي ﷺ ثم قال: نكتب ما جاء عن أصحابه فإنه سُنَّة، فقلت أنا: ليس بسُنَّة فلا نكتبه، قال: فكتب ولم أكتب، فأنجح وضيعت" ^٣ .

٧- أخرج الحافظ ابن عبد البر بسنده إلى الإمام مالك قال: "أول ما دون العلم: ابن شهاب الزهري" ^٤ . ولعل المراد بهذا التدوين الشامل الذي بدأه فعلاً الزهري بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز، وقد سبق أن ذكرنا أن الحافظ الخطيب البغدادي قد حرَّر هذا الموضوع في كتابه "تقييد العلم"، وأثبت بالأدلة أن التدوين قد بدأ من عصر الرسول ﷺ وعصر الصحابة والتابعين أيضاً، لكن لم يكن ذلك بشمول واستقصاء.

^١ (سنن الدارمي ١ / ١٠٤ باب من رخص في كتابة العلم، تقييد العلم للخطيب ص: ١٠٦ .

^٢ (تقييد العلم ص: ١٠٧ - ١٠٨ .

^٣ (تقييد العلم ص: ١٠٦ - ١٠٧ ، جامع بيان العلم ١ / ٧٦ - ٧٧ .

^٤ (جامع بيان العلم ١ : ٧٦ .

الدرس الثاني

تدوين السنة في القرن الثاني الهجري

ثانياً: - تدوين السنة في القرن الثاني الهجري، ويتناول: " أشهر المدونات فيه-مناهج التصنيف-تراجم مؤجرة لبعض مشاهير المحدثين فيه:" مالك، الشافعي، ابن القطان، الثوري، ابن عيينه، وكيع، شعبة، ابن مهدي، الأوزاعي، الليث، أبوداود الطيالسي".

- تدوين السنة في القرن الثاني الهجري :-

يشمل هذا القرن عصر جيلين^١ :-

الأول: صغار التابعين إذ تأخرت وفاة بعضهم إلى ما بعد سنة (١٤٠ هـ) وقد سبق الكلام عن أثرهم وجهودهم في التدوين ضمن الكلام عن جهود جيل التابعين كله بمختلف طبقاته.

أما الجيل الثاني: فهم أتباع التابعين الحلقة الثالثة - بعد جيل الصحابة والتابعين - في سلسلة رواة السنّة ونقلة الدين إلى الأمة، ولقد كان لهذا الجيل أثره الرائد في التصدي لأصحاب البدع والأهواء، ومقاومة الكذب الذي فشى في هذا العصر على أيدي الزنادقة الذين بلغوا ذروة نشاطهم ضد السنّة ورواتها في منتصف هذا القرن، حتى اضطر الخليفة المهدي رحمه الله إلى تكليف أحد رجاله بتتبع أخبارهم والتضييق عليهم في أوكارهم، فأصبح ذلك الرجل يعرف بصاحب الزنادقة^٢.

وقد نشط الأئمة والعلماء من هذا الجيل في خدمة السنّة، وعلومها وحمايتها من كل ما يشوبها وعلى أيديهم بدأ التدوين الشامل الميوّب المرتّب، بعد أن كان من قبلهم يجمع الأحاديث المختلفة في الصحف والكراريس بشكل محدود وكيفما اتفق بدون تبويب ولا ترتيب^٣.

كما نشأ وتفتّق على أيديهم علم الرجال، بعد أن كان السؤال عن الإسناد قد بدأ في أواخر عصر الصحابة وكبار التابعين^٤.

وكما كان لهذا الجيل الريادة في ابتداء التدوين المرتّب على الأبواب والفصول، كذلك كانت له الريادة في ابتداء التصنيف في علم الرجال، حيث ألف في تاريخ الرجال كل من: الليث بن سعد (ت ١٧٥ هـ)، وابن المبارك (ت ١٨١ هـ)، وضمرة بن ربيعة (ت ٢٠٢ هـ)، والفضل بن دكين (ت ٢١٨ هـ) وغيرهم.

^١ (القرن : ١٠٠ سنة . الجيل (الطبقة) : ٣٣ سنة . العقد : ١٠ سنوات . الألفية : ١٠٠٠ سنة .
^٢ (قال الإمام الذهبي في ترجمة المهدي في السير ٧ / ٤٠١ : " وكان قصاباً في الزنادقة باحثاً عنهم، وقال في التنكرة ١ / ٢٤٤ : " وكثرة محاسنه - المهدي - وتتبعه لاستئصال الزنادقة".

وانظر: الفتاوى لابن تيمية ٤ / ٢٠، وانظر قصة قتله للمقنع ومن معه من الزنادقة في البداية والنهاية ١٠ / ١٤٥ .
وكتاب : تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري (ص: ٨٨).

^٣ (قال الحافظ الذهبي في التنكرة ١ / ١٦٠ بعد ذكره ظهور البدع والأهواء وانتشارها في هذا العصر: "وقام على هؤلاء علماء التابعين وأئمة السلف وحذروا من بدعهم، وشرع الكبار في تدوين السنن وتأليف الفروع وتصنيف العربية، ثم كثر ذلك في أيام الرشيد، وكثرت التصانيف، وألغوا في اللغات، وأخذ حفظ العلماء ينقص، ودونت الكتب وأكلوا عليها، وإنما كان قبل ذلك علم الصحابة والتابعين في الصدور فهي كانت خزائن العلم لهم رضي الله عنهم.

^٤ (إن عامة أسانيد الكتب الستة تدور حول الأئمة الستة وهم : (١- قتادة بن دعامة السدوسي . ٢- محمد ابن شهاب الزهري . ٣- عمرو بن دينار المكي . ٤- أبو إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي . ٥- يحيى بن أبي كثير الطائي . ٦- سليمان بن مهران الأعمش) .

ويعتبر هذا الجيل جيل التأسيس لعلوم السنّة المطهّرة ولا غرو، ففيه عاش جهاذة رجال السنّة أمثال الأئمة: مالك، والشافعي والثوري، والأوزاعي، وشعبة، وابن المبارك، وإبراهيم الفزاري، وابن عيينة، والقطان، وابن مهدي، ووكيع وغيرهم كثير^١.

وسأوجز الكلام عن التدوين في هذا القرن في ثلاث فقرات هي:

أولاً: تطور التدوين في هذا القرن عما سبق :

أ- ظهور التفريق بين التدوين الذي هو مجرد الجمع وبين التصنيف الذي هو الترتيب والتبويب والتميز في المصنفات في هذا القرن.

ب- أن هذه المصنفات المدونة في هذا العصر قد جمعت إلى جانب أحاديث الرسول ﷺ أقوال الصحابة وفتاوى التابعين، بعد أن كانت تتناقل مشافهة وكانت الصحف فيما مضى تقتصر على الأحاديث النبوية فقط.

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله : " وانقسم الذين صنفوا الكتب أقساماً ؛ منهم من صنف كلام النبي ﷺ أو كلامه وكلام أصحابه على الأبواب ، كما فعل : مالك ، وابن المبارك ، وحمام بن سلمة ، وابن أبي ليلى ، ووكيع ، وعبدالرزاق ، ومن سلك سبيلهم في ذلك " ^٢ .

ج- طريقة التدوين في مصنفات هذا القرن هي: جمع الأحاديث المنتاسبة في باب واحد ثم يجمع جملة من الأبواب أو الكتب في مصنف واحد، بينما كان التدوين في القرن الماضي مجرد جمع الأحاديث في الصحف بدون ترتيب أو تمييز^٣.

قال الخطيب : " ولم يكن العلم مدوناً أصنافاً ، ولا مؤلفاً كتباً وأبواباً في زمن المتقدمين من الصحابة والتابعين ، وإنما فعل ذلك من بعدهم ، ثم هذا المتأخرون حذوهم " ^٤ .

وقد تقدم قول الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ) : " والذي كان يكتب في زمن الصحابة والتابعين لم يكن تصنيفاً مرتباً مبوباً ، إنما كان يكتب للحفظ والمراجعة فقط ، ثم إنه في عصر تابعي التابعين صنفت التصانيف .. " ^٥ .

د- إن مادة المصنّفات في هذا القرن قد جمعت من الصحف والكراريس التي دونت في عصر الصحابة والتابعين، ومما نقل مشافهة من أقوال الصحابة وفتاوى التابعين^٦.

وقد حملت مصنفات علماء القرن الثاني عناوين: موطأ - مصنف - جامع - سنن، وبعضها كان بعناوين خاصة مثل: الجهاد - الزهد - المغازي والسير.... إلخ .

^١ (للمزيد من المعلومات عن جهود هذا الجيل في خدمة السنّة، يراجع: الجرح والتعديل ١ / ٩ - ١١ ، وذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي ص: ١٧١ .

^٢ (شرح العلل : (٣٧ / ١) .

^٣ (قال الحافظ ابن حجر تدریب الراوي ١ / ٨٨ - ٨٩ : " وهذا بالنسبة إلى الجمع بالأبواب، أما جمع حديثٍ إلى مثله في بابٍ واحدٍ فقد كان سبق إليه الشعبي، فإنه روي عنه أنه قال: هذا باب من الطلاق جسيم، وساق فيه أحاديث". المحدث الفاضل ص: ٦٠٩، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب ٢ / ٢٨٥ .

^٤ (الجامع : (١٨٦ / ٢) .

^٥ (شرح العلل : (٣٧ / ١) .

^٦ (بحوث في تاريخ السنّة المشرفة ص: ٢٣٤، الحديث والمحدثون ص: ٢٤٤ .

ثانياً: ممن اشتهر بوضع المصنفات في الحديث في هذا القرن^١ :

- ١- أبو محمد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج (ت ١٥٠ هـ) بمكة.
- ٢- محمد بن إسحاق بن يسار المظلي (ت ١٥١ هـ) بالمدينة.
- ٣- معمر بن راشد البصري ثم الصنعاني (ت ١٥٣ هـ) باليمن.
- ٤- سعيد بن أبي عروبة (ت ١٥٦ هـ) بالبصرة.
- ٥- أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (ت ١٥٦ هـ) بالشام.
- ٦- شعبة بن الحجاج (ت ١٦٠ هـ) بالبصرة.
- ٧- أبو عبد الله سفيان بن سعيد الثوري (ت ١٦١ هـ) بالكوفة.
- ٨- الليث بن سعد الفهمي (ت ١٧٥ هـ) بمصر.
- ٩- أبو سلمة حماد بن سلمة بن دينار (ت ١٧٦ هـ) بالبصرة.
- ١٠- الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩ هـ) بالمدينة.
- ١١- عبد الله بن المبارك (ت ١٨١ هـ) بخراسان.
- ١٢- عبد الله بن وهب المصري (ت ١٩٧ هـ) بمصر.
- ١٣- وكيع بن الجراح الرؤاسي (ت ١٩٧ هـ) بالكوفة.
- ١٤- سفيان بن عيينة (ت ١٩٨ هـ) بمكة.
- ١٥- يحيى بن سعيد القطان (ت : ١٩٨ هـ).
- ١٦- أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) بمصر.
- ١٧- عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١ هـ) بصنعاء.

^١ (مقدمة فتح الباري المسماة "هدي الساري" الفصل الأول، الرسالة المستترفة ص: ٦ - ٩، بحوث في تاريخ السنة ص: ٢٣٢، الحديث المحدثون ص: ٢٤٤.

ثالثاً: تراجم موجزة لبعض مشاهير المحدثين فيه:-

" مالك، الشافعي، ابن القطان، الثوري، ابن عيينه، وكيع، شعبة، ابن مهدي، الأوزاعي، الليث، أبوداود الطيالسي".

١ / ترجمة الإمام مالك بن أنس (٩٣ - ١٩٧ هـ)^١ :-

- مالك ابن أنس ابن مالك ابن أبي عامر ابن عمرو الأصبحي أبو عبد الله المدني الفقيه إمام دار الهجرة رأس المتفنين وكبير المتثبتين حتى قال البخاري أصح الأسانيد كلها مالك عن نافع عن ابن عمر من السابعة مات سنة تسع وسبعين (ومائة) ، وكان مولده سنة ثلاث وتسعين وقال الواقدي بلغ تسعين سنة ع .

والإمام مالك هو أحد أصحاب المذاهب الأربعة المدونة المعروفة والمشهورة في بلاد المسلمين . الأصبحي إمام دار الهجرة بل إمام المسلمين في زمانه ، قال الذهبي: " الإمام الحافظ فقيه الأمة شيخ الإسلام"^٢ .

ولد في المدينة المنورة سنة خمس وتسعين للهجرة نشأ مُجَدِّدًا في التحصيل والرواية وقد أخذ العلم وروى عن عدد كبير من التابعين وتابعيهم الذين يعدون بالمئات نذكر منهم: نافع مولى ابن عمر، وابن شهاب الزهري، وأبا الزناد وعائشة بنت سعد بن أبي وقاص، ويحيى بن سعيد الأنصاري.

ولقد كان رحمه الله إمام دار الهجرة، فانتشر علمه في الأمصار واشتهر في سائر الأقطار وضربت إليه أكباد الإبل وارتحل الناس إليه من شتى الأنحاء، فكان يدرّس وهو ابن سبع عشرة سنة، فمكث يُفْتِي ويعلم الناس، حتى إن كثيرًا من مشايخه رَووا عنه كـمحمد بن شهاب الزهري، وربيع بن أبي عبد الرحمن فقيه أهل المدينة، ويحيى ابن سعيد الأنصاري، وموسى بن عقبة وروى عنه كثير من الرواة حتى إن القاضي عياضًا ألف كتابًا عدّ فيه ألفًا وثلاثمائة اسم ممن روى عن الإمام رضي الله عنه، أشهرهم سفيان الثوري والإمام المجتهد محمد بن إدريس الشافعي وعبد الله بن المبارك.

مناقبه : كثير من علماء التابعين قالوا إن الإمام مالكًا رضي الله عنه هو الذي بشر به النبي ﷺ بقوله: «يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل فلا يجدون أعلم من عالم المدينة».

ولقد كان الإمام مالك بن أنس معظمًا للعلم حتى إنه إذا أراد أن يحدث توضعاً وصلى ركعتين وجلس على صدر فراشه وسرح لحيته واستعمل الطيب وتمكن في الجلوس على وقار وهيبة ثم حدث، فقيل له في ذلك، فقال: أحب أن أعظم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحدث به إلا متمكناً على طهارة. وكان الإمام مالك بن أنس ﷺ معظمًا للنبي ﷺ موقراً له، فقد قال مصعب بن عبد الله: كان مالك إذا ذكر النبي ﷺ يتغير لونه وينحني حتى يصعب ذلك على جلسائه، فقيل له يوماً في ذلك فقال: «لو رأيتم ما رأيتم لما أنكرتم عليّ ما ترون ولقد كنت أرى محمد بن المنكدر وكان سيد القراء لا نكاد نسأله عن حديث أبداً إلا يبكي حتى نرحمه ولقد كنت أرى جعفر بن محمد كان كثير الدعابة والتبسم

^١ (تقريب التهذيب : ص (٥١٦) ، رقم (٦٤٢٥) .

^٢ (تنكرة الحفاظ : (١ / ٢٠٧) .

فإذا ذكر عنده النبي ﷺ اصفر وما رأيت يحدث عن رسول الله ﷺ إلا على طهارة، ولقد اختلفت إليه زماناً فما كنت أراه إلا على ثلاث خصال: إما مصلياً وإما صامتاً وإما يقرأ القرآن، ولا يتكلم فيما لا يعنيه وكان من العلماء والعباد الذين يخشون الله عز وجل.

ثم إن أقوال الكثيرين من علماء عصره جعلنا نتبين مدى حرصه على دين الله فقد قال الإمام الشافعي عنه: إذا ذكر العلماء فمالك النجم، وقال ابن معين: مالك من حُجج الله على خلقه، وقال يحيى بن سعيد القطان: مالك أمير المؤمنين في الحديث، وقال ابن سعيد: كان مالك ثقة مأموناً ثبناً ورعاً فقيهاً عالماً حجة.

عقيدته : كان الإمام ﷺ مقتدياً بالسنة المطهرة التي كان عليها النبي ﷺ وصحابته الكرام وأهل بيته، وكان مولده بالمدينة المنورة وتفقهه على علمائها سبباً في اطلاعه بالسنة النبوية المطهرة وأحوال أهل مهاجر النبي ﷺ فكان على عقيدة التنزيه لله عن مشابهة الخلق وعن المكان وعن الهيئة والصورة والحركة والانتقال والتغير.

الموطأ : هو أول كتاب وُضعت فيه الأحاديث مصنفة ومبوبة، ومعناه الممهّد كما أنه أول كتاب ألف في الحديث والفقه معاً، واستغرق تأليفه أربعين سنة. وقد اشتمل على الكثير من الأسانيد التي حكم المحدثون بأنها أصح الأحاديث.

فقد قال الشافعي في الموطأ: ما ظهر كتاب على الأرض بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك، وفي عصره قيل فيه: «أيفتى ومالك في المدينة».

علمه : سئل مالك رحمه الله عن طلب العلم فقال: «حسن جميل ولكن انظر إلى الذي يلزمك من حين تصبح إلى حين تمسي فالزمه». وكان رحمه الله في تعظيم علم الدين على درجة عالية، حتى إذا أراد أن يحدث توضع على صدر فراشه وسرح لحيته واستعمل الطيب وتمكن من الجلوس على وقار وهيبة ثم حدث، فقيل له في ذلك، فقال: أحب أن أعظم حديث رسول الله ﷺ، وإرادته وجه الله تعالى بالعلم، فقد جاء عن مالك ﷺ أنه سئل ثمانية وأربعين سؤالاً فأجاب عن ستة وقال عن البقية لا أدري.

زهده : لقد كان الإمام مالك زاهداً في أمر الدنيا، وقد أفلح الزاهدون، ولما حُملت إليه الأموال الكثيرة من أطراف الدنيا لانتشار علمه وأصحابه، كان يفرقها في وجوه الخير. ودلّ على زهده سخاؤه وقلة حبه للدنيا، وليس الزهد فقد المال، وإنما الزهد فراغ القلب عنه، ومما يدل على استحقاقه للدنيا ما روي عنه أنه قال: «دخلت على هارون الرشيد فقال لي: يا أبا عبد الله ينبغي أن تختلف إلينا حتى يسمع صبياننا منك الموطأ، قال: فقلت: أعزّ الله مولانا الأمير، إن هذا العلم منكم خرج، والعلم يؤتى ولا يأتي. فقال: صدقت، اخرجوا إلى المسجد حتى تسمعوا مع الناس.

وفاته : كانت وفاته في المدينة المنورة لعشر خلون من ربيع الأول سنة مائة وتسعة وسبعين للهجرة، ودفن في البقيع بجوار إبراهيم ولد النبي ﷺ. رحم الله الإمام مالك بن أنس ونفعنا بعلمه.

الدرس الثالث

التدوين في القرن الثالث الهجري

ثالثاً: التدوين في القرن الثالث الهجري، ويتناول: " أشهر المدونات فيه- طريقة التصنيف-تراجم مؤجرة للمصنفين: " أحمد، ابن راهويه، ابن المديني، ابن معين، البخاري، مسلم، أبوداود، الترمذي، ابن ماجة، الدارمي، النسائي".

-التدوين في القرن الثالث الهجري^١ :-

يعتبر هذا القرن عصر ازدهار العلوم الاسلامية عامة وعلوم السنّة النبوية خاصة، بل يعد هذا القرن من أزهى عصور السنّة النبوية، إذ نشطت فيه الرحلة لطلب العلم ونشط فيه التأليف في علم الرجال، وتوسّع في تدوين الحديث، فظهرت كتب المسانيد والكتب الستة - الصحاح والسنن - التي اعتمدها الأمة واعتبرتها دواوين الإسلام.

وقد برز في هذا العصر كثير من الحفاظ والنقاد والعلماء الجهابذة من أمثال: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعلي ابن المديني، ويحيى بن معين، ومحمد بن مسلم بن وارة، وأبو عبد الله البخاري، ومسلم بن الحجاج، وأبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان، وعثمان بن سعيد، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارميان، وغيرهم كثير ممن كان على أيديهم تأسيس كثير من علوم الحديث عموماً وعلم الجرح والتعديل خصوصاً.

كما ظهر على أيدي هؤلاء الجهابذة الأعلام نوع جديد من التأليف، وهو ما عرف بكتب العقيدة وكان التأليف في ذلك على نوعين:-

الأول: ما جمع فيه مؤلفوه النصوص الواردة في العقيدة من الكتاب والسنّة مع بيان منهج السلف - من الصحابة والتابعين - في فهم هذه النصوص، وموقفهم من أصحاب الأهواء، وكان أغلب هذا النوع بعنوان: السنّة مثل "السنّة" لأحمد بن حنبل، و "السنّة" لابنه عبد الله، و "السنّة" لأبي نصر المروزي وغيرها.

والنوع الثاني: ما سلك فيه مؤلفوه مسلك الرّدّ على المبتدعة أصحاب الأهواء وذلك لهتك أستارهم وفضح أسرارهم، وتحذير المسلمين منهم وبيان خطرهم على الأمة.

وحيث بلغ نشاط المعتزلة والجهمية ذروته بتبني الدولة العباسية في عصر كل من المأمون والمعتصم والوائق لأرائهم وعقائدهم، لذلك حظيت هذه الفرق بالنصيب الأكبر من هذه الردود، من ذلك "الرد على الجهمية" لأحمد بن حنبل، والدارمي أيضاً، و "الرد على بشر المريسي المعتزلي" للدارمي أيضاً، و "خلق أفعال العباد" للبخاري وغيرها كثير^٢.

^١ (تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري : ص (٩٥).
^٢ رسالة "مكانة أهل الحديث ومآثرهم وأثارهم الحميدة في الدين : لفضيلة الدكتور ربيع بن هادي المدخلي، طبعت بدار الأرقم بالبحرين، وهي رسالة قيمة.

وكما كان لأتباع التابعين في القرن الثاني جهود رائدة وعظيمة في خدمة السُّنة تدويناً وذب الكذب عنها وحمايتها من كل ما يشوبها جرحاً وتعديلاً، كذلك كان لهذا الجيل - في القرن الثالث - جهود جبارة وكبيرة في سبيل خدمة السُّنة وقمع ما يخالفها من الأهواء والبدع.

ولقد تُوجت تلك الجهود في خدمة السُّنة بتلك المؤلفات المختلفة من كتب المتنون - مسانيد وصحاح وسنن - وكتب الرجال المتنوعة في موضوعاتها ومجالاتها، إلى كتب العقيدة التي كثرت في هذا القرن.

كما تُوجت تلك الجهود أيضاً في مجال قمع الأهواء والبدع ومحاربة أصحابها وكشف أسرارهم وتحذير الأمة من شرهم بتلك الوقفة الشامخة من إمام أهل السُّنة الصديق الثاني أبي عبد الله أحمد ابن حنبل - رحمه الله تعالى - في وجوه أهل التجهم والاعتزال الذين جمعوا عليه وألبوا، فخرج - رحمه الله - منتصراً مؤيداً من الله - عز وجل^١ - وقمعت بإذن الله البدعة، ونكص أصحابها على أعقابهم مدحورين، وما مثلهم ومثل ما أرادوه من النيل من السُّنة وأهلها إلا كما قال الشاعر:

كناطح صخرة يوماً ليوهنها ... فلم يضرها وأوهي قرنه الوعل

وقد تميز التدوين في هذا القرن بما يلي:

١- تجريد أحاديث رسول الله ﷺ وتمييزها عن غيرها، بعد أن كانت قد دونت في القرن الثاني ممزوجة بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين.

٢- الاعتناء ببيان درجة الحديث من حيث الصحة والضعف.

٣- تنوع المصنفات في تدوين السُّنة، حيث ظهرت الأنواع التالية:-

أ- كتب المسانيد التي تعنى بجمع أحاديث كل صحابيٍّ على حدة كمسند الإمام أحمد وغيره.

ب- كتب الصحاح والسنن التي تعنى بتصنيف أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم على الكتب والأبواب مع العناية ببيان الصحيح من غيره كالكتب السنة وغيرها.

ج- كتب مختلف الحديث ومشكلها مثل كتاب: "اختلاف الحديث" للإمام الشافعي، وكتاب "اختلاف الحديث" لعلي بن المديني، وكذلك كتاب "تأويل مختلف الحديث" لابن قتيبة وغيرها.

وهناك الكثير من المصنفات في هذا القرن نكتفي بذكر القليل منها إشارة إلى الكثير^٢.

أولاً : كتب المسانيد :

تعريفها: - المسند لغة: ما ارتفع عن الأرض وعلا عن السطح^٣.

وفي الاصطلاح: أطلقه المحيِّتون على معنيين:

(١) عن أخبار المحنة التي تعرَّض لها الإمام أحمد، راجع: ١ - كتاب المحنة لابن الجوزي ٢- ترجمة الإمام أحمد في سير أعلام النبلاء، وغيرهما.
(٢) ينظر: المبحث الرابع من الدور الخامس من كتاب "الحديث والمحيِّتون" لأبي زهو ص: ٣٦٣ - ٣٦٥.
(٣) لسان العرب لابن منظور - مادة سند، وابن الأثير في النهاية ٢ / ٤٠٨.

الأول: الحديث المسند.

قال الخطيب البغدادي: "وصفهم الحديث بأنه مسند يريدون أن إسناده متصل بين راويه وبين من أسند عنه، إلا أن أكثر استعمالهم هذه العبارة هو فيما أسند عن النبي صلى الله عليه وسلم خاصة، واتصال الإسناد فيه يكون كل واحد من رواته سمعه ممن فوقه حتى ينتهي ذلك إلى آخره وإن لم يبين فيه السماع بل اقتصر على العنونة"^١.

وعلى هذا المعنى أطلق بعض المصنفين على كتابه: مسند، مثل "الجامع الصحيح المسند" لأبي عبد الله البخاري، وكذلك "مسند الدارمي" و "صحيح ابن خزيمة وابن حبان" وغيرها.

الثاني: كتب المسانيد.

وهي التي تخرج الأحاديث على أسماء الصحابة، وضم أحاديث كل واحد من الصحابة بعضها إلى بعض^٢، مثل "مسند الإمام أحمد وأبي يعلى الموصلي" وغيرها.

٢- طريقة ترتيب كتب المسانيد:

للعلماء في ذلك ثلاث طرق:

الأولى: ترتيب أسماء الصحابة على حروف المعجم من أوائل الأسماء، فيبدأ - مثلاً - بأبي بن كعب، ثم أسامة بن زيد، ثم أنس بن مالك وهكذا، إلى آخر الحروف.

الثانية: الترتيب على القبائل فيبدأ ببني هاشم، ثم الأقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في النسب، ثم من يليهم.

الثالثة: الترتيب على قدر سوابق الصحابة في الإسلام ومحلته في الدين، فيبدأ بال عشرة - رضوان الله عليهم -، ثم المقدمين من أهل بدر، ثم يلونهم أهل بيعة الرضوان بالحديبية ... وهكذا.

قال الخطيب البغدادي: "وهذه الطريقة - الأخيرة - أحب إلينا في تخريج المسند".

٣- أهم كتب المسانيد:

١- مسند أبي داود سليمان بن داود الطيالسي (ت ٢٠٤ هـ) وقد ردَّ الحافظ السيوطي على من نسب هذا المسند إلى الطيالسي وجعله أول مصنف في المسند باعتبار تقدم وفاته، فقال: "إنما هو من جمع بعض الحفاظ الخراسانيين جمع فيه ما رواه يونس بن حبيب الأصبهاني خاصة عنه، وشدَّ عنه كثير منه، ويشبه هذا "مسند الشافعي" فإنه ليس تصنيفه، وإنما لقطه بعض الحفاظ النيسابوريين من مسموع الأصم من كتاب "الأم" فإنه كان سمع "الأم" أو غالبها على الربيع عن الشافعي"^٣.

^١ (الكفاية: باب ما يستعمل أصحاب الحديث من العبارات: ص (٥٨).

^٢ (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع - باب وصف الطريقتين اللتين عليهما يصنَّف الحديث: (٢ / ٢٨٤ - ٢٩٢)، حيث قال رحمه الله: "من العلماء من يختار تصنيف السنن وتخريجها على الأحكام وطريقة الفقه، ومنهم من يختار تخريجها على المسند وضم أحاديث كل واحد من الصحابة إلى بعض".

^٣ (جلال الدين السيوطي: تدريب الراوي ١ - ١٧٤ - ١٧٥، شمس الدين السخاوي: فتح المغيب ١ / ٨٦).

وقد رتب هذا "المسند" على أبواب الفقه الشيخ أحمد بن عبد الرحمن البنا الساعاتي - رحمه الله - وسماه "منحة المعبود بترتيب مسند أبي داود"، وهو مطبوع في مجلدين بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي.

٢- مسند أبي بكر بن أبي شيبة (ت ٢٣٥ هـ) وهو غير "المصنف" المطبوع، ويوجد منه نسختان خطيتان، أحدهما في مكتبة أحمد الثالث بتركيا والأخرى في المكتبة الوطنية بتونس، ومصورة هذه الأخيرة في مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

٣- مسند إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه المتوفى سنة (٢٣٨ هـ) .

قام الدكتور عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي بتحقيق جزء منه - من مسند عائشة - لنيل درجة الدكتوراه من شعبة السنة بالدراسات العليا بالجامعة الإسلامية وأغلبه فيما أعلم مفقود^١ .

٤- مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ) - هو أكبر المسانيد الموجودة فيما أعلم، وقد طبع في ستة مجلدات كبيرة - وسيأتي الحديث عنه في الفقرة الرابعة بإذن الله.

تنبيه:

١- هناك كتب مرتبة على أسماء الصحابة على طريقة المسانيد، ولم يسمها أصحابها مسانيد من ذلك مثلاً:

(أ) المعجم الكبير للطبراني.

(ب) العلل للدارقطني وغيرهما

٢- وهناك كتب ذكرت في عداد كتب المسانيد وهي ليست مرتبة على المسانيد ولا على الأبواب، مثل: "مسند علي بن الجعد" المطبوع في مجلدين، و "مسند يحيى بن معين"، و "مسند السراج" ونحوهما.

٤- دراسة موجزة عن نموذج من كتب المسانيد:

النموذج: مسند الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل.

مؤلفه: شيخ الإسلام وسيد المسلمين في عصره الحافظ الحجة والإمام القدوة المجمع على جلالته قدره وعلو شأنه من الموافق والمخالف، أبو عبد الله أحمد بن محمد الذهلي الشيباني المولود سنة (١٦٤ هـ) والمتوفى سنة (٢٤١ هـ)^٢ .

طريقة ترتيبه: رتبه - رحمه الله - على قدر سابقة الصحابي في الإسلام ومحله من الدين، فبدأ بالعشرة الخلفاء على غيرهم، ثم أهل بدر، ثم أهل الحديبية. وهكذا.

مكانة هذا المسند:

^١ انظر: الدراسة المفصلة عنه في كتاب "الإمام إسحاق بن راهويه وكتابه المسند" للدكتور عبد الغفور البلوشي، طبعة مكتبة الإيمان بالمدينة.
^٢ أفرد كثير من الأئمة ترجمة الإمام أحمد في مؤلف مستقل، وممن أفرده: الإمام ابن الجوزي، والإمام الذهبي وغيرهما، كما ترجم له الذهبي في سير أعلام النبلاء ترجمة طويلة، انظر: السير ١١ / ١٧٧ - ٣٥٧.

قال حنبل: "جَمَعْنَا أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ أَنَا وَصَالِحٌ وَعَبْدُ اللَّهِ وَقَرَأَ عَلَيْنَا "المسند" - وما سمعه غيرنا - وقال: هذا الكتاب جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألف، وما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه، فإن وجدتموه وإلا فليس بحجة".

قال الإمام الذهبي: "هذا القول منه على غالب الأمر وإلا فلنا أحاديث قوية في الصحاح والسنن والأجزاء وما هي في "المسند"، وقدّر الله تعالى أن الإمام قطع الرواية قبل تهذيب "المسند" وقبل وفاته بثلاث عشرة سنة، فتجد في الكتاب أشياء مكررة ودخول مسند في مسند، وسند في سند وهو نادر".

وقال أبو موسى محمد بن أبي بكر المديني: "وهذا الكتاب أصل كبير، ومرجع وثيق لأصحاب الحديث انتقى من حديث كثير ومسموعات وافرة، فجعله إماماً ومعتمداً، وعند التنازع ملجئاً ومستنداً" ١ .

عدد أحاديث المسند:

قال الحافظ أبو موسى المديني: "فأما عدد أحاديثه فلم أزل أسمع من أفواه الناس أنها أربعون ألفاً، إلى أن قرأت على أبي منصور بن زريق القزاز - بزايين - ببغداد قال: حدثنا أبو بكر الخطيب قال: حدثنا ابن المنادي قال: لم يكن أحد في الدنيا أروى عن أبيه منه -يعني عبد الله بن أحمد بن حنبل- لأنه سمع "المسند" وهو ثلاثون ألفاً، والتفسير وهو مائة وعشرون ألفاً. الخ.

فلا أدري هل الذي ذكره ابن المنادي أراد به ما لا مكرر فيه، أو أراد غيره مع المكرر، فيصلح القولان جميعاً الخ" ٢ .

ويذكر أبو موسى - أيضاً - عن أبي عبد الله الحسين بن أحمد الأسدي في كتابه "مناقب الإمام أحمد" أنه سمع أبا بكر بن مالك ٣ يذكر أن جملة ما وعاه "المسند" أربعون ألف حديث غير ثلاثين أو أربعين ٤ .

عدد الصحابة المخرجة مسانيدهم في المسند:

قال أبو موسى: "فأما عدد الصحابة فنحو سبعمائة رجل ومن النساء مائة ونيف" ٥ .

وقال ابن الجزري: "قد عددتهم فبلغوا ستمائة ونيفاً وتسعين سوى النساء، وعددت النساء فبلغن ستاً وتسعين، واشتمل "المسند" على نحو ثمانمائة من الصحابة، سوى ما فيه ممن لم يسم من الأبناء والمبهمات وغيرهم" ٦ .

شرط الإمام أحمد: قال الحافظ أبو موسى المديني: "لم يخرج أحمد في "مسنده" إلا عن ثبت عنده صدقه وديانته، دون من طعن في أمانته" ٧ .

١ (المصعد الأحمد لابن الجزري المطبوع في مقدمة المسند بتحقيق الشيخ أحمد شاكر ١ / ٣١ - ٣٣ .
٢ (شمس الدين ابن الجزري: المصعد الأحمد ص: ٣٢ - ٣٣ من مقدمة أحمد شاكر للمسند، ولأبي موسى المديني كتاب عن مسند الإمام أحمد اسمه "خصائص المسند" وهو مطبوع في مقدمة المسند بتحقيق أحمد شاكر، وقد طبع مفرداً مراراً في الهند ومصر وغيرهما.
٣ (هو: أحمد بن جعفر بن مالك القطيعي، راوية المسند عن عبد الله بن أحمد بن حنبل رحمهم الله جميعاً.
٤ (شمس الدين ابن الجزري: المصعد الأحمد ص: ٣٢ - ٣٣ من مقدمة المسند لأحمد شاكر.
٥ (شمس الدين ابن الجزري: المصعد الأحمد ١ / ٣٤ - ٣٥ من المسند بتحقيق أحمد شاكر.
٦ (المصدر السابق.
٧ (المصعد الأحمد المطبوع في مقدمة المسند بتحقيق الشيخ أحمد شاكر ١ / ٣٤ .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "شرط "المسند" أقوى من شرط أبي داود في "سننه"، وقد روى أبو داود في "سننه" عن رجال أعرض عنهم أحمد في "المسند"، ولهذا كان الإمام أحمد لا يروي في "المسند" عن من يعرف أنه يكذب مثل محمد بن سعيد المصلوب ونحوه، ولكن قد يروي عن من يُضَعَّف لسوء حفظه، فإنه يكتب حديثه ليعتضد به ويعتبر به"^١.

درجة أحاديث المسند:

قال الحافظ أبو القاسم التميمي رحمه الله: "لا يجوز أن يقال: فيه السقيم، بل فيه الصحيح والمشهور والحسن والغريب"^٢.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وقد تنازع الناس هل في "مسند الإمام أحمد" حديث موضوع، فقال طائفة من الحفاظ كأبي العلاء الهمداني وغيره: ليس فيه موضوع، وقال بعض العلماء كأبي الفرج ابن الجوزي: فيه موضوع"^٣.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "ولا خلاف بين القولين عند التحقيق، فإن لفظ الموضوع قد يراد به: المخلوق المصنوع الذي يتعمد صاحبه الكذب، وهذا مما لا يعلم أن في "المسند" منه شيئاً، ويراد بالموضوع: ما يعلم انتفاء خبره، وإن كان صاحبه لم يتعمد الكذب بل أخطأ فيه، وهذا الضرب في "المسند" منه، بل وفي "سنن أبي داود والنسائي".

وقال الحافظ في مقدمة "تعجيل المنفعة": "ليس في "مسند أحمد" حديثاً لا أصل له إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة منها حديث عبد الرحمن بن عوف: أنه يدخل الجنة زحفاً، والاعتذار عنه أنه مما أمر الإمام أحمد بالضرب عليه فترك سهواً".

أقسام أحاديث المسند المطبوع:

قال الشيخ أحمد بن عبد الرحمن الساعاتي: "بتتبعي لأحاديث "المسند" وجدتها تنقسم إلى ستة أقسام:

الأول: ما رواه عبد الله بن أحمد عن أبيه سماعاً منه، وهو المسمى "مسند الإمام أحمد"، وهو كبير جداً يزيد على ثلاثة أرباع الكتاب.

الثاني: ما رواه عبد الله عن أبيه وغيره، وهو قليل جداً.

الثالث: ما رواه عبد الله عن غير أبيه، وهو المسمى عند المحدثين بزوائد عبد الله وهو كثير بالنسبة للأقسام كلها عدا الأول.

الرابع: ما قرأه عبد الله على أبيه ولم يسمعه منه، وهو قليل.

الخامس: ما وجده عبد الله في كتاب أبيه بخط يده، ولم يقرأه ولم يسمعه، وهو قليل أيضاً.

^١ (أبو العباس بن تيمية: الفتاوى ١٨ / ٢٦، ابن الجزري: المصعد الأحمدي ص: ٣٤ - ٣٥ من مقدمة أحمد شاكر للمسند.

^٢ (شمس الدين ابن الجزري: المصعد الأحمدي ص: ٣٤ - ٣٥ من مقدمة المسند بتحقيق الشيخ أحمد شاكر.

^٣ (شيخ الإسلام ابن تيمية: مجموع الفتاوى ١٨ / ٢٦، شمس الدين ابن الجزري: المصعد الأحمدي ص: ٣٤ - ٣٥ من مقدمة المسند بتحقيق الشيخ أحمد شاكر.

السادس: ما رواه الحافظ أبو بكر القطيعي عن غير عبد الله وأبيه - رحمهما الله تعالى - وهو أقل الجميع" ^١ .

عناية العلماء بالمسند:

١- رتبته على معجم الصحابة والرواة عنهم كترتيب كتب الأطراف الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله بن المحب الصامت.

٢- أخذ الحافظ أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير - رحمه الله تعالى - كتاب "المسند" بترتيب ابن المحب الصامت، وضم إليه "الكتب الستة"، و "مسند البزار"، و "مسند أبي يعلى الموصلي"، و "معجم الطبراني الكبير"، ورتبها جميعاً على نفس ترتيب ابن المحب للمسند، وسماه: "جامع المسانيد والسنن".

قال ابن الجزري: "وجهه نفسه كثيراً وتعبد فيه تعباً عظيماً فجاء لا نظير له في العالم، وأكمّله إلا بعض مسند أبي هريرة، فإنه مات قبل أن يكمله لأنه عوجل بكفّ بصره، وقال لي رحمه الله تعالى: لا زلت أكتب فيه في الليل والسراج يُؤنّص ^٢ حتى ذهب بصري معه ^٣، ولعل الله أن يقيض له من يكمله مع أنه سهل، فإن "معجم الطبراني الكبير" لم يكن فيه شيء من مسند أبي هريرة ^٤ ."

٣- رتبته الحافظ ابن حجر أيضاً على الأطراف وسماه: "إطراف المُسند - بكسر النون وضم الميم - المعتلي بأطراف المسند الحنبلي" ^٥، ثم ضمه أيضاً مع الكتب العشرة في كتابه "إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة".

٤- ترجم لرجاله الحافظ شمس الدين الحسيني في كتابه "الإكمال بمن في مسند أحمد من الرجال ممن ليس في تهذيب الكمال للمزي".

ثم ترجم لرجاله أيضاً ضمن كتابه "التذكرة برجال العشرة" وهي "الكتب الستة"، و "موطأ مالك"، و "مسند أحمد"، و "مسند الشافعي"، و "مسند أبي حنيفة"، وقد اختصره الحافظ في "تعجيل المنفعة"، مقتصراً على رجال الأربعة.

٥- رتبته الشيخ أحمد بن عبد الرحمن الساعاتي على الكتب والأبواب ليسهل بذلك على طلبة العلم الاستفادة من المسند وسماه "الفتح الرباني بترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني"، ثم عاد وشرحه وخرج أحاديثه في كتاب سماه "بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني"، وكلاهما مطبوع.

٦- اعتنى بهذا المسند أيضاً الشيخ أحمد بن محمد شاكر - رحمه الله تعالى - فشرح غريبه وحكم على أحاديثه صحة وضعفاً بما أوصله إليه اجتهاده، ثم صنع له فهرس قسمها - رحمه الله تعالى - إلى

^١ أحمد بن عبد الرحمن الساعاتي: الفتح الرباني ١ / ٨.

^٢ النوص - بالتحريك - هو التردد والحركة الضعيفة، انظر: تاج العروس ٤ / ٤٤٣ - ٤٤٤.

^٣ هكذا فلتكن الهمم في خدمة سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم، وهكذا يبذل في سبيل خدمتها الغالي والنفيس كما كان يفعل سلف الأمة رحمهم الله، ورحم الله ابن كثير رحمة واسعة، وعوّضه عن حبيبته بالجنة، وحشرنا الله وإياه مع محمد صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضوان الله عليهم.

^٤ أحمد بن عبد الرحمن الساعاتي: الفتح الرباني ١ / ٨.

^٥ طبع في عشر مجلدات بتحقيق د: زهير بن ناصر الناصر.

قسمين: فهارس لطيفة كفهارس الأعلام ونحوها، وفهارس علمية كتلك التي صنعها في "الرسالة" للشافعي، وقد توفي - رحمه الله تعالى - قبل أن يكمله إذ بلغ الربع تقريباً.

هذه أهم الجهود التي وقفت عليها، وهناك جهود أخرى اعتنت بـ "المسند" من حيث مكانته وأهميته وبيان درجة أحاديثه من أهمها:

١- خصائص المسند لأبي موسى المدني.

٢- المصعد للأحمد.

٣- المسند للأحمد كلاهما لشمس الدين ابن الجزري.

٤- القول المسدد في الذب عن مسند أحمد للحافظ ابن حجر - رحمه الله - وغير ذلك.

ثانياً : الكتب الستة :

قال الحافظ أبو الحجاج المزي (ت ٧٤٢ هـ) : "وأما السُّنَّة فإن الله وفق لها حفاظاً عارفين وجهابذة عالمين وصيارفة ناقدين، ينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، فتنوعوا في تصنيفها وتفننوا في تدوينها على أنحاء كثيرة وضروب عديدة حرصاً على حفظها وخوفاً من إضاعتها، وكان من أحسنها تصنيفاً وأجودها تأليفاً وأكثرها صواباً وأقلها خطأ، وأعمها نفعاً، وأعودها فائدة وأعظمها بركة، وأيسرها مؤونة، وأحسنها قبولاً، عند الموافق والمخالف، وأجلها موضعاً عند الخاصة والعامة: "صحيح أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري"، ثم "صحيح أبي الحسين مسلم بن حجاج النيسابوري"، ثم بعدهما كتاب "السنن" لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ثم كتاب "الجامع" لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، ثم كتاب "السنن" لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، ثم كتاب "السنن" لأبي عبد الله محمد بن يزيد المعروف بابن ماجه القزويني وإن لم يبلغ درجتهم.

ولكل واحد من هذه "الكتب الستة" ميزة يعرفها أهل هذا الشأن، فاشتهرت هذه الكتب بين الأنام وانتشرت في بلاد الإسلام، وعظم الانتفاع بها وحرص طلاب العلم على تحصيلها، وصُنِّفَتْ فيها

تصانيف وعلِّقت عليها تعاليق، بعضها في معرفة ما اشتملت عليه من المتون وبعضها في معرفة ما احتوت عليه من الأسانيد، وبعضها في مجموع ذلك" ^١.

أولاً: صحيح الإمام البخاري (رحمه الله) (١٩٤-٢٥٦ هـ) :

١- المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري الجعفي مولاهم، شيخ الإسلام وإمام الحفاظ، أمير المؤمنين في الحديث، صاحب التصانيف الكثيرة، كان مولده في شوال سنة أربع وتسعين ومائة، مات سنة ست وخمسين ومائتين للهجرة ^٢.

^١ تهذيب الكمال ١ / ١٤٧.

^٢ سير أعلام النبلاء ١٢ / ٣٩١، وآخر فصل في هدي الساري لابن حجر.

٢- اسم الكتاب: اشتهر بين العلماء بـ "صحيح البخاري" أما اسمه كما وضعه مؤلفه، فقال الإمام يحيى بن شرف النووي: "سماه: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه" .
وقال الحافظ ابن حجر: "سماه: " الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه " ٢ .

٣- الباعث على تأليفه:

أ- قال الحافظ ابن حجر: "لما رأى البخاري تلك التصانيف التي ألفت قبل عصره، وجدها بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين، والكثير منها يشمله التضعيف، فلا يقال لَعْنَتُهُ: سمين، فحرَّك همته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب فيه أمين".

ب- وقال: "وقوي عزمه ما سمعه من أستاذه أمير المؤمنين في الحديث والفقهاء، إسحاق بن راهويه، حيث قال: لو جمعتم كتاباً لصحيح سنة رسول الله ﷺ ، قال البخاري: فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع الجامع الصحيح".

ج- وقال الحافظ أيضاً: "ورؤينا بالإسناد الثابت عن محمد بن سليمان بن فارس قال: سمعت أبا عبد الله البخاري يقول: رأيت النبي ﷺ وكأني بين يديه وبيدي مروحة أذب عنه، فسألت بعض المعبرين، فقال لي: أنت تذب عنه الكذب فهو الذي حملني على إخراج الجامع" ٣ .

٤- موضوعه والكشف عن مغزاه فيه: قال الحافظ: "تقرر أنه التزم الصحة، وأنه لا يورد فيه إلا حديثاً صحيحاً، هذا أصل موضوعه، وهو مستفاد من تسميته إياه الجامع الصحيح، ومما نقلناه عنه من رواية الأئمة عنه صريحاً، ثم رأى أن لا يخلية من الفوائد الفقهية والنكت الحكمية، فاستخرج بفهمه من المتون

معاني كثيرة فرقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها، واعتنى فيه بآيات الأحكام فانتزع منها الدلالات البديعة، وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة" ٤ .

وقال محيي الدين النووي: "ليس مقصود البخاري الاقتصار على الأحاديث فقط، بل مراده الاستنباط منها والاستدلال لأبواب أرادها" ٥ .

٥- تراجم البخاري في صحيحه:

قال أبو أحمد بن عدي عن عبد القدوس بن همام قال: "شهدت عدة مشايخ يقولون: حوّل البخاري تراجم جامعه - أي بيّضها - بين قبر النبي ﷺ ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين" ٦ .

١ (قال في مقدمة تحفة الأحوذى : (١ / ٣٤) : "والجامع في اصطلاح المحدّثين: ما يوجد فيه جميع أقسام الحديث: [١] العقائد [٢] الأحكام [٣] الرقائق والزهد [٤] الآداب [٥] التفسير [٦] التاريخ والمغازي [٧] الفتن وأشراف الساعة [٨] المناقب والفضائل. انظر: هدي الساري لابن حجر، الفصل الأول. تدوين السنة النبوية نشأتها وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري (ص: ١١٧)

٢ (تهذيب الأسماء واللغات للنووي : (١ / ٧٣) . وهدى الساري لابن حجر : الفصل الأول.

٣ (هدي الساري لابن حجر : الفصل الأول.

٤ (هدي الساري لابن حجر : الفصل الثاني.

٥ (هدي الساري لابن حجر : الفصل الثاني

٦ (هدي الساري.

قال الحافظ: "ولنذكر ضابطاً يشمل على بيان أنواع التراجم فيه، وهي ظاهرة وخفية، أما الظاهرة: فهي أن تكون الترجمة دالةً بالمطابقة لما يورد في مضمونها ... وقد تكون الترجمة بلفظ المترجم له أو بعضه أو بمعناه، وهذا في الغالب.

وأما الخفية: وهي التي لا تدرك مطابقتها لمضمون الباب إلا بالنظر الفاحص والتفكير الدقيق وهذا الموضوع هو معظم ما يُشكّل من تراجم هذا الكتاب، ولهذا اشتهر من قول جمع من الفضلاء: فقه البخاري في تراجمه، وأكثر ما يفعل البخاري ذلك إذا لم يجد حديثاً على شرطه في الباب ظاهر المعنى في المقصد الذي ترجم به ويستتبط الفقه منه، وقد يفعل ذلك لغرض شحذ الأذهان. وكثيراً ما يفعل هذا حيث يذكر الحديث المفسّر لذلك في موضع آخر متقدماً أو متأخراً" ^١.

٦- بيان تقطيعه للحديث وفائدة إعادته:

قال ابن حجر: "قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي - في جزء له سماه "جواب المتعنت" - : اعلم أن البخاري - رحمه الله - كان يذكر الحديث في كتابه في مواضع ويستدل به في كل باب بإسنادٍ آخر، ويستخرج منه بحسن استنباطه وغازرة فقهه معنى يقتضيه الباب الذي أخرجه فيه، وقلما يورد حديثاً في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد، وإنما يورده من طريق أخرى لمعانٍ نذكرها، والله أعلم بمراده منها ثم سرد ثمانية معانٍ لا يتسع المقام لذكرها هنا".

ثم قال: "وأما تقطيعه للحديث في الأبواب تارة واقتصاره منه على بعضه أخرى فذلك لأنه إن كان المتن قصيراً أو مرتبطاً ببعضه ببعض وقد اشتمل على حكمين فصاعداً فإنه يعيده بحسب ذلك مراعيّاً مع ذلك عدم إخلائه من فائدة حديثية، كأن يورده عن شيخ سوى الذي أخرجه عنه قبل ذلك، أو يورده في موضع موصولاً وفي موضع معلقاً، ويورده تارة تاماً، وتارة مقتصراً على طرفه الذي يحتاج إليه في ذلك الباب، فإن كان المتن مشتتلاً على جمليّ متعددة لا تعلق لإحداها بالأخرى فإنه يخرج كل جملة في باب مستقل فراراً من التطويل، وربما نشط فساقه بتمامه" ^٢.

٧- شرط الإمام البخاري في صحيحه:

قال الحافظ ابن طاهر: "اعلم أن البخاري ومسلم ومن ذكرنا بعدهم - أهل السنن - لم ينقل عن أحد منهم أنه قال: شرطت أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك من سير كتبهم، فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم".

ثم قال: "فاعلم أن شرط البخاري ومسلم أن يخرجوا الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع، ... إلا أن مسلماً أخرج أحاديث أقوام ترك البخاري حديثهم لشبهة وقعت في نفسه، أخرج مسلم أحاديثهم بإزالة الشبهة

^١ هدي الساري.

^٢ ملخصاً بتصرف من الفصل الثالث من هدي الساري ص: ١٥.

مثل حماد بن سلمة، وسهيل بن أبي صالح، وداود بن أبي هند، وأبي الزبير المكي، والعلاء بن عبد الرحمن وغيرهم" ^١ .

وقال الحازمي: "ومذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه العدل، وفيمن روى عنهم وهم ثقات أيضاً، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزم إخراجهم، وعن بعضهم مدخول لا يصلح إخراجهم إلا في الشواهد والمتابعات" ثم ضرب لذلك مثلاً بالإمام الزهري وطبقات الرواة عنه ^٢ .

٨- **عناية العلماء بصحيح البخاري:** ليس من المبالغة في شيء إذا قلنا إن المسلمين على اختلاف طبقاتهم وتباين مذاهبهم لم يعنوا بكتاب بعد كتاب الله عنايتهم ب "صحيح البخاري" من حيث السماع والرواية والضبط والكتابة، وشرح أحاديثه وتراجم رجاله، واختصاره وتجريد أسانيده ^٣ ، ولا غرابة في ذلك فهو أصح كتاب بعد كتاب الله.

قال الحافظ: "ذكر الفربري أنه سمعه منه تسعون ألفاً"، وقال: "ومن رواة الجامع أيضاً: أبو طلحة منصور بن محمد بن علي بن قريبة البزدوي، وإبراهيم بن معقل النسفي وحماد بن شاکر الفسوي. والرواية التي اتصلت بالسماع في هذه الأعصار وما قبلها هي رواية: محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري" ^٤ .

هذا بالنسبة لروايته وسماعه، وأما شروحه والتعليق عليه ونحوه، فقد قام به العلماء - قديماً وحديثاً - حق القيام بحيث لم يدعوا أمراً يرتبط به إلا بحثوه وتعرضوا له، ولا مُشكلاً من ألفاظه وأسمائه وتراجمه إلا بيّنوه وأذهبوا الشبهة عنه ^٥ .

وقد بلغت شروحه المخطوطة والمطبوعة: إحدى وسبعين شرحاً حسب إحصاء الأستاذ عبد الغني بن عبد الخالق - رحمه الله تعالى - وحسب إحصائه أيضاً بلغت التعليقات والمختصرات وما جرى مجراها: أربعة وأربعين تعليقا ومختصراً ما بين مخطوط ومطبوع ^٦ .

ومن أهم شروح البخاري المطبوعة:

١- أعلام السنن للخطابي أبي سليمان حمد بن محمد البستي (ت ٣٨٨ هـ) ، وهو شرح لبعض أحاديث الصحيح وليس كلها ، طبع باسم (أعلام الحديث) ، ضمن مطبوعات جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

٢- شرح صحيح البخاري ، لأبي الحسن علي بن خلف بن عبدالمك ، المعروف بابن بطل المالكي (٤٤٩ هـ).

^١ (محمد بن طاهر المقدسي: شروط الأئمة الستة ص: ١١ - ١٢، وهؤلاء المذكورون لم يخرج مسلم من حديثهم إلا ما تابعهم غيرهم عليه.

^٢ (محمد بن موسى الحازمي: شروط الأئمة الخمسة ص: ٥٦ - ٦١.

^٣ (عبد الغني عبد الخالق: الإمام البخاري وصحيحه ص: (٢٢٨ - ٢٤٥).

^٤ (أحمد بن علي بن حجر: هدي الساري ص: ٤٩١ - ٤٩٢.

^٥ (عبد الغني بن عبد الخالق: الإمام البخاري وصحيحه ص: ٢٢٨ - ٢٤٥.

^٦ (المصدر السابق.

- ٣- الكوكب الدراري في شرح صحيح البخاري للحافظ شمس الدين محمد بن يوسف المعروف بالكرماني (ت ٧٨٦ هـ). قال فيه الحافظ ابن حجر: "وهو شرح مفيد على أو هام فيه في النقل؛ لأنه لم يأخذه إلا من الصحف".
- ٤- فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ ابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥ هـ)، طبع محققاً، وهو ناقص لم يكتمل.
- ٥- فتح الباري للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ)، وهو أهم شروحه وأجودها، وصدق فيه قول الشيخ الشوكاني: "لا هجرة بعد الفتح" ^١.
- ٦- عمدة القاري للحافظ بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد الحنفي الشهير بالعيني (ت ٨٥٥ هـ).
- ٧- إرشاد الساري لشهاب الدين أحمد بن محمد المعروف بالقسطلاني (ت ٩٢٣ هـ).

أما العناية برجاله:

- فقد بدأ ذلك مبكراً، حيث ألف الحافظ أبو أحمد عبد الله بن عدي (ت ٣٦٥ هـ) كتاباً سماه "من روى عنه البخاري"، ثم تتابع التأليف في ذلك، ومن أهم تلك الكتب ما يلي:
- ١- الهداية والإرشاد لأبي نصر أحمد بن محمد الكلاباذي (ت ٣٩٨ هـ).
- ٢- التعديل والتجريح لمن أخرج له البخاري في الصحيح لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت ٤٧٤ هـ).
- ٣- الجمع بين رجال الصحيحين لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧ هـ).
- ثم ظهرت بعد ذلك الكتب التي تعنى برجال الأئمة الستة جميعاً ومنها:
- ١- الكمال في أسماء الرجال للحافظ عبد الغني المقدسي.
- ٢- تهذيب الكمال للحافظ المزني (ت ٧٤٢ هـ) ثم ما تفرع منه ^٢.
- ٩- عدد أحاديث صحيح البخاري: قال الحافظ أبو عمرو عثمان بن صلاح: "وجملة ما في صحيح البخاري سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً بالأحاديث المكررة، وقد قيل أنها بإسقاط المكررة أربعة آلاف حديث، إلا أن هذه العبارة قد يندرج تحتها عندهم آثار الصحابة والتابعين، وربما عدّ الحديث الواحد المروي بالإسنادين حديثين" ^٣.
- وقال الحافظ أبو الفضل شهاب الدين بن حجر: "فجميع ما في صحيح البخاري من المتون الموصولة بلا تكرير على التحرير ألفا حديث وستمئة حديث وحديثان.

^١ (الإمام البخاري وصحيحه لعبد الغني بن عبد الخالق ص: ٢٣٠).

^٢ (انظر: أكرم العمري: بحوث في تاريخ السنة ص: ١٢٣ - ١٢٦).

^٣ (ابن صلاح: علوم الحديث ص: ١٦ - ١٧).

ومن المتون المعلقة المرفوعة التي لم يوصلها في موضع آخر من الجامع مائة وتسعة وخمسون حديثاً، فجميع ذلك ألفا حديث وسبعمائة وواحد وستون حديثاً، وبين هذا العدد الذي حررته والعدد الذي ذكره ابن الصلاح وغيره تفاوت كثير وما عرفت من أين أتى الوهم في ذلك، ثم تأولته على أنه يحتمل أن يكون العادُّ الأول الذي قلده في ذلك كان إذا رأى الحديث مطولاً في موضع ومختصراً في موضع آخر يظن أن المختصر غير المطول، إما لبعد العهد به أو لقلّة المعرفة بالصناعة، ففي الكتاب من هذا النمط شيء كثير، وحينئذ يتبين السبب في تفاوت ما بين العديدين، والله الموفق" ^١.

ثانياً: صحيح الإمام مسلم (٢٠٤ - ٢٦١ هـ) :

١- المؤلف: هو الإمام الحافظ الناقد أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، ولد في سنة أربع ومائتين، ومات سنة إحدى وستين ومائتين للهجرة ^٢.

٢- اسم الكتاب: اشتهر هذا الكتاب بين العلماء باسم "صحيح مسلم".

قال ابن الصلاح: "رؤينا عن مسلم رضي الله عنه قال: صنفت هذا "المسند الصحيح" من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة".

وقال ابن الصلاح أيضاً: "بلغنا عن مكي بن عبدان قال: سمعت مسلم بن الحجاج يقول: لو أن أهل الحديث يكتبون مائتي سنة الحديث فمدارهم على هذا المسند" يعني مسنده الصحيح ^٣.

٣- الباعث له على تأليفه: تولى الإمام مسلم بيان أسباب تأليفه لهذا "المسند الصحيح" في مقدمته حيث ذكر أن السبب الباعث له على ذلك أمران ^٤:

الأول: إجابة لسؤال أحد تلاميذه حيث قال في مقدمته: "ثم إنا - إن شاء الله - مبتدؤون في تخريج ما سألت تأليفه على شريطة سوف أذكرها لك".

الثاني: كثرة ما أُلّف وقُدِّف به إلى الناس من الكتب المملوءة بالضعاف والمناكير والواهيات حيث قال في مقدمته: "ولكن من أجل ما أعلمناك من أن نشر القوم الأخبار بالأسانيد الضعاف المجهولة، وقذفهم بها إلى العوام الذين لا يعرفون عيوبها، خَفَّ على قلوبنا إجابتك إلى ما سألت".

٤- منهج الإمام مسلم في صحيحه:

تولى - رحمه الله - بيان منهجه الذي سار عليه في كتابه بنفسه في مقدمته فقال: "ثم إنا - إن شاء الله - مبتدؤون في تخريج ما سألت تأليفه على شريطة سوف أذكرها لك وهو: أنا نعمل إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار إلا أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى أو إسناد لعلّه تكون هناك؛ لأن المعنى الزائد في الحديث المحتاج إليه يقوم مقام حديث تام، فلا بد من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من

^١ (ابن حجر: هدي الساري ص: ٤٧٧.

^٢ (سير أعلام النبلاء: (١٢ / ٥٥٧).

^٣ (أبو عمرو ابن الصلاح: صيانة صحيح مسلم ص: ٦٧ - ٦٨.

^٤ (مسلم بن الحجاج: مقدمة الصحيح ص: ٣ - ٤.

الزيادة، أو أن يفصل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أمكن ولكن تفصيله ربما عسر من جملته، فأعادته بهيئته إذا ضاق ذلك أسلم".

وقال: "فأما ما وجدنا بُدأً من إعادته بجملة من غير حاجة منا إليه، فلا نتولى فعله إن شاء الله تعالى.

فأما القسم الأول: فإننا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى، وأن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوه، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش، كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين وبن ذلك في حديثهم.

فإذا نحن تفصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخباراً يقع في أسانيدنا بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم، فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم، كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم وأضرابهم من حمّال الآثار ونقّال الأخبار فهم وإن كانوا بما وصفنا من العلم والستر عند أهل العلم معروفين؛ فغيرهم ممن أقرانهم ممن عندهم ما ذكرنا من الإتقان والاستقامة في الرواية يفضلونهم في الحال والمرتبة لأن هذا عند أهل العلم درجة رفيعة وخصلة سنيّة" ^١.

ثم قال - رحمه الله تعالى -: "فعلى نحو ما ذكرنا من الوجوه نوّلف ماسألت من الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأما ما كان منها عن القوم هم عند أهل الحديث مُتَّهَمُونَ - أو عند

الأكثر منهم - فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم كعبد الله بن مسور أبي جعفر المدائني، وعمرو بن خالد، وعبد القدوس الشامي، ومحمد بن سعيد المصلوب، وغياث بن ابراهيم، وسليمان بن عمرو، وأبي داود النخعي، وأشباهم ممن اتُّهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار، وكذلك مَنْ الغالب على حديثه المنكر والغلط أمسكنا أيضاً عن حديثهم.

وعلاوة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبولة ولا مستعملة" ^٢.

٥- شرط الإمام مسلم في صحيحه: تقدم الكلام على ذلك عند الكلام على شرط البخاري في صحيحه وفيما ذكرناه في الفقرة السابقة - منهجه في صحيحه - شيء من ذلك فليراجع هناك.

٦- هل في صحيح الإمام مسلم معلقات؟

قال الحافظ أبو عمر بن الصلاح: "ليس في مسلم من المعلقات إلا القليل ... وذكر الحافظ أبو علي الغساني الأندلسي أن مسلماً وقع الانقطاع فيما رواه في كتابه في أربعة عشر موضعاً" ^٣.

^١ انظر: مقدمة صحيح الإمام مسلم ١ / ٤ - ٧.

^٢ من مقدمة الصحيح ١ / ٤ - ٧ بتصرف يسير.

^٣ أبو عمرو بن الصلاح: صيانة صحيح مسلم ص: ٧٦.

وذكر الحافظ العراقي كلام ابن الصلاح ثم قال: "وفيه أمور: أحدهما: أن قوله: وهو في مسلم قليل جداً هو كما ذكر، ولكني رأيت أن أبيّن موضع ذلك القليل ليضبط"، ثم ذكر ثلاثة مواضع: الأول في كتاب التيمم، والثاني في البيوع، والثالث في الحدود... وكلها بصيغة وروى الليث.

ثم قال: "والحديثان الأخيران - في البيوع والحدود - قد رواهما مسلم قبل هذين الطريقين متصلاً ثم أعقبهما بهذين الإسنادين، فعلى هذا ليس في مسلم بعد المقدمة حديث معلق لم يوصله إلا حديث أبي الجهم في التيمم، وفيه بقية أربعة عشر موضعاً رواه متصلاً ثم أعقبه بقوله: ورواه فلان، وقد جمع الرشيد العطار ذلك في "الغرر المجموعة"، وقد بينت ذلك كله في كتاب جمعته فيما تكلم فيه من أحاديث الصحيحين بضعفٍ أو انقطاع" ^١.

وقال الحافظ ابن حجر تعقيباً على كلام الحافظ العراقي: "فيه أمور:

الأول: قوله: فيه بقية أربعة عشر موضعاً ليس فيه عند الرشيد العطار إلا ثلاث عشر أحدهما مكرر، والذي أوقع الشيخ في ذلك أن أبا علي الجبائي - وتبعه المازري - ذكر أنها أربعة عشر.

والثاني: قوله: إنه رواه متصلاً ثم أعقبه بقوله: ورواه فلان ليس ذلك في جميع الأحاديث المذكورة، وإنما وقع ذلك فيه في ستة أحاديث ثم ذكرها الحافظ ثم ذكر السبعة الباقية بما فيها المكرر ثم قال: فعلى هذا فهي إثنا عشر حديثاً فقط ستة منها بصيغة التعليق، وستة منها بصيغة الاتصال، ولكن أبهم في كل واحد منها اسم من حدّثه، فكان حق العبارة أن يقول: وفيه بقية ستة مواضع أخرى قيل: إنها منقطعة وليست بمنقطعة كما هو رأي الجمهور من المحدّثين في الإسناد فيه رجل مبهم، إنه متصل فيه مبهم" ^٢.

٧- عدد أحاديث صحيح مسلم: قال الحافظ العراقي: "ولم يذكر ابن الصلاح عدة أحاديث مسلم، وقد ذكرها النووي في زياداته في "التقريب" فقال: إن عدة أحاديثه نحو أربعة آلاف بإسقاط المكرر ^٣. ولم يذكر عدته بالمكرر وهو يزيد على عدة كتاب البخاري لكثرة طرقه، وقد رأيت عن أبي الفضل أحمد بن سلمة أنه إثنا عشر ألف حديث ^٤.

٨- عناية العلماء بصحيح مسلم: لم يعتن العلماء بكتاب بعد كتاب الله عنايتهم بالصحيحين، وقد سبق الكلام عن عنايتهم بالبخاري، وبدأ عناية العلماء بهما في وقت مبكر حيث ظهر في القرنين الرابع والخامس كتب تراجم رجالهما وكتب الجمع بينهما، وكتب الاستخراج عليهما وغير ذلك، وسيأتي الكلام على ذلك في الباب الرابع بإذن الله تعالى.

وقد اعتنى العلماء بصحيح مسلم رواية وإسماعاً إلا أنه اتصلت واشتهرت الروايات في الأعصار المتأخرة لصحيح مسلم برواية أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان النيسابوري الفقيه الزاهد المجتهد راوية صحيح مسلم، مات سنة (٣٠٨ هـ).

^١ (أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي: التقييد والإيضاح ص: ١٥ ملخصاً. تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري (ص: ١٣٠).

^٢ (أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر: النكت ١ / ٣٤٤ - ٣٥٣).

^٣ (جلال الدين السيوطي: تدريب الراوي المطبوع بهامش: التقريب والتيسير ١ / ١٠٤).

^٤ (أبو الفضل عبد الرحيم العراقي: التقييد والإيضاح ص: ١٥، وأبو عبد الله الذهبي: سير أعلام النبلاء ١٢ / ٥٦٦، وقد ذكر الحافظ ابن الصلاح عدد أحاديث مسلم وذلك في كتابه: صيانة صحيح مسلم ص: ٩٩ - ١٠٠).

٩-ومن أهم شروح مسلم ما يلي:

- ١- المفهم في شرح مسلم لعبد الغافر بن إسماعيل الفارسي (ت ٥٢٩ هـ) .
 - ٢- المعلم في شرح مسلم لأبي عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري المالكي (ت ٥٣٦ هـ) .
 - ٣- إكمال المعلم بفوائد شرح صحيح مسلم للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي(ت٥٤٤ هـ) .
 - ٤- شرح صحيح مسلم لأبي عمرو بن عثمان بن الصلاح (ت ٦٤٣ هـ) .
 - ٥- المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ) .
 - ٦- إكمال الإكمال لأبي الروح عيسى بن مسعود الزواوي المالكي (ت ٧٤٤ هـ) .
- وغير ذلك من الشروح التي بلغت - فيما وقفت عليه - قريباً من خمسين شرحاً ومختصراً^١ .

ثالثاً: سنن أبي داود السجستاني (٢٠٢ - ٢٧٥ هـ) :

- ١- المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد الأزدي السجستاني الإمام، شيخ السنّة، مقدم الحفاظ، ومحدث البصرة، المولود سنة (٢٠٢ هـ) والمتوفى سنة (٢٧٥ هـ)^٢ .
- ٢- اسم كتاب أبي داود: اشتهر بين العلماء ب "السنن"^٣ ، ويبدو أن المؤلف نفسه سمّاه بهذا حيث قال في رسالته إلى أهل مكة: "فإنكم سألتكم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب "السنن" أهي أصح ما عرفت في الباب"، وقال في موضع آخر من الرسالة أيضاً: "وإن من الأحاديث في كتابي "السنن" ما ليس بمتصل وهو مرسل".
- ٣- منهج أبي داود في كتاب السنن: جاء في رسالته إلى أهل مكة قوله: "فإنكم سألتكم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب "السنن" أهي أصح ما عرفت في الباب فاعلموا أنه كذلك كله إلا أن يكون قد روي من وجهين صحيحين، أحدهما أقوم إسناداً والآخر صاحبه أقدم في الحفظ، فربما كتبت ذلك - أي الأقدم حفظاً - ولا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث ولم أكتب في الباب إلا حديثاً أو حديثين، وإن كان في الباب أحاديث صحاح فإنه يكثر، وإنما أردت قرب منفعته، وإذا أعدت الحديث في الباب من وجهين أو ثلاثة، فإنما هو من زيادة كلام فيه، وربما تكون فيه كلمة زيادة على الأحاديث، وربما اختصرت الحديث الطويل لأنى لو كتبته بطوله لم يعلم بعض من سمعه، ولا يفهم موضع الفقه منه فاختصرته لذلك ، وليس في كتاب "السنن" الذي صنّفته عن رجل متروك الحديث شيء^٤ ، وإذا كان فيه حديث منكرٌ بيّن أنّ منكر وليس على نحوه في الباب غيره، وما كان في كتابي من حديث فيه

^١ انظر: مقدمة تحقيق كتاب صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح - بقلم الدكتور موفق بن عبد الله.

^٢ سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٠٣.

^٣ قال في الرسالة المستطرفة ص: ٣٢: "كتب السنن التي تعرف في اصطلاحهم بالكتب المرتبة على الأبواب الفقهية من الإيمان والطهارة والصلاة إلى آخرها، وليس فيها شيء من الموقوف لأن الموقوف لا يسمى في اصطلاحهم سنة، ويسمى حديثاً".

^٤ لعل المراد المجمع على تركه، وإلا فقد وجد فيه بعض المتروكين ممن لم يجمع على تركه.

وهنّ شديدٌ فقد بيّنته، ومنه ما لا يصحّ سنده، ومالم أنكر فيه شيئاً فهو صالحٌ، وبعضها أصح من بعض" ^١

٤- شرط أبي داود وغيره من أصحاب السنن: قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر: "وأما أبو داود فمن بعده فإن كتبهم تنقسم على ثلاثة أقسام:

الأول: صحيح، وهو جنس ما في الصحيحين.

الثاني: صحيح على شرطهم - أصحاب السنن - وقد حكى أبو عبد الله بن منده: إن شرط أبي داود والنسائي إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم إذا صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال.

الثالث: أحاديث أخرجوها للضدّية في الباب المتقدم وأوردوها لا قطعاً منهم بصحتها، وربما أبان المخرّج لها عن علتها بما يفهمه أهل المعرفة، فإن قيل: لما أودعها كتبهم ولم تصح عندهم، فالجواب من ثلاثة أوجه:

الأول: رواية قومٍ لها واحتجاجهم بها فأوردوها وبينوا سقمها لتزول الشبه.

الثاني: أنهم لم يشترطوا ما ترجمه البخاري ومسلم - عليهما السلام - على ظهر كتابيهما من التسمية بالصحة.

الثالث: أن يقال لقائل هذا الكلام: رأينا الفقهاء وسائر العلماء يوردون أدلة الخصم في كتبهم مع علمهم أن ذلك ليس بدليل فكان فعلهم هذا كفعل الفقهاء ^٢.

٥- آراء العلماء فيما سكت عنه أبو داود: قال ابن الصلاح: "ما وجدناه في كتاب أبي داود مذكوراً مطلقاً وليس في واحد من الصحيحين، ولا نصّ على صحّته أحدٌ ممن يميز بين الصحيح والحسن عرفنا بأنه من الحسن عند أبي داود، وقد يكون في ذلك ما ليس بحسن عند غيره" ^٣.

ويرى الحافظ العراقي أن قوله: فهو صالح، يجوز أن يكون صحيحاً، ويجوز أن يكون حسناً عند من يرى الحسن رتبة متوسطة بين الصحيح والضعيف، ولم ينقل لنا عن أبي داود هل يقول بذلك، أرى ما ليس بضعيف صحيحاً، فكان الأولى بل الصواب أن لا يرتفع بما سكت عنه إلى الصحة حتى يعلم أنّ رأيه هو الثاني ويحتاج إلى نقل ^٤.

وقال الحافظ ابن حجر: "ومن هنا يتبين أن جميع ما سكت عليه أبو داود لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحى بل هو على أقسام:

١- منه ما هو في الصحيحين أو على شرط الصحة.

٢- ومنه ما هو من قبيل الحسن لذاته.

^١ (راجع رسالة أبي داود إلى أهل مكة وهي رسالة صغيرة، طبعت بتحقيق الدكتور محمد لطفي الصباغ.

^٢ (محمد بن طاهر: شروط الأئمة السنة ص: ١٣ - ١٦.

^٣ (ابن الصلاح: علوم الحديث ص: ٣٣.

^٤ (الحافظ العراقي: التقييد والإيضاح ص: ٤٠.

٣- ومنه ما هو من قبيل الحسن إذا اعتضد، وهذان القسمان كثيرٌ في كتابه جداً.

٤- ومنه ما هو ضعيف ولكنه من رواية من لم يجمع على تركه غالباً، وكل هذه الأقسام عنده تصلح للإحتجاج بها^١. وقال الحافظ محي الدين النووي: "والحق أن ما وجدناه في سننه مالم يبيّنه ولم ينص على صحته أو حسنه أحدٌ ممن يعتمد فهو حسن، وإن نصَّ على ضعفه من يعتمد، أو رأى العارف في سننه ما يقتضي الضعف ولا جابر له حكم بضعفه، ولم يلتفت إلى سكوت أبي داود".

قال ابن حجر - معقّباً - على هذا الكلام: "وهذا هو التحقيق"^٢.

٦- **عناية العلماء بسنن أبي داود:** اعتنى العلماء بهذا الكتاب كما اعتنوا بغيره من الكتب الستة وغيرها إلا أننا نجد أن عنايتهم به فاقت غيره من السنن، فجاء بعد مرتبة الصحيحين في العناية خاصة عند المشتغلين بالفقه لما حواه هذا الكتاب من السنن والأحاديث الصحيحة والحسنة، واختصروه وعلّقوا عليه، كما ترجموا لرجاله ضمن رجال الكتب الستة.

هذا ومن أهم شروحه:

- ١- شرح معالم السنن لأبي سليمان حمّد بن محمد بن ابراهيم الخطابي (ت ٣٨٨ هـ).
- ٢- مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود للحافظ السيوطي (ت ٩١١ هـ).
- ٣- عون المعبود شرح سنن أبي داود للشيخ شمس الحق العظيم آبادي (ت ٣٢٩ هـ).

رابعاً: جامع أبي عيسى الترمذي (٢٠٩ - ٢٧٩ هـ) :

١- **المؤلف:** أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي الترمذي الحافظ العلم البارع صاحب التصانيف الكثيرة، قال أبو عبد الله الذهبي: "الصواب أنه أضرَّ في كبره بعد رحلته وكتابه العلم"^٣ المولود في سنة (٢٠٩ هـ) والمتوفى سنة (٢٧٩ هـ).

٢- **اسم كتاب الترمذي:** قال في مقدمة تحفة الأحوذني: "قال صاحب كشف الظنون: "قد اشتهر جامع الترمذي بالنسبة إلى مؤلفه، فيقال: جامع الترمذي"، وقال - أيضاً - : "لقد أطلق الحاكم والخطيب عليه الجامع الصحيح، ويقال له أيضاً: سنن الترمذي"^٤.

٣- **رتبة جامع الترمذي بين الكتب الستة:** قال أبو عيسى: "صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز فرضوا به، وعرضته على علماء العراق فرضوا به، وعرضته على علماء خراسان فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبي يتكلم"^٥.

^١ (الحافظ ابن حجر: النكت ١ / ٤٣٥ .

^٢ (المصدر السابق ١ / ٤٤٤ .

^٣ (أبو عبد الله الذهبي: سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٧٠ .

^٤ (عبد الرحمن المباركفوري: تحفة الأحوذني، الباب الثاني، الفصل الخامس والثامن من المقدمة ١ / ١٧٩ - ١٨١ .

^٥ (تنكرة الحافظ ٢ / ٦٣٤، وتهذيب التهذيب ٩ / ٣٨٩ .

وقال صاحب كشف الظنون: "الجامع الصحيح لأبي عيسى الترمذي، هو ثالث الكتب الستة"^١.

وقال الذهبي: "انحطت رتبة جامع الترمذي عن سنن أبي داود والنسائي لإخراجه حديث المصلوب والكلبي وأمثالهما"^٢.

وقال صاحب التحفة: "ويفهم من رمز تهذيب الكمال وتهذيب التهذيب والتقريب وتذكرة الحفاظ أن رتبة جامع الترمذي بعد سنن أبي داود وقبل النسائي"^٣.

وذهب صاحب "التحفة" إلى ما ذهب إليه صاحب "كشف الظنون" من جعله ثالث الكتب الستة.

٤- **منهج أبي عيسى الترمذي في جامعه:** رتب أبو عيسى الترمذي كتابه على الأبواب على طريقة الجوامع الشاملة للأحكام وغيرها، وكل باب من أبواب الترمذي يحمل عنوان المسألة أو الحكم الذي روى الترمذي الحديث من أجله، ويورد في الباب حديثاً أو أكثر ثم يتبع ذلك بآراء الفقهاء في المسألة وعملهم بذلك الحديث تصحيحاً وتحسيناً وتضعيفاً؛ ويتكلم على درجة الإسناد ورجاله وما اشتمل عليه من العلل، ويذكر ما للحديث من الطرق،

ثم إن كان هناك أحاديث أخرى تناسب الترجمة فإنه يشير إليها بقوله: "وفي الباب عن فلان، وفلان" من الصحابة^٤.

٥- **شرط أبي عيسى الترمذي في كتابه:** تقدم الكلام على طرف من ذلك في الكلام على شرط البخاري، وعند الكلام على شرط أبي داود، ونضيف هنا قول أبي الفضل ابن طاهر: "وأما أبو عيسى الترمذي - رحمه الله تعالى - فكتابه على أربعة أقسام:

١- قسم صحيح مقطوع به، وهو ما وافق فيه البخاري ومسلم.

٢- قسم على شرط الثلاثة كما بيّنا - أبو داود والترمذي والنسائي.

٣- وقسم أخرجه للضدّيّة وأبان عن علته، ولم يغفله.

٤- وقسم رابع أبان هو عنه فقال: ... ما أخرجت في كتابي

إلا حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء وهذا شرط واسع"^٥.

٦- **عناية العلماء بجامع الترمذي:**

قال في تحفة الأحوذى: "اعلم أن لجامع الترمذي شروحاتاً وتعليقات ومختصرات وعليه مستخرجات".

^١ (حاجي خليفة: كشف الظنون ١ / ٥٥٩) .

^٢ (السيوطي: تدريب الراوي ١ / ١٧١) .

^٣ (انظر: التحفة ١ / ١٧٩ الفصل الخامس من الباب الثاني من المقدمة .

^٤ (الإمام الترمذي لنور الدين عتر ص: ٤٥ - ٤٧ .

^٥ (شروط الأئمة الستة لابن طاهر ص: ١٥ .

وقد اعتنى به العلماء رواية وإسماً ونسخاً، كما عنوا باختلاف نسخه منذ وقت مبكر، أما رجاله فقد اعتنى بهم ضمن الكتب التي ترجمت لرجال الكتب الستة.

ومن أهم شروحه:

- ١- عارضة الأحوزي لأبي بكر بن العربي المالكي.
- ٢- شرح ابن سيد الناس ولم يتمه، وأكمله الحافظ العراقي المتوفى سنة (٨٠٦ هـ) إلا أنه لم يتمه أيضاً، فأتمه ابنه أبو زرعة المتوفى سنة (٨٢٦ هـ) ^١.
- ٣- تحفة الأحوزي لعبد الرحمن المباركفوري وغير ذلك من الشروح.

خامساً: كتاب السنن لأبي عبد الرحمن النسائي (٢١٥ - ٣٠٣ هـ) :

- ١- المؤلف: الإمام أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر النسائي، ولد سنة (٢١٥ هـ)، وتوفي سنة (٣٠٣ هـ). قال الذهبي: "هو الحافظ شيخ الإسلام، ناقد الحديث، صاحب السنن وغيره" ^٢.
- ٢- اسم كتابه: ألف النسائي كتاب "السنن الكبرى" فلما عاد من رحلته إلى مصر مرَّ بفلسطين، فنزل الرملة، فسأله أميرها: "أكلُّ ما في سننه صحيح؟ فقال: لا. فقال: جَرِّد الصحيح منه". فاختره مقتصراً على ما يراه صحيحاً وسماه "المجتبى" بالباء الموحدة، أو "المجتبى" بالنون ويعرف أيضاً بـ "السنن الصغرى" ^٣.
- ٣- منهج النسائي في سننه وآراء العلماء في ذلك: قال أحمد بن محبوب الرملي: "سمعت النسائي يقول: لما عزمت على جمع "السنن" استخرت الله في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء، فوقع الخيرة على تركهم، فتركت جملة من الحديث كنت أعلو فيها عنهم" ^٤.
- وقال أبو الحسن المعافري: "إذا نظرت إلى ما يخرج أهل الحديث فما خرج النسائي أقرب إلى الصحة مما خرج غيره" ^٥. وقال الحافظ ابن رُشيد: "كتاب النسائي أبداع الكتب المصنفة في السنن تصنيفاً وأحسنها ترصيفاً، وكان كتابه جامعاً بين طريقي البخاري ومسلم مع حظ كبير من بيان العلل.
- وعلى الجملة فكتاب النسائي أقل الكتب الستة بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً ورجلاً مجروحاً، ويقاربه كتاب أبي داود والترمذي ويقابله من الطرف الآخر كتاب ابن ماجه فإنه تفرد فيه بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب.

^١ انظر: مقدمة الدكتور أحمد معبد عبد الكريم في تحقيقه للنسخ الشذي لابن سيد الناس ١ / ٧٣ - ٧٦

^٢ انظر: تفاصيل ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٤ / ١٢٥.

^٣ ذكر ذلك ابن الأثير في مقدمة جامع الأصول ١ / ١٩٧، ولم يذكر إسناده إلى تلك القصة، وسبقه إلى ذكرها - وبدون إسناد - ابن خير الأشبيلي في فهرسته ص: ١١٦ - ١١٧. وانظر: مقدمة شرح السيوطي لسنن النسائي ١ / ٣ - ٥.

^٤ انظر: مقدمة شرح السيوطي لسنن النسائي ١ / ٣ - ٥، ويرى الإمام الذهبي أن المنتخب للمجتبى هو أبو بكر بن السني وليس النسائي نفسه ذكر ذلك في ترجمته في السير، لكن قد ثبتت رواية السنن الصغرى - المجتبى - عن النسائي من غير طريق ابن السني منها:

١- رواية ابنه عبد الكريم والوليد بن القاسم، ذكرهما ابن خير في فهرسته ص: ١١٦ - ١١٧.

٢- رواية محمد بن عبد الله بن زكريا بن حيوة ٣٦٦ هـ، ولها نسختان خطيتان الأولى في المكتبة السعودية بالرياض، والثانية في مكتبة البلدية بالإسكندرية، وكلاهما مصورتان بالمكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

^٥ المصدر السابق. الحافظ السيوطي: مقدمة شرحه للنسائي ١ / ٣ - ٥.

وقال محمد بن معاوية الأحمر - الراوي عن النسائي -: كتاب السنن كله صحيح وبعضه معلول إلا أنه لم يبين علته، والمنتخب المسمى بالمجتبي صحيح كله" ^١ .

٤- شرطه وعناية العلماء بكتابه: تقدم الكلام على شرطه عند الكلام على شرط البخاري وكذلك أبي داود، ونقلت هناك كلام ابن طاهر والحازمي في "شروط الأئمة".

وأما العناية به: فقد اعتنى به العلماء كغيره من الكتب الستة، رواية وإسماً ونسخاً، وترجموا لرجاله ضمن رجال الكتب الستة. أما شروحه فلم أقف على شرح له سوى "شرح السيوطي" و "حاشية السندي" وهما مطبوعان ^٢ .

سادساً: السنن للحافظ أبي عبد الله ابن ماجه (٢٠٩ - ٢٧٢ هـ) :

١- المؤلف: هو أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه الحافظ الكبير الحجة المفسر، مصنف السنن والتاريخ والتفسير وغيرها، حافظ قزوين في عصره، ولد سنة (٢٠٩ هـ) ، وتوفي سنة (٢٧٢ هـ) ^٣ .

٢- اسم الكتاب: اشتهر بين الناس باسم السنن منسوباً إلى صاحبه: سنن ابن ماجه.

٣- منهجه وأراء العلماء فيه: أول من ألحقه بالكتب الخمسة أبو الفضل محمد بن طاهر (ت ٥٠٧ هـ) ، صاحب "شروط الأئمة الستة"، وغيره جعل مكانه "الموطأ" للإمام مالك.

وقد رتب ابن ماجه كتابه على الأبواب مشتملاً على السنن والأحكام كباقي الكتب الستة، وأخرج فيها الحديث الصحيح والحسن والضعيف، وفيه بعض المناكير والموضوعات، لكنها قليلة من أجل هذا انحطت رتبته عن الكتب الخمسة. قال الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي: "وقعت جملة أحاديث السنن لابن ماجه في (٤٣٤١) حديثاً، منها (٣٠٠٢) حديثاً أخرجها أصحاب الكتب الخمسة كلهم أو بعضهم، وباقي الأحاديث وعددها (١٣٣٩) حديثاً زائدة على ما جاء في الكتب الخمسة، وتنقسم إلى (٤٢٨) حديثاً صحيحة الإسناد، و (١٩٩) حديثاً حسنة الإسناد، و (٦١٣) حديثاً ضعيفة الإسناد، و (٩٩) حديثاً واهية الإسناد أو منكراً أو مكذوبة" ^٤ .

٤- شرطه والعناية به: تقدمت الإشارة إلى طرف من ذلك في الكلام على شرط البخاري وكذلك في الكلام على شرط أبي داود، ومن المعروف أن "سنن ابن ماجه" انحطت رتبته عن الخمسة لتساهله في أحاديث قوم من المجاهيل والمتهمين، بل وفيهم بعض الكذابين.

أما عناية العلماء به: فقد اعتنوا به رواية وإسماً ونسخاً كغيره، وترجموا لرجاله ضمن رجال الكتب الستة أما الشروح فلم أقف على شيء منها سوى "حاشية السندي" و "تعليقات السيوطي"، وشرح الحافظ مغلطي ، وهو مخطوط فيما أعلم ^٥ .

^١ (المصدر السابق: (١/٥٣-٥٤)).

^٢ شرح شيخنا الشيخ محمد المختار الشنقيطي - رحمه الله - في شرح السنن النسائي وخرج منه ثلاثة أجزاء لكنه عاجلته المنية - رحمه الله تعالى - قبل إكماله.

^٣ أبو عبد الله الذهبي: سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٧٧.

^٤ انظر: دراسة محمد فؤاد عبد الباقي عن سنن ابن ماجه في آخر الجزء الثاني ٢ / ١٥١٩ - ١٥٢٠.

^٥ انظر: السابق واللاحق للخطيب البغدادي: ص (٣٣١) ، حاشية رقم ٥.

الدرس الرابع

تدوين السنة من عام: "٢٠٠ هـ - ٦٥٦ هـ" ويتناول:-

أشهر المؤلفات فيه-طريقة التصنيف-تراجم لأشهر الاعلام : " الطحاوي، ابن السكن، ابن حبان، الطبراني، الدارقطني، الحاكم، البيهقي، ابن الجوزي.

تدوين السنة من عام: "٢٠٠ هـ - ٦٥٦ هـ" :

*التدوين في القرنين الرابع والخامس^١ :

سبق القول بأن القرن الثالث الهجري يُعدُّ العصر الذهبي لتدوين العلوم الإسلامية عامة، وعلوم السنَّة النبوية خاصة وقد فُصِّل الكلام في ذلك في الباب الثالث.

وتابع علماء السنَّة في القرن الرابع من سبقهم في خدمة السنَّة المطهرة وعلومها، فكان منهم من نسج على منوال الصحيحين في تخريج الأحاديث الصحيحة من ذلك مثلاً:

١- صحيح ابن خزيمة (ت ٣١١ هـ) .

٢- صحيح ابن حبان (ت ٣٥٤ هـ) .

٣- صحيح ابن السكن (ت ٣٥٣ هـ) .

٤- مستدرک الحاكم (ت ٤٠٥ هـ) وغيرها.

ومنهم من نهج منهج أصحاب السنن في الاقتصار على أحاديث السنن والأحكام، مع اشتغالها على الصحيح وغيره ، وذلك مثل:

١- منتقى ابن الجارود (ت ٣٠٧ هـ) .

٢- سنن الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ) .

٣- سنن البيهقي (ت ٤٥٨ هـ) وهو متأخر وفاةً لكن يمكن عده في القرن الرابع تجوزاً لتقارب كتب السنن، كذلك نجد من اعتنى في هذا القرن بالتأليف في مختلف الحديث ومشكله ، كما في كتابي الطحاوي (ت ٣٢١ هـ) :

١- شرح معاني الآثار.

٢- ومشكل الآثار، وغيرهما.

^١ (تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري (ص: ١٤٨).

وذلك تنميماً - وتكميلاً - لما بدأه الإمام الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) في كتابه "اختلاف الحديث"، والحافظ ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) في كتابه "تأويل مختلف الحديث" وغيرهما مما ألف في ذلك النوع في القرن الثالث.

كما ظهر - ولأول مرة - نوعان من المصنفات في هذا القرن، وهذا يُعدُّ من التجديد في مجال خدمة السنَّة، وهذه ميزة أخرى لأهل السنَّة، أنهم في كل عصرٍ يُعملون تفكيرهم ويبدلون جهدهم في ابتكار طرق ووسائل جديدة لخدمة سنَّة المصطفى ﷺ، فلم يجمدوا كما جمد غيرهم من أهل العلوم الإسلامية الأخرى، **وهذان النوعان من المصنفات هما:**

أولاً: كتب المصطلح - علوم الحديث - التي جمعت تلك القواعد التي كانت متفرقة في كتب من سبقهم من علماء القرنين الثاني والثالث مثل: "الرسالة" للشافعي، ومقدمة "صحيح مسلم" وكتابه "التمييز"، وكتب الرجال والعلل، فقيض الله عز وجل من جمعها وسهلها على طلبة العلم.

ويعد كتاب "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي"، لأبي محمد الرامهرمزي (ت ٣٦٠ هـ) أول مؤلف في ذلك، ثم تبعه أبو عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥ هـ) بتأليف كتابه "معرفة علوم الحديث"، ثم استخرج عليه تلميذه أبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ) ثم تتابع التأليف في المصطلح بعد ذلك.

ثانياً: كتب المستخرجات : وسيأتي الكلام عليها .

وهناك أنواع أخرى من المصنفات في مجال تدوين السنَّة في هذا القرن مثل :

معاجم الطبراني (ت ٣٦٠ هـ)، الكبير والأوسط والصغير، و"العلل" للدارقطني الذي رتبها على مسانيد الصحابة، وغيرها.

أما في القرن الخامس الهجري، فقد سلك علماء السنَّة طرقاً أخرى ومجالات جديدة لتدوين السنَّة وحفظها وجمعها، حيث ظهرت في هذا القرن النواة الأولى للموسوعات الحديثية ومن ذلك:

١- كتب الجمع بين الصحيحين.

٢- وكتب الجمع بين الستة وغير ذلك، وسيأتي لذلك مزيد تفصيل بإذن الله.

و هذه دراسة موجزة لنماذج مختارة من كتب السنَّة المدونة في القرن الرابع:

١- صحيح ابن حبان^١ :

المؤلف: الإمام العلامة الحافظ شيخ خراسان أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن معاذ بن معبد التميمي الدارمي البستي صاحب الكتب المشهورة والمصنفات الغزيرة، ولد سنة بضع وسبعين ومائتين، وتوفي سنة (٣٥٤ هـ)^٢.

^١ (طبع ترتيبه لابن بليان الفارسي في ثمانية عشر مجلداً مع فهرسه بتحقيق الأستاذ شعيب الأرنؤوط، وهي أجود طبعة لهذا الكتاب فيما أعلم. انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٣ / ٩٢٠ - ٩٢٤، سير أعلام النبلاء ١٦ / ٩٢.)
^٢ (مقدمة محقق صحيح ابن حبان: شعيب الأرنؤوط ١ / ٣٢ - ٣٣) .

تسمية صحيح ابن حبان: اشتهر بين العلماء باسم صحيح ابن حبان، واسمه كما ذكره المؤلف في مقدمته: "المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قَطْعٍ في سندها، ولا ثبوت جرحٍ في ناقلها"^١.

شرط ابن حبان في صحيحه: قال رحمه الله في مقدمته: "وأما شرطنا في نقلة ما أودعناه كتابنا هذا من السنن فإننا لم نحتج فيه إلا بحديثٍ اجتمع في كل شيخ من رواته خمسة أشياء:

١- العدالة في الدين بالستر الجميل.

٢- الصدق في الحديث بالشهرة فيه.

٣- العقل بما يحدث من الحديث.

٤- العلم بما يحيل من معاني ما يروي.

٥- المتعري خبره عن التدليس.

فكل من اجتمع فيه هذه الخصال الخمس احتجنا بحديثه وبنينا الكتاب على روايته، وكل من تعرّى عن خصلة من هذه الخصال الخمس لم نحتج به"^٢.

سبب تأليف ابن حبان لصحيحه: قال في مقدمته:

١- وإنى لما رأيت الأخبار طرقها كثرت، ومعرفة الناس بالصحيح منها قلتُ لاشتغالهم بكتب الموضوعات، وحفظ الخطأ والمقلوبات، حتى صار الخبر الصحيح مهجوراً لا يكتب، والمنكر المقلوب عزيزاً يُستغرب.

٢- وأن من جمع السنن من الأئمة المرضيين وتكلم عليها من أهل الفقه والدين أمعنوا في ذكر الطرق للأخبار، وأكثروا من تكرار المعاد للأثار قصداً منهم لتحصيل الألفاظ على من رام حفظها من الحفاظ، فكان ذلك سبب اعتماد المتعلم على ما في الكتاب^٣.

ثم قال رحمه الله: "فتدبرت الصحاح لأسهل حفظها على المتعلمين، وأمعنت الفكر فيها لئلا يصعب وعيها على المقتبسين".

منهج ابن حبان في صحيحه: وقال رحمه الله في بيان منهجه: "فتدبرت الصحاح لأسهل حفظها على المتعلمين، وأمعنت الفكر فيها لئلا يصعب وعيها على المقتبسين فرأيتها تنقسم خمسة أقسام متساوية متفقة التقسيم غير متنافية:

فأولها: الأوامر التي أمر الله عباده بها (وهي تدور على مائة نوع وعشرة أنواع).

والثاني: النواهي التي نهى الله عباده عنها (وهي تدور على مائة نوع وعشرة أنواع).

^١ (مقدمة محقق صحيح ابن حبان: شعيب الأرنؤوط / ١ / ٣٢ - ٣٣).

^٢ (الحافظ ابن حبان: مقدمة الصحيح / ١ / ١٣٩ - ١٤١).

^٣ (المصدر نفسه / ١ / ٨٦ - ٨٧).

والثالث: إخباره عما احتيج إلى معرفتها (وتدور على ثمانين نوعاً) .

والرابع: الإباحات التي أبيع ارتكابها (وتدور على خمسين نوعاً) .

والخامس: أفعال النبي ﷺ التي انفرد بفعلها (وتدور على خمسين نوعاً) .

ثم قال: "فجميع أنواع السنن أربع مائة نوع على حسب ما ذكرناها".^١ اه ملخصاً .^٢

وقال في آخر الكتاب: "فهذا آخر أنواع السنن، قد فصلناها على حسب ما أصَلنا الكتاب عليه من تقاسيمها، وليس في الأنواع التي ذكرناها من أول الكتاب إلى آخره نوع يستقصى، لأننا لو ذكرنا كل نوع بما فيه من السنن، لصار الكتاب أكثره معاداً"، إلى أن قال: "وكشفنا عما أشكل من ألفاظها، وفصلنا عما يجب أن يوقف على معانيها على حسب ما سهل الله ويسره وله الحمد على ذلك"^٣ .

أما طريقة ترتيبه فقد وصفها السيوطي بقوله: "صحيح ابن حبان ترتيبه مَخْتَرَعٌ ليس على الأبواب، وليس على المسانيد، ولهذا سمَّاه: التقاسيم والأنواع"^٤ .

ويعتبر صحيح ابن حبان موسوعة كبيرة في الفقه على طريقة أهل الحديث، حيث تَوَجَّ كل حديثٍ بعنوانٍ يتضمن المعنى الذي استنبطه من نص الحديث الذي يدرجه تحته، ثم يعقب على كثير من الأحاديث بتعليقات نفيسة، بعضها في الكلام على الرجال وبعضها تفسير دقيق للمعنى، وبعضها في رفع الإشكال المتوهم في الخبر، أو التعارض بين خبر وآخر، وغير ذلك من النفائس والطرائف.

ثناء العلماء على صحيح ابن حبان:

١- قال الأمير علاء الدين الفارسي (ت ٧٣٩ هـ) الذي رتب صحيح ابن حبان على أبواب الفقه: "إنه من أجمع المصنفات في الأخبار النبوية، وأنفع المؤلفات في الآثار المحمدية"^٥ .

٢- وقال السخاوي: "قال الحازمي: ابن حبان أمكن في الحديث من الحاكم، وقال ابن كثير: قد التزم ابن خزيمة وابن حبان الصحة، وهما خيرٌ من "المستدرک" بكثير وأنظف أسانيداً ومتوناً"^٥ .

٣- وقال الشيخ أحمد بن محمد بن شاكر - في مقدمة الجزء الذي حققه من صحيح ابن حبان -: "صحيح ابن حبان كتاب نفيس جليل القدر، وعظيم الفائدة، حرره مؤلفه أدق تحرير، وجوّده أحسن تجويد، وحقق أسانيدته ورجاله، وعلل ما احتاج إلى تعليل من نصوص الأحاديث وأسانيدها، وتوثق من صحة كل حديث اختاره على شرطه، وما أظنه أخلّ بشيء مما التزم إلا ما يخطيء فيه البشر وما لا يخلو منه محقق".

آراء العلماء في منهج ابن حبان في الصحيح:

^١ انظر: تفصيل هذه الأقسام والأنواع في الفصل الثاني من مقدمة علاء الدين علي بن بلبان الفارسي لترتيبه لصحيح ابن حبان ١ / ١٠٤ - ١٣٧ .

^٢ أبو حاتم ابن حبان: صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ١ / ١٥٤ .

^٣ السيوطي: تدريب الراوي ١ / ١٠٩ .

^٤ انظر: صحيح ابن حبان ١ / ٧٩ .

^٥ شمس الدين السخاوي: فتح المغيب ١ / ٣٣ .

١- قال أبو عمرو بن الصلاح - عن مستدرك الحاكم -: "وهو واسع الخطو في شرط الصحيح متساهل في القضاء به، ويقاربه في حكمه صحيح ابن حبان البستي رحمهما الله جميعاً" ^١.

٢- وقال الحافظ السخاوي: "قوله - أي العراقي -: "يدانى الحاكم أي يقاربه في التساهل، وذلك يقتضي النظر في أحاديثه أيضاً لأنه غير متقيد بالمعدّلين، بل ربما يخرج للمجهولين، لا سيما ومذهبه إدراج الحسن في الصحيح مع أن شيخنا - ابن حجر - قد نازع في نسبته للتساهل إلا من هذه الحيثية" ^٢.

٣- وقال الحافظ ابن حجر: "حكم الأحاديث التي في كتاب ابن خزيمة وابن حبان صلاحية الاحتجاج بها لكونها دائرة بين الصحيح والحسن ما لم يظهر في بعضها علةٌ قادحة" ^٣.

٤- وقال السيوطي: "قيل: وما ذكر من تساهل ابن حبان ليس بصحيح، فإن غايته أنه يسمى الحسن صحيحاً، فإن كانت نسبته إلى التساهل باعتبار وجدان الحسن في كتابه، فهي مشاحةٌ في الإصطلاح، وإن كانت في اعتبار خفة شروطه، فإنه يخرج في الصحيح ما كان راويه ثقة غير مدلس، سمع من شيخه وسمع منه الأخذ عنه، ولا يكون هناك إرسال ولا انقطاع، وإذا لم يكن في الراوي جرحٌ ولا تعديلٌ وكان كلُّ من شيخه والراوي عنه ثقةً.

وفي كتابه "الثقات" كثير ممن هذه حاله، ولأجل هذا ربما اعترض عليه في جعلهم ثقات من لم يعرف حاله، ولا اعتراض عليه فإنه لا مشاحةٌ في ذلك" ^٤.

عناية العلماء بصحيح ابن حبان: لم أقف على من اعتنى بصحيح ابن حبان قبل القرن الثامن فيما أعلم، ولعل عسر ترتيب الكتاب وصعوبة الكشف فيه كان سبباً رئيساً في هجر العلماء له، والله تعالى أعلم.

١- وأول من علمته أنه اعتنى بابن حبان هو الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩ هـ) - رحمه الله - حيث قام بترتيبه على الكتب والأبواب، ليسهل على طلبة العلم الانتفاع به، فجزاه الله عن العلم وأهله خيراً.

٢- ترجم لرجال ابن حبان في صحيحه الحافظ أبو يعلى سراج الدين عمر بن علي بن الملقن (ت ٨٠٤ هـ) في كتابه "إكمال تهذيب الكمال" حيث ذيل على كتاب المزيّ رجال ستة كتب منها "صحيح ابن حبان"، وقد سبق ذكر هذه الستة في الكلام عن "صحيح ابن خزيمة" فراجع هناك.

٣- قام الحافظ أبو بكر نور الدين الهيثمي (ت ٨٠٧ هـ) بإخراج زوائد "صحيح ابن حبان" على الصحيحين في كتاب سمّاه "موارد الظمان إلى زوائد صحيح ابن حبان" وهو مطبوع.

٤- رتبته الحافظ ابن حجر على الأطراف ضمن كتابه "إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة" الذي مر ذكره عند الكلام عن عناية العلماء بـ "صحيح ابن خزيمة".

^١ (أبو عمرو ابن الصلاح: علوم الحديث ص: ١٨.

^٢ (السخاوي: فتح المغيب ١ / ٣٣.

^٣ (النكت ١ / ٢٩١.

^٤ (السيوطي: تدريب الراوي ١ / ١٠٨.

٣- المستدرك لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (٣٢١ هـ - ٤٠٥ هـ) :

المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الحافظ الناقد، المعروف بابن البيع الحاكم النيسابوري صاحب التصانيف، (٣٢١ هـ - ٤٠٥ هـ) .

تسمية كتابه: المستدرك على الصحيحين.

شرط المؤلف ومنهجه في كتابه: قال - رحمه الله - في مقدمته: "وقد سألتني جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتاباً يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل ومسلم بن حجاج بمثلها - إذ لا سبيل إلى إخراج ما لا علة له - فإنهما رحمهما الله لم يدعيا ذلك لأنفسهما"، ثم قال: "وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان رضى الله عنهما، أو أحدهما"^١ .

وقال الحافظ أبو عمرو بن الصلاح: "واعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين مما رآه على شرط الشيخين، وقد أخرجنا عن رواته في كتابيهما أو على شرط البخاري وحده، أو شرط مسلم وحده، أو ما أدى اجتهاده إلى تصحيحه وإن لم يكن على شرط واحد منهما"^٢ .

آراء العلماء في المستدرك ومنهج الحاكم فيه:

قال ابن الصلاح: "وهو - أي الحاكم - متساهل في التصحيح، واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به، فالأولى أن نتوسط في أمره فنقول: ما حكم بصحته ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن يحتج به ويعمل به، إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه"^٣ .

وقال الحافظ زين الدين العراقي - تعليقاً على كلام ابن الصلاح -: "قوله: وقد اعتنى الحاكم.. إلى آخره فيه أمران:

أحدهما: أن قوله: أودعه ما ليس في واحد من الصحيحين ليس كذلك، فقد أودعه أحاديث في الصحيح وهما منه في ذلك، وهي كثيرة منها: حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً: لا تكتبوا عني سوى القرآن الحديث، رواه الحاكم في مناقب أبي سعيد الخدري، وقد أخرج مسلم في "صحيحه" في كتاب الزهد وقد بيّن الحافظ الذهبي في "مختصر المستدرك" كثيراً من الأحاديث التي أخرجها في "المستدرك" وهي في الصحيح.

^١ (أبو عبد الله الحاكم: مقدمة المستدرك ١ / ٢ - ٣ .

^٢ (أبو عمرو بن الصلاح: علوم الحديث ص: ١٨ .

^٣ (أبو عمرو بن الصلاح: علوم الحديث ص: ١٨ .

الثاني: أن قوله: مما رواه على شرط الشيخين قد أخرجنا عن رواته في كتابيهما، فيه بيان أن ما هو على شرطهما هو ما أخرجنا عن رواته في كتابيهما، ولم يرد الحاكم ذلك فقوله بمثلها أي بمثل رواتها لا بهم أنفسهم، ويحتمل أن يراد بمثل تلك الأحاديث، وفيه نظر" ^١.

قال الحافظ ابن حجر - معلقاً على شيخه العراقي -: "لكن تصرف الحاكم يقوي أحد الاحتمالين اللذين ذكرهما شيخنا - رحمه الله تعالى - فإنه إذا كان عنده الحديث قد أخرجنا - أو أحدهما - لرواته قال: صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما، وإذا كان بعض رواته لم يخرجنا له قال: صحيح الإسناد حسب، يوضح ذلك قوله - في باب التوبة - لما أورد حديث أبي عثمان عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: "لا تنزع الرحمة إلا من شقي" قال: هذا حديث صحيح الإسناد، وأبو عثمان هذا ليس هو النهدي، ولو كان هو النهدي لحكمت بالحديث على شرط الشيخين.

فدل هذا على أنه إذا لم يُخْرَجْ لأحد رواة الحديث لا يحكم به على شرطهما وإن كان الحاكم قد يغفل عن هذا في بعض الأحيان فيصحح على شرطهما بعض ما لم يخرجنا لبعض رواته، فيحمل ذلك على السهو والنسيان، ويتوجه به حينئذ عليه الاعتراض، والله أعلم" ^٢.

آراء العلماء في أحاديث المستدرك:

١- قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي: "عن المظفر بن حمزة قال: سمعت أبا سعد الماليني يقول: طالعت كتاب "المستدرك" على الشيخين الذي صنّفه الحاكم من أوله إلى آخره فلم أر فيه حديثاً على شرطهما" ^٣.

٢- قال الذهبي - تعليقاً على كلام الماليني: "هذه مكابرة وغلو، وليست رتبة أبي سعد أن يحكم بهذا، بل في "المستدرك" شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، بل لعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها عللٌ خفية مؤثرة، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد وذلك نحو ربه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب كنت قد أفردت منها جزءاً، وبكل حال فهو كتاب مفيد قد اختصرته، ويعوزه عملاً وتحريراً" ^٤.

٣- وقال الحافظ ابن حجر - تعقيباً على كلام الذهبي -: "وهو كلام مجمل يحتاج إلى إيضاح وتبيين، فنقول: ينقسم المستدرك أقساماً، كل قسم منها يمكن تقسيمه:

القسم الأول: أن يكون إسناد الحديث الذي يخرجنا محتجاً برواته في الصحيحين أو أحدهما على صورة الاجتماع سالمًا من العلل.

واحترزنا بقولنا: على صورة الاجتماع، عما احتجنا برواته على صورة الإنفراد، كسفيان بن حسين عن الزهري، فإنهما احتجنا بكل منهما على الإنفراد، ولم يحتجنا برواية سفيان بن حسين عن الزهري؛ لأن سماعه من الزهري ضعيف دون بقية مشايخه.

^١ (الحافظ العراقي: التقييد والإيضاح ص: ١٧ - ١٨ .

^٢ (أبو الفضل ابن حجر: النكت ١ / ٣٢٠ - ٣٢١ .

^٣ (أبو عبد الله الذهبي: سير أعلام النبلاء ١٧ / ١٧٥ - ١٧٦ .

^٤ (المصدر السابق.

وكذا إذا كان الإسناد قد احتج كل منهما برجل منه ولم يحتج بآخر منه، كالحديث الذي يروى عن طريق شعبة مثلاً عن سماك ابن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - فإن مسلماً احتج بحديث سماك إذا كان من رواية الثقات عنه، ولم يحتج بعكرمة، واحتج البخاري بعكرمة دون سماك، فلا يكون الإسناد والحالة هذه على شرطهما، حتى يجتمع فيه صورة الاجتماع، وقد صرح بذلك الإمام أبو الفتح القشيري وغيره.

واحتزرت بقولي: أن يكون سالماً من العلل، بما إذا احتج بجميع رواته على صورة الاجتماع إلا أن فيه من وُصِف بالتدليس أو اختلط في آخر عمره، فإننا نعلم في الجملة أن الشيخين لم يخرجوا من رواية المدلسين بالنعنة إلا ما تحقق أنه مسموع لهم من جهة أخرى، وكذلك لم يخرجوا من حديث المختلطين عن سمع منهم بعد الاختلاط إلا ما تحقق أنه من صحيح حديثهم قبل الاختلاط، فإذا كان كذلك لم يجز الحكم للحديث الذي فيه مدلس قد عنعنه، أو شيخ سمع ممن اختلط بعد اختلاطه بأنه على شرطهما وإن كانا قد أخرجنا ذلك الإسناد بعينه، إلا إذا صرح المدلس من جهة أخرى بالسماع، وصح أن الراوي سمع من شيخه قبل اختلاطه، فهذا القسم يوصف بكونه على شرطهما أو شرط أحدهما.

ولا يوجد حديث في "المستدرک" بهذه الشروط لم يخرجوا له نظيراً أو أصلاً إلا القليل كما قدمناه، نعم فيه جملة مستكثرة بهذه الشروط لكنها مما أخرجها الشيخان أو أحدهما، استدركها الحاكم واهماً في ذلك ظاناً أنهما لم يخرجها^١.

القسم الثاني: أن يكون إسناد الحديث قد أخرج لجميع رواته لا على سبيل الاحتجاج بل في الشواهد والمتابعات والتعليق أو مقروناً بغيره، ويلتحق بذلك ما إذا أخرجوا لرجلٍ وتجنبوا ما تفرد به أو ما خالف فيه، كما أخرج مسلم من نسخة العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه ما لم يتفرد به، فلا يحسن أن يقال: إن باقي النسخة على شرط مسلم؛ لأنه ما خرَّج بعضها إلا بعد أن تبين أن ذلك مما لم يفرد به، فما كان بهذه المثابة لا يلتحق أفراد بشرطهما.

وقد عقد الحاكم في كتاب "المدخل" باباً مستقلاً ذكر فيه من أخرج له الشيخان في المتابعات، وعدد ما أخرجوا من ذلك، ثم أنه مع هذا الاطلاع يخرج أحاديث هؤلاء في "المستدرک" زاعماً أنها على شرطهما، ولا شك في نزول أحاديثهم عن درجة الصحيح بل ربما كان فيها الشاذ والضعيف، لكن أكثرها لا ينزل عن درجة الحسن.

والحاكم وإن كان لا يفرق بين الصحيح والحسن، بل يجعل الجميع صحيحاً تبعاً لمشايخه كما قدمناه عن ابن خزيمة وابن حبان، فإنما يناقش في دعواه أن أحاديث هؤلاء على شرط الشيخين أو أحدهما، وهذا القسم هو عمدة الكتاب.

القسم الثالث: أن يكون الإسناد لم يخرجوا له لا في الاحتجاج ولا في المتابعات، وهذا قد أكثر منه الحاكم، فيخرج أحاديث عن خُلُقٍ ليسوا في الكتابين ويصححها، لكن لا يدعي أنها على شرط واحد منهما، ربما ادعى ذلك على سبيل الوهم، وكثير منها يعلق القول بصحتها على سلامتها من بعض

(١) ابن حجر: النكت على ابن الصلاح ١ / ٣١٤ - ٣١٦.

رواتها، كالحديث الذي أخرجه من طريق الليث، عن إسحاق بن بزرج - بالموحدة بعدها زاي ثم راء فجيم - عن الحسن بن علي (في التزيين للعيد) قال في إثره: لولا جهالة إسحاق لحكمت بصحته، وكثيراً منها لا يتعرض للكلام عليه أصلاً، من هنا دخلت الآفة كثيراً فيما صححه، وقلّ أن تجد في هذا القسم حديثاً يلتحق بدرجة الصحيح فضلاً عن أن يرتفع إلى درجة الشيخين، والله أعلم" ^١ .

اعتذار العلماء عن الحاكم في تساهله وغفلته:

قال الحافظ ابن حجر: "إنما وقع للحاكم التساهل لأنه سوّد الكتاب لينقّحه، فعاجلته المنية ولم يتيسر له تحريره وتنقيحه"، قال: "وقد وجدت في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة سنة من "المستدرك": إلى هنا انتهى إملاء الحاكم"، قال: "وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ عنه إلا بطريق الإجازة، والتساهل في القدر المملئ قليلاً بالنسبة لما بعده" ^٢ .

وقال طاهر بن صالح الجزائري الدمشقي: "ويقال: إن السبب في ذلك أنه صنّفه في أواخر عمره وقد اعترته غفلة، وكان ميلاده في سنة (٣٢١ هـ) ووفاته في سنة (٤٠٥ هـ) فيكون عمره أربعاً وثمانين سنة" ^٣ .

عناية العلماء بمستدرك الحاكم:

- ١- اعتنى به العلماء رواية وسماعاً كغيره من كتب الحديث المسندة، كذلك اعتنوا بدراسة منهجه فيه.
- ٢- لخصه الإمام أبو عبد الله الذهبي في كتابه "تلخيص المستدرك" مع تعقبه في أحكامه على الأحاديث.
- ٣- ألف أبو عبد الله الذهبي أيضاً جزءاً في الأحاديث المناكير والواهيات والموضوعات التي في "المستدرك".
- ٤- ترجم لرجاله الحافظ سراج الدين عمر بن علي المعروف بابن الملقن ضمن كتابه "إكمال تهذيب الكمال".
- ٥- رتبته الحافظ ابن حجر على الأطراف ضمن كتابه "إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة".
- ٦- وللحافظ ابن الملقن تلخيصٌ للمستدرك، طبع في سبع مجلدات.

٤- المعجم الكبير للطبراني ^٤:

المؤلف: أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني، المولود سنة (٢٦٠ هـ) والمتوفى سنة (٣٦٠ هـ) صاحب المصنفات الكثيرة المشهورة ^٥ .

^١ (ابن حجر العسقلاني: النكت على ابن الصلاح ١ / ٣١٦ - ٣١٨ .

^٢ (طاهر بن صالح الجزائري: توجيه النظر ص: ١٢٨ .

^٣ (المصدر السابق .

^٤ (للطبراني ثلاثة معاجم: الصغير، والأوسط، والكبير، وقد رتب الصغير والأوسط على أسماء شيوخه وفق حروف المعجم أب ت ث .

^٥ (انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ٣ / ٩١٢ .

موضوع الكتاب: جمع عدد ما انتهى إلى المؤلف - رحمه الله - ممن روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرجال والنساء مع التخريج عن كل واحد منهم حديثاً أو حديثين أو ثلاثة أو أكثر حسب كثرة رواياتهم وقتلتها ومن كان من المقلين خرج جميع حديثه^١.

منهج الإمام الطبراني في المعجم الكبير:

رتبه المؤلف - رحمه الله - على مسانيد الصحابة مرتباً أسماءهم على حروف المعجم (أ ب ت ث) إلا أنه بدأه بالعشرة المبشرين بالجنة، وعَلَّل ذلك بقوله: "لئلا يتقدمهم أحدٌ غيرهم" ثم قال: "وسنخرج مسندهم بالاستقصاء على ترتيب القبائل بعون الله وقوته". ويرتب أبناء كل قبيلة على حروف المعجم (أ ب ت ث).

ثم يخرج عن كل واحد حديثاً أو حديثين أو ثلاثة أو أكثر من ذلك على حسب كثرة رواياتهم وقتلتها، ومن كان من المقلين خرج جميع حديثه.

عدد أحاديث المعجم الكبير: ذكر حاجي خليفة أن أحاديث "المعجم الكبير" للطبراني يبلغ عددها خمسة وعشرين ألف حديث^٢.

والمطبوع من "المعجم" بتحقيق حمدي عبد المجيد السلفي بلغ عدد أحاديثه (٢١٥٤٧ حديثاً) حسب ترقيم المحقق وهو ناقص حيث سقط من أصل مخطوطته الأجزاء من ١٣ إلى ١٦ وكذلك الجزء الحادي والعشرين، والله تعالى أعلم.

ونص الامامان أبو عبد الله الذهبي وأبو الفداء ابن كثير على أن الطبراني لم يخرج مسند أبي هريرة في "المعجم الكبير" ولعله أفردَه بمصنفٍ مستقلٍ والعلم عند الله^٣.

عناية العلماء بالمعجم الكبير: جمع الحافظ أبو بكر الهيثمي - بإشارة من شيخه العراقي - زوائد "المعجم" على الكتب الستة في كتاب سماه: "البدر المنير في زوائد المعجم الكبير"، ثم حذف أسانيده وضمه إلى زوائد المعجمين الصغير والأوسط ومسانيد أحمد، والبزار، والموصلي، وجمعها في كتابه "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد"، وذلك بإشارة أيضاً من شيخه العراقي.

^١ مقدمة المعجم الكبير ١ / ٣.

^٢ حاجي خليفة: كشف الظنون ص: ١٧٣٧.

^٣ انظر: تذكرة الحفاظ ٣ / ٩١٢، المصعد الأحمدي لابن الجزري المطبوع في مقدمة مسند أحمد بتحقيق الشيخ أحمد شاکر.

ثانياً : كتب المستخرجات :

تعريف المستخرجات: المستخرجات جمع مستخرج، والمستخرج هو: أن يأتي المصنّف إلى كتاب كالبخاري أو مسلم مثلاً، فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق المؤلف فيجتمع إسناده المستخرج - بكسر الراء - مع المؤلف في شيخه أو من فوقه^١ .

قال الحافظ ابن حجر: "وشرطه ألا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سناً يوصله إلى الأقرب إلا لعذر من علو أو زيادة مهمة"^٢ .

فوائد المستخرجات:

- ١- علو الإسناد.
- ٢- الزيادة في قدر الصحيح لما يقع فيها من ألفاظ زائدة وتتمتات في بعض الأحاديث^٣ .
- ٣- كثرة طرق الحديث ليرجّح بها عند المعارضة^٤ .
- ٤- الحكم بعدالة من أخرج له فيه لأن المخرّج على شرط الصحيح يلزمه ان لا يخرّج إلا عن ثقة عنده.
- ٥- بيان سماع المدلس.
- ٦- بيان زمن السماع من المختلط.
- ٧- تعيين المبهم من الرجال في الإسناد.
- ٨- تقييد المهمل من رجال الإسناد.
- ٩- تمييز المتن المحال به على المتن المحال عليه، وذلك في كتاب الإمام مسلم كثير جداً.
- ١٠- فصل الكلام المدرج في الحديث مما ليس من الحديث.
- ١١- بيان ما يقع في الكتاب المستخرج عليه من الأحاديث المصرّح برفعها وتكون في الأصل موقوفة أو كصورة الموقوف.

من أهم المستخرجات على الصحيحين مايلي °:

- ١- مستخرج أبي بكر الإسماعيلي (ت ٣٧١ هـ) على صحيح البخاري.

^١ شرح التبصرة والتذكرة للعراقي ١ / ٥٦ - ٥٧ .

^٢ الحافظ السيوطي: تدريب الراوي ١ / ١١٢ .

^٣ لم يذكر ابن الصلاح للمستخرجات إلا هاتين الفائدتين: علوم الحديث ص: ١٩ - ٢٠ .

^٤ استدرك هذه الفائدة الحافظ العراقي على ابن الصلاح في التقييد والإيضاح ص: ١٩ .

^٥ اقتصر على المستخرجات على الصحيحين لكثرتها وأهميتها وأهمية الصحيحين، وإلا فإن هناك مستخرجات على غيرهما كالسنن وغيرها لكنها قليلة، كذلك اقتصر على أهم وأشهر المستخرجات على الصحيحين، وهي كثيرة ومن أراد معرفتها فليراجع: تدريب الراوي للحافظ السيوطي ١ / ١١١ - ١١٢، والرسالة المستطرفة للكتاني ص: ٢٦ - ٣١، وكثير من هذه المستخرجات في عداد المفقود من كتب السلف رحمهم الله تعالى .

٢- مستخرج الحافظ أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرايني (ت ٣١٦ هـ) على صحيح مسلم، طبع بعض أجزاء منه.

وممن له مستخرج على كل من الصحيحين على حدة في كتاب مستقل:

- ١- الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن إسحاق الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ) .
 - ٢- أبو عبد الله محمد بن يعقوب المعروف بابن الأخرم (ت ٣٤٤ هـ) .
 - ٣- أبو ذر عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأنصاري الهروي الحافظ (ت ٤٣٤ هـ) .
 - ٤- الحافظ أبو محمد الحسن بن محمد بن الحسن الخلال (ت ٤٣٩ هـ) .
- قال الخطيب: "خرج مسند أحمد على الصحيحين" ^١ .
- ٥- الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن محمد الأصبهاني المعروف بابن منجويه (ت ٤٢٨ هـ) .

ومن المستخرجات على الصحيحين كلاهما في كتاب واحد:

- مستخرج أبي بكر أحمد بن عبدان بن محمد الفرغ الشيرازي (ت ٣٨٨ هـ) .

^١ انظر ترجمته في تاريخ بغداد ٧ / ٤٢٥ .

الدرس الخامس

التدوين من عام: "٦٥٦هـ-والى العصر الحاضر

ويتناول: أشهر المؤلفات فيه ، وطريقة التصنيف:

يعتبر القرن الخامس الذي يعتبر الحد الفاصل بين عصرين ، عصر ازدهار العلوم الإسلامية والحضارة الإسلامية - ذلك العصر الذي تُوج بأهل القرون المفضلة - وعصر الجمود وبداية الانحطاط الذي ران على الأمة في الأعصار المتأخرة، ففيما قبل هذا القرن كانت الدالة لأهل السنة على أهل البدع والأهواء، وكانت العلوم الإسلامية عموماً، وعلوم السنة النبوية خصوصاً تنمو وتزدهر، حتى حلّ منتصف القرن الرابع وبدأت فيه سيطرة أهل البدع على مقاليد أمور الأمة^١ ، على أهل السنة الذين كانوا يلقّبونهم بالحنابلة ما كان إلا نموذجاً لبداية عصر سيطرة أهل الزيغ والضلال على مقاليد الأمور في الأمة الإسلامية، وحتى يتم لهم ما يريدون آذوا العلماء وأبعدوهم عن قيادة الأمة، ولذلك انتشر الجهل وعم الفساد، فجمدت العقول والأفكار عن التجديد والابتكار، وهذا عين ما أراده هؤلاء الضاللّ ومن وراءهم من المفسدين في الأرض.

ولهذا قال الحافظ الذهبي في نهاية الطبقة التاسعة في رسالة "نكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل": "ومن هذا الوقت تناقص الحفظ وقلّ الاعتناء بالآثار، وركن العلماء إلى التقليد، وكان التشيع والاعتزال والبدع ظاهرة بالعراق، لاستيلاء آل بويه ثمّ، وبمصر والشام والمغرب لاستيلاء بني عبيد الباطنية".

وقال في آخر الطبقة العاشرة: "وكانت السنة قائمة الدولة بالأندلس وبخراسان وقلّ أمرها وضعف بمصر والشام والمغرب والعراق، وما ذلك إلا لظهور دولة الشيعة والعبودية فله الأمر جميعاً".

لقد كان القرن الخامس حقاً بداية عصور الجمود العلمي والانحطاط الفكري للأمة، فسيطر عليها أعداؤها من يهود ونصارى ومجوس بواسطة طابورهم من أهل الأهواء والبدع الذين كانوا ينخرون في جسم الأمة كما تنخر السوسة في جذور الشجرة ثم تطيح بها فجأة، ولا أدل على ذلك من وقوف هذا الطابور صراحة ودون موارد إلى جانب أسيادهم من النصارى عبدة الصليب عندما اجتاحوا الديار الإسلامية في هذا القرن، وكانوا قد مهدوا لذلك بنشر الجهل والفساد في الأمة، وذلك بإبعاد علماء السنة المخلصين عن قيادة الأمة وتنويرها بالعلم الصحيح، وهكذا في كل عصر لا يسمح أهل الضلال والزيغ لأمة أن ترى النور على يد علمائها المخلصين؛ لأن ذلك يؤدي إلى توعية الأمة بأعدائها الحقيقيين وتحذيرها منهم، لتقوم الأمة بعد ذلك بوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فتقضي على أهل البغي والفساد، وهذا ما لا يريده ولا يطيقه رؤساء الضلال والفساد ، مما دفع العلماء المخلصين إلى نشر العلم وإحياء السنّة ، قال الإمام البغوي (رحمه الله) : " أردت أن أجدد لأمر العلم ذكراً لعله ينشط فيه راغب متنبه، أو ينبعث له واقف متثبط"^٢ .

^١ (إذ سيطر بنو بويه الروافض على بغداد، والعبديون الباطنيون على شمال أفريقيا ومصر والشام والحجاز ، والصليبيون الإسماعيلية على اليمن، أظهر أهل البدع والأهواء رؤوسهم، وخرجوا من جحورهم، ودالت الدولة لهم، وضيقوا على أهل السنة وأذوهم وما فتنة البساسيري هلك سنة ٤٥١ هـ في بغداد وانتفاش الأشاعرة والصفوية برئاسة ابن القشيري ٥١٤ هـ.

^٢ (شرح السنة: (١ / ٢ - ٤) ، مقدمة المؤلف (رحمه الله) ، محيي السنّة أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت سنة ٥١٦ هـ) .

أولاً: أهم المؤلفات في الجمع بين الكتب الستة جميعها أو بعضها:

سبقت الإشارة إلى أن علماء هذا القرن (الخامس إلى السادس الهجري) ؛ ابتكروا طريقة جديدة للمساهمة في خدمة السنّة المطهرة في مجال تدوينها وحفظها، فكانت تلك الطريقة هي النواة الأولى للموسوعات الحديثية، وهذا الابتكار الجديد هو الجمع بين كتب الحديث المؤلفة سابقاً مثل: الصحاح والسنن وغيرهما، ومن أهم المصنفات في هذا الموضوع ما يلي:

أولاً: الجمع بين الصحيحين:

- ١- الجمع بين الصحيحين للإمام أبي عبد الله محمد بن نصر الحميدي الأندلسي (ت ٤٨٨ هـ) ، وله زيادات عليهما في المتون والأسانيد وغيرها من الفوائد المهمة^١ .
- ٢- الجمع بين الصحيحين للحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦ هـ) .
- ٣- الجمع بين الصحيحين لأبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن ابن عبد الله الأشبيلي (ت ٥٨١ هـ) .

ثانياً: الجمع بين الكتب الخمسة أو الستة:

- ١- التجريد للصحاح والسنن - الصحيحان والموطأ والترمذي وأبو داود والنسائي - للحافظ أبي الحسن رزين بن معاوية السرقسطي (ت ٥٣٥ هـ) .
- ٢- الجمع بين الكتب الستة - الصحيحان والموطأ والسنن ما عدا ابن ماجه - لأبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلي (ت ٥٨١ هـ) .
- ٣- جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ لمجد الدين المبارك ابن محمد بن الأثير الجزري (ت ٦٠٦ هـ)^٢

^١ يوجد منه في مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية حرسها الله نسختان برقم ٥٨٥، وبرقم ١٤٣٠ .
^٢ قدّم ذكر جامع الأصول هنا مع تأخر وفاة مؤلفه تجوّزاً لاتحاد موضوعه مع هذه الكتب المذكورة، وكذلك الذي يليه "أنوار المصباح".
موضوع كتاب جامع الأصول للإمام الحافظ مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري المولود سنة (٥٤٤ هـ) والمتوفى (٦٠٦ هـ) صاحب التصانيف المشهورة ؛ جمع المؤلف - رحمه الله - في هذا الكتاب أحاديث الكتب الستة لصحيحين والموطأ وسنن أبي داود والترمذي والنسائي - وأعاد ترتيبها وفق المعاني التي تضمنتها تلك الأحاديث ليسهل على طالب العلم الوقوف على الحديث الذي يريده، والمعنى الذي يدل عليه. ثم أتبعه شرح ما في الأحاديث من الغريب والإعراب والمعنى وغير ذلك مما يزيد إيضاحاً وبياناً . ينظر : جامع الأصول : (١ / ٥٣ - ٦٨) .

الدرس السادس

الكتب المؤلفة في موضوعات معينة

الأجزاء الحديثية :

الأجزاء الحديثية : الجزء في اصطلاح المحدثين : هو تأليف يجمع الأحاديث المروية عن رجل واحد سواء كان الرجل من طبقة الصحابة أو مَنْ بعدهم : كجزء حديث أبي بكر - وجزء حديث مالك .

كما أنه يطلق الجزء على التأليف الذي يدرس أسانيد الحديث الواحد ، ويتركب عليه مثل : اختيار الأولى في حديث اختصاص الملاء الأعلى للحافظ - ابن رجب .

كما أن الأجزاء الحديثية قد توضع في بعض الموضوعات الجزئية ، مثل جزء القراءة خلف الإمام للبخاري ، والرحلة في طلب الحديث للخطيب البغدادي .

وقد يجمع في الجزء أحاديث انتخبها المؤلف لما وقع لها في نفسه، كالعشاريات ، والعشرينات والأربعينات ، والخمسينات ، والثمانينات .

ويختلف حجم الأجزاء من بضع أوراق إلى العشرات ، والغالب أن تكون صغيرة ، وتمتاز بأنها تبرز علم الأئمة ، لما أن أفراد الموضوع الجزئي بالبحث يتطلب استقصاءً وعمقاً .

الجزء عبارة عن كتاب صغير جمع فيه مؤلفه أحاديث شخص واحد، أو صنف في موضوع معين من موضوعات الجامع ؛ ومنه : جزء رفع اليدين في الصلاة ، وجزء في القراءة خلف الإمام للبخاري . ومثال ذلك :-

١- جزء " رفع اليدين في الصلاة للبخاري (ت ٢٥٦ هـ)^١ :

كانت رواية الكتاب بالسند الصحيح المتصل إلى البخاري ، استفاد منه جمع من الأئمة والحفاظ ونسبوه إليه ؛ وعلى رأسهم: النووي في تهذيب الأسماء ، ، والمزني في تهذيب الكمال في غير موضع منها ، والذهبي في السير ، وابن حجر في تغليق التعليق ، والدراية ، وتهذيب التهذيب .

جاء في وصف الكتاب :

١ - تناول الإمام البخاري - رحمه الله - في هذا الكتاب مسألة من المسائل المتعلقة بالصلاة، وهي مسألة رفع اليدين في الصلاة عند الركوع وبعد الرفع من الركوع، فبيّن فيها سنة النبي ﷺ ، وأنه كان يرفع يديه في هذه المواضع، وساق لذلك أدلة كثيرة من فعله عليه الصلاة والسلام، ومن فعل أصحابه رضي الله عنهم، وساق أيضاً ما يدل على هذا المعنى من فعل السلف، ورد على من أنكر الرفع، وفند أدلتهم تفنيدياً رائعاً.

٢ - لم يلتزم المصنف في هذا الكتاب الصحة كما اشترط في جامعه الصحيح.

^١ (وقد طبع باسم (رفع اليدين للبخاري) ، بتحقيق: بديع الدين الراشدي، وصدر عن دار ابن حزم، سنة ١٤١٦ هـ .

٣ - بلغ عدد الأحاديث والآثار الواردة بالكتاب (١٩٨) حديثاً وأثراً.

عناية العلماء بالكتاب : حققه وعلق عليه : " جلاء العينين بتخريج روايات البخاري في جزء رفع اليدين " ، بديع الدين الراشدي، وصدر عن دار ابن حزم، سنة ١٤١٦ هـ^١.

٢- جزء " القراءة خلف الإمام " ، للبخاري (ت ٢٥٦هـ) :

يعد جزء القراءة خلف الإمام مشهور النسبة إلى الإمام البخاري رحمه الله، فقد تتابع العلماء على نسبته إليه، ويدل على ذلك ما يلي:

١ - نقل عن الكتاب واستفاد منه جمع كبير من أهل العلم، منهم: البيهقي في غير موضع من كتابه "القراءة خلف الإمام" (ص: ٢٣ ، ٧٩)، والمزي في تهذيب الكمال (١)، (٢، ٢٦٨)، والذهبي في ميزان الاعتدال (٦٧٢)، وابن القيم في حاشيته على سنن أبي داود (٣)، والحافظ ابن حجر في غير كتاب من كتبه منها: فتح الباري (٢٩، ٢٢٧)، وتهذيب التهذيب (١) (٤، ١١١)، والإصابة (٥٦٣٨)، وتلخيص الحبير (٢)، وغيرهم من أهل العلم.

٢ - اهتمام العلماء بالكتاب سماعاً وإسماعاً، فقد ذكره ابن حجر ضمن مسموعاته عن مشايخه في المعجم المفهرس برقم (١٠٥)، وذكر الكتاب ضمن مسموعات بعض أهل العلم في تعليق التعليق لابن حجر (٥٦)، وذيل التقييد للفاسي (١٠).

وصف الكتاب ومنهجه: قصد الإمام البخاري رحمه الله في هذا الجزء إلى الكلام على مسألة تتعلق بفقهِ الصلاة، ألا وهي قراءة المأموم خلف الإمام في الصلاة، والمطالع للكتاب يتبين له من منهج المؤلف في الكتاب ما يلي:

١ - قسّم الكتاب إلى أبواب، وجعل لكل باب عنواناً، وأورد تحته ما يناسبه من أحاديث وآثار مسندة، وقد جعل عناوين الأبواب متضمنة لإشارة مختصرة إلى مضمون النصوص التي سيذكرها في الباب.

٢- بدأ الكتاب بمقدمة ذكر فيها عدة نصوص تتعلق بوجوب قراءة الفاتحة في الصلاة، ثم عقد باباً في وجوب القراءة للإمام والمأموم، وأدنى ما يجزئ من ذلك، ثم أتبعه بباب ذكر فيه هل يقرأ بأكثر من فاتحة الكتاب خلف الإمام، ثم عقد باباً في المنع من الجهر بالقراءة خلف الإمام.

٣ - احتفظ لنا الكتاب بفقهِ أئمة السلف فيما يتعلق بالمسألة محل البحث، وجاء ذلك من خلال جملة كبيرة من الآثار التي خرجها البخاري عن الصحابة والتابعين.

٤ - عقب البخاري على كثير من الأحاديث التي أوردها بالشرح والبيان، ورد على المخالفين وأجاب عن أدلتهم، وتكلم على كثير من الأسانيد والمتون التي أوردها، وصحّح وضعّف، واختار ورجح، فجاء

^١ (طبع باسم: جزء القراءة خلف الإمام في عدة طبعات أهمها ما يلي:

١- طبعة بتحقيق فضل الرحمن الثوري، وصدر عن المكتبة السلفية - لاهور، سنة ١٤٠٠ هـ.
٢- طبعة صدرت عن دار الكتب العلمية، بدون تحقيق، ١٤٠٥ هـ، وهي الطبعة التي اعتمدنا عليها.

الجزء آية بينة على سعة علم البخاري وعظيم فقهه، وأن له عقلية واعية قادرة على الفهم والاستيعاب والتحليل والترجيح.

٥ - لم يلتزم المصنف الصحة هنا كما التزمها في صحيحه؛ بل أورد كذلك الحسن والضعيف.

٣- المصنفات في الأحاديث القدسية^١ :

ذكر العلامة ابن حجر الهيتمي أن مجموع الأحاديث القدسية المروية يتجاوز المائة ، وذكر أنه قد جمعها بعضهم في جزء كبير ، والصحيح أن عددها - بغض النظر عن صحتها - أكثر من ذلك فهو يجاوز الثمانمائة ، بل قد يقارب الألف ، وقد أفرد العلماء هذا النوع من الأحاديث بالتصنيف ومنهم الشيخ المناوي رحمه الله في كتابه المسمى : " الإتحافات السننية في الأحاديث القدسية " ، وللعلامة المدني أيضاً كتاب " الإتحافات السننية في الأحاديث القدسية" ، وكتاب " الأحاديث القدسية " لابن بلبان ، وهناك كتب معاصرة أفردت في هذا النوع من الأحاديث .

ومثال ذلك : الإتحافات السننية بالأحاديث القدسية^٢ :

اسم المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ).

والحافظ المناوي الذي جمع هذه الأحاديث لم يجمعها على أنها صحيحة، بل جمعها جمعاً بغض النظر عن صحتها، وحسنها، وضعفها بل على أنها أحاديث قدسية فقط .

عناية العلماء بالكتاب : شرحه : محمد منير بن عبده أغا النقلي دمشقي الأزهري (المتوفى:

١٣٦٧هـ) ، شرحه باسم " النفحات السلفية بشرح الأحاديث القدسية " ^٣ .

٤- أحاديث الترغيب والترهيب : وهي كتب اهتمت بجمع الأحاديث بأمر من الأمور المطلوبة شرعاً أو المنهي عنها. ومثاله: الترغيب والترهيب للمنزري، ومكارم الأخلاق للخراطي، ومساوئها له أيضاً.

٥- أحاديث الإيمان : عُني بالتصنيف في باب الإيمان جملة من أعيان أئمة السنة والجماعة ، فصدر

كثير من المحدثين كتبهم بهذا الاسم ؛ أي باسم كتاب الإيمان ، والتصنيف فيه على وجهين^٤ :

^١ (الحديث القدسي هو الحديث الذي يسنده النبي ﷺ إلى الله عز وجل ، والقدسي نسبة للقدس ، وهي تحمل معنى التكريم والتعظيم والتنزيه ، ولعل من مناسبة وصف هذا النوع من الأحاديث بهذا الوصف ، أن الأحاديث القدسية تدور معانيها في الغالب على تقديس الله وتمجيده وتنزيهه عما لا يليق به من النقائص ، وقليل ما تتعرض للأحكام التكليفية .

^٢ (الإتحافات السننية بالأحاديث القدسية : (١ / ١) ، لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ) ، الشارح: محمد منير بن عبده أغا النقلي دمشقي الأزهري (المتوفى: ١٣٦٧هـ) ، شرحه باسم «النفحات السلفية بشرح الأحاديث القدسية» تحقيق : عبد القادر الأرنؤوط - طالب عواد ، دار ابن كثير دمشق- بيروت ، عدد الأجزاء: ١ .

^٣ (حققه وخرج احاديثه : عبد القادر الأرنؤوط - طالب عواد ، دار ابن كثير دمشق- بيروت ، عدد الأجزاء: ١ . فالشيخ محمد منير بن عبده أغا دمشقي الذي شرحها لم يتعرض للأحاديث من جهة صحتها وضعفها، وإنما شرح ألفاظا ومعانيها، وترجم لبعض الروايات كما ذكر رحمه الله تعالى في شرحه لهذه الأحاديث: أنه وجد بعض الأحاديث تحتاج إلى شرح وإيضاح، وعلق عليها قدر الحاجة الماسة، وعرف الحديث القدسي، وبيّن الفرق بينه وبين القرآن الكريم؛ ليكون القارئ على بصيرة من أمره. وقد رتبته المؤلف المناوي على حروف المعجم تسهيلاً لطلاب العلم، فجزى الله تعالى خيراً المؤلف، والشارح.

جاء في مقدمة التحقيق : " هذا وقد قمنا بتخريج الأحاديث القدسية التي جمعها المؤلف المناوي، كما خرجنا الأحاديث التي استشهد بها الشارح صاحب كتاب النفحات السلفية بشرح الأحاديث القدسية الشيخ محمد منير دمشقي، وترجمنا بعض الأعلام باختصار نرجو الله تعالى أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. عبد القادر الأرنؤوط وطالب عواد.

^٤ (ينظر : شرح كتاب الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام ، للشيخ يوسف الغفيض .

١- أن يراد بكتاب الإيمان الجملة من مسائل أصول الدين ، فيذكر القول في مسمى الإيمان وغيره من المسائل ، كالقول في الصفات ، والقدر ، والشفاة ، ومسائل الكبائر ، وغير ذلك ، وهي طريقة أئمة السنة من المصنفين في الحديث ، ومنهم الإمام مسلم في صحيحه .

٢- أن يراد بكتاب الإيمان مسماه ، والمسائل المتعلقة به ، كالقول في زيادته ونقصانه ، والفرق بين اسم الإيمان والإسلام ، وما يتعلق بذلك ، وقد وضع الإمام البخاري كتاب الإيمان في صحيحه على هذه الطريقة ، وتبعهم في ذلك كثير من المصنفين .

أمثلة للكتب في أحاديث الإيمان : كتاب الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت : ٢٢٤ هـ) ، وقد صنفه على الطريقة الثانية. وأيضاً: الإيمان لابن أبي شيبة (ت ٢٣٥ هـ) ، الإيمان لابن منده (٣٩٥ هـ) ، الإيمان ، لمحمد بن يحيى بن أبي عمر العدني ، كتاب الإيمان لابن تيمية وغيرها .

٦- **كتب السنة :** وهي كتب تهدف إلى الحث على اتباع السنة والعمل بها وترك البدع واجتنابها ، ويذكر فيه الأحاديث الخاصة بها. ومثاله : كتاب السنة للإمام أحمد بن حنبل ، وكتاب السنة لابن أبي عاصم .

٧- **أحاديث الزهد :** كتاب الزهد لو كيع بن الجراح ، والزهد والرقائق لعبدالله بن المبارك ، والزهد لأحمد بن حنبل ، والزهد لهناد السري ، والزهد لأبي داود السجستاني ، والزهد الكبير للبيهقي .

٨- **الأحاديث الموضوعية :** كتب الموضوعات:

تعريفها: هي الكتب التي تجمع الأحاديث الموضوعية المكدوبة مع بيان وضعها، ومن وضعها غالباً وهي في الغالب مرتبة على الكتب والأبواب^١ .

اعتنى السلف فيما اعتنوا به بيان الأحاديث الموضوعية على رسول الله ﷺ والنهي عن روايتها وكشف أحوال الكذابين، والتحذير من الاستماع إليهم، أو الرواية عنهم، لكن هذا كله كان فيما قبل القرن الخامس منثوراً ومفرداً في كتب الرجال والعلل وغيرها مثل:

١- العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد (ت ٢٤١ هـ) .

٢- التاريخ للحافظ ابن معين (ت ٢٣٣ هـ) .

٣- الكامل للحافظ ابن عدي (ت هـ ٣٦٥ هـ) .

٤- الضعفاء للعقيلي (ت ٣٢٢ هـ) وغيرها.

ثم قام العلماء من بعد القرن الخامس بجمع ما تفرق وتأليف ما تناثر من ذلك في كتاب واحد.

ومن أهم المؤلفات في هذا المجال:

١- الموضوعات للحافظ أبي الفرج ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) وهو مطبوع.

^١ (ذكر الدكتور عبد الرحمن الفيرواني في مقدمة تحقيقه لكتاب "الأباطيل" للجرقاني ١ / ٢٣ - ٢٧ سنة وثلاثين مؤلفاً في الموضوعات، واكتفيت هنا بذكر أهمها وأشهرها.

٢- اللآليء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة لجلال الدين السيوطى (ت ٩١١ هـ) مطبوع.

٣- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لابن عراق على بن محمد الكنانى (ت ٩٦٣ هـ) مطبوع.

٤- تذكرة الموضوعات لمحمد بن طاهر الفتني (ت ٩٨٦) ، وهو مطبوع.

دراسة موجزة لأحد كتب الموضوعات:

وهو كتاب: الموضوعات للحافظ ابن الجوزي.

المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزى المولود سنة (٥١٠ هـ) والمتوفى سنة (٥٩٧ هـ) .

موضوع الكتاب: جمع الأحاديث المكذوبة المصنوعة مع بيان حالها وحال من اتهم بوضعها، مرتباً على الكتب والأبواب.

قال المؤلف - رحمه الله - في المقدمة: "أما بعد، فإن بعض طلاب الحديث ألحَّ عليَّ أن أجمع له الأحاديث الموضوعة، وأعرفه من أيِّ طريق يعلم أنها موضوعة، فرأيت أن إسعاف الطالب للعلم بمطلوبه يتعين خصوصاً عند قلة طلاب العلم، لا سيما علم النقل، فإنه قد أعرض عنه بالكلية، وكثير من القصاص يروون الموضوعات، وخلقاً من الزهاد يتعبدون بها وهأنأ أقدم قبل الشروع في المطلوب فصلاً تكون لذلك أصولاً والله الموفق" ^١ .

منهج ابن الجوزي في كتاب الموضوعات:

قدم لكتابه - رحمه الله - بمقدمة نفيسة وقد اشتمل على:

١- فصول هامة هي:

(أ) فضل هذه الأمة ومنزلتها.

(ب) فضل العلماء السابقين.

(ج) ثم ذكر أقسام الحديث فجعلها ستة أعلاها الصحيح المتفق عليه وأدناها الموضوع.

(د) تكلم عن أقسام الوضاعين وفصل القول عن كل قسم.

٢- التمهيد لأحاديث الكتاب بأربعة أبواب:

الأول: في ذم الكذب.

^١ (ابن الجوزي: كتاب الموضوعات ١ / ٢٩ .

الثانى: في قوله ﷺ: "من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار" حيث أطنب في ذكر طرقه وعدد من رواه.

الثالث: في الأمر بانتقاد الرجال، والتحذير من الرواية عن الكذابين والمجهولين.

والباب الرابع: موضوع الكتاب، وهو الأحاديث الموضوعية مرتبة على الكتب والأبواب الفقهية وقد حوى كتابه خمسين كتاباً^١.

قال - رحمه الله - في مقدمته: "فأنا أرتب هذا الكتاب كتباً تشتمل على أبواب، فأذكرها على ترتيب الكتب المصنفة في الفقه ليسهل الطلب على طالب الحديث، وأذكر كل حديث بإسناده وأبين علته والمتمم به، تنزيهاً لشريعتنا عن المحال، وتحذيراً من العمل بما ليس بمشروع".

آراء العلماء في كتاب "الموضوعات" لابن الجوزي:

قال السيوطي: "وقد نبّه الحافظ قديماً وحديثاً على أن فيه تساهلاً كثيراً وأحاديث ليست بموضوعة بل هي من وادي الضعيف، وفيه أحاديث حسان وأخرى صحاح، بل وفيه حديث من صحيح مسلم نبّه عليه الحافظ ابن حجر، ثم قال: "إن تساهله وتساهل الحاكم أعدم النفع بكتابيهما".

وقال السيوطي في آخر "التعقبات": "هذا آخر ما أوردته في هذا الكتاب من الأحاديث المتعقبة التي لا سبيل إلى إدراجها في سلك الموضوعات وعددها نحو ثلاثمائة حديث، منها حديث في مسلم، وحديث في البخاري برواية حماد بن شاکر، وفي "مسند أحمد" ثلاثون حديثاً، وفي النسائي عشرة، وفي ابن ماجه ثلاثون حديثاً، وفي "المستدرک" ستون حديثاً".

ثانياً: كتب الأحكام:

تعريفها: هي في اصطلاح المحدثين: الكتب التي اشتملت على أحاديث الأحكام فقط، وهي أحاديث انتقاها مؤلفوا هذه الكتب من المصنفات الحديثية الأصول، ورتبوها على أبواب الفقه.

وهي كثيرة ومن أشهرها ما يلي:

١- الأحكام الكبرى لأبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلي المعروف بابن الخراط (ت ٥٨١ هـ)، وتقع في ست مجلدات.

٢- الأحكام الوسطى لعبد الحق الأشبيلي - أيضاً - وتقع في مجلدين، ذكر في خطبتها أن سكوته عن الحديث دليل على صحته.

وقد وضع عليه الحافظ الناقد أبو الحسن علي بن محمد بن القطان (ت ٦٢٨ هـ) كتابه "بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام"^٢.

^١ (ابن الجوزي: كتاب الموضوعات: (١/ ٥٣ - ١٠٤). تدريب الراوي للسيوطي: (١/ ٢٧٨ - ٢٧٩).

^٢ (وقد طبع: "بيان الوهم والإيهام" في ست مجلدات.

٣- الأحكام الصغرى له أيضاً ذكر في خطبتها أنه تخيرها صحيحة الإسناد معروفة عند النقاد، تقع في مجلد واحد، وعليها شرح لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق (ت ٧٨١ هـ) ^١.

٤- عمدة الأحكام عن سيد الأنام تأليف تقي الدين أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الجماعلي (ت ٦٠٠ هـ)، ويقع في جزئين وهو مطبوع، وقد شرحه الحافظ ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢ هـ)

كما شرحه أيضاً الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق، والحافظ سراج الدين ابن الملقن (ت ٨٠٤ هـ)، وكذلك شرحه أيضاً الفيروزآبادي (ت ٨١٧ هـ) صاحب "القاموس"، وهذه الشروح لا أعلم أنها مطبوعة إلى الآن، والله أعلم.

وشرحه الشيخ عبداً لله بن عبد الرحمن البسام - عضو هيئة التمييز بمكة المكرمة - في كتابه "تيسير العلام شرح عمدة الأحكام" وهو مطبوع.

٥- الإمام في أحاديث الأحكام لتقى الدين أبي الفتح محمد بن دقيق العيد (ت ٧٠٢ هـ) مطبوع.

قال حاجي خليفة: "جمع فيه متون الأحاديث المتعلقة بالأحكام مجردة من الأسانيد، ثم شرحه وبرع فيه وسماه: "الإمام"، قيل: إنه لم يؤلف في هذا النوع أعظم منه لما فيه من الفوائد والاستنباطات لكنه لم يكمله، وذكر البقاعي في "حاشيته على الألفية" ^٢ أنه أكمله، ثم لم يوجد منه بعد وفاته إلا القليل، ولو بقى لأغنى الناس عن تطلب كثير من الشروح". وللحافظ شمس الدين محمد بن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢ هـ) شرح كتاب الإمام .

٦- تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد لزين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦ هـ)، وهو مطبوع وقد شرحه المؤلف في كتابه "طرح التثريب في شرح التثريب" وتوفي رحمه الله قبل أن يتمه، فأنتمه ابنه ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت ٨٢٦ هـ)

٧- بلوغ المرام من أحاديث الأحكام للحافظ أبي الفضل شهاب الدين ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، وقد جمع فيه المؤلف الأحاديث التي استنبط الفقهاء منها الأحكام الفقهية، مبيناً عقب كل حديث من أخرجه من الأئمة، موضحاً درجة الحديث من حيث الصحة والضعف، مرتباً على الأبواب الفقهية، ثم ضم إليه في آخره قسماً مهماً في أحاديث الآداب والأخلاق والذكر والدعاء، وقد بلغت أحاديثه حوالي (١٥٩٦) حديثاً تقريباً.

وقد شرحه كثيرون منهم: شرف الدين الحسين بن محمد المغربي وهو شرح واسع سماه "بدر التمام".

^١ عن هذه الكتب الثلاثة، راجع: الرسالة المستطرفة للكتاني ص: ١٧٨ - ١٧٩
^٢ انظر: المحرر لابن عبد الهادي ١ / ٦٤ من مقدمة المحقق.

وكذلك شرحه الأمير محمد بن إسماعيل الصنعاني (ت ١١٨٢ هـ) في كتابه "سبل السلام"، وهو اختصار لكتاب الحسين المغربي. وكذلك شرحه نور الحسين خان بن صديق حسن خان (ت ١٣٠٧ هـ) ^١.

٩- كتب في العلل: وهي كتب تهتم بجمع الأحاديث التي بها علل خفية قادحة مع أن الظاهر السلامة منها وتورد فيها الأحاديث بأسانيد مؤلفيها، مع بيان عللها^٢. ومثاله: العلل للترمذي، والعلل لابن أبي حاتم.

١٠- الجهاد: وهي كتب تهتم بجمع الأحاديث في الجهاد، ومثال ذلك:

الجهاد لعبدالله بن المبارك، جمع فيه ما يقرب من مائة أثر مرفوع وموقوف ومقطوع ومن كلام شيوخه وأقرانه بدأه بالآثار الواردة في فضل الجهاد والمجاهدين في سبيل الله عزوجل، وأيضاً كتاب الجهاد لابن أبي عاصم أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضحاك أبو بكر، والجهاد لابن تيمية وغيرها.

١١- الأربعينيات: من أشهر أصناف الكتب الحديثية، وأكثرها تأليفاً وتنوعاً. وهي تُبرز، فيما تُبرز، تفنن الأئمة المحدثين، وبراعتهم في تجديد عرض مادتهم العلمية، وتقريبها إلى عموم المسلمين.

التعريف بالأربعينيات لغةً واصطلاحاً:

الأربعون في اللغة عددٌ معروف، وهو أربع عشرات. والأربعونات - بغير ياء النسب -: عدةٌ وحداتٍ يتكون كلُّ منها من أربعين عنصراً.

والأربعونات في اصطلاح المحدثين: أجزاءٌ حديثية جمع فيها مؤلفوها أربعين حديثاً أو باباً، أو نحو هذا العدد. ويمكن توضيح مضامين هذا التعريف بما يأتي ^٣:

١. الأربعونات نوع من الأجزاء الحديثية.

٢. أحاديث الأربعينيات قد تكون مسندة، وقد تكون محذوفة الأسانيد.

٣. العنصر المميّز للأربعينيات عن غيرها هو العدد، وذلك ببلوغها الأربعين، أو بزيادتها عليها قليلاً، أو نقصها عنها قليلاً، فإن من عادة العرب الاقتصار على العقود، وحذف الكسر، اكتفاءً بالأهم.

وواقع أربعينيات عديدة زادت في العدد على أربعين يدلُّ على هذا.

^١ (المباركفوري: مقدمة تحفة الأوحدي ص: ١٣٢ الفصل الثلاثون.

^٢ هي الكتب المشتملة على الأحاديث المعلولة مع بيان عللها.

^٣ أما في جانب فهرستها وعدها، فقد كتب فيه الباحث سهل العود كتابه: «المعين على معرفة كتب الأربعين من أحاديث سيد المرسلين». لسان العرب (٨/ ٩٩)، المعجم الوسيط (١/ ٣٢٤). معجم الصواب اللغوي، د. أحمد مختار عمر وفريقه (١/ ٣٣). وتُفارق التعبير بالأربعينيات: بأن إضافة ياء النسب تدل على جمع أعدادٍ منسوبة إلى لفظ العقد، وهي هنا من أربعين إلى تسعة وأربعين. وقد صدر بصحة التعبير بذلك قرار لجنة الألفاظ والأساليب في مجمع اللغة العربية بمصر، انظر: القرارات المجمعية من ١٩٣٤ - ١٩٨٧ م (ص ١٢٠)، كتاب الألفاظ والأساليب الصادر عن المجمع (ص ٧٧). انظر: لسان المحدثين (مادة: أربعينيات)، مدرسة الحديث في مصر (ص ١٢٦)، مقدمة تحقيق «الأربعون الصغرى»، للبيهقي (ص ١١).

تكلف الباحث زياد أوزون التفريق بين الأربعينيات والأجزاء الحديثية، وأقرَّ أخيراً أنه قد يندرج بعض الأربعينيات في النوعين معاً. انظر: الأربعينيات الحديثية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج ٢٧، ١٤، ٢٠١١ م (ص ٥٩٧ - ٥٩٩). وأدنى نظرة في الأربعينيات نفسها تُبين أنها كانت تصنّف أجزاءً، ويُطلق عليها مسمى الجزء. في المسند (٣٩٨١) من حديث عاصم، عن زر بن حبيش، عن ابن مسعود، قال: أقرّاني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سورة من الثلاثين، من آل حم. قال: يعني الأحقاف. قال: وكانت السورة إذا كانت أكثر من ثلاثين آية سميت الثلاثين. وسنده حسن، ولعل آخره من كلام بعض من دون ابن مسعود.

٤. قد يكون المعدود في الأربعينات: الأحاديث، وقد يكون: الأبواب. والغالب في الحالة الثانية أن تزيد الأحاديث على أربعين حديثاً. وهو مقصدٌ من مقاصد التأليف في الأربعين عندهم.
٥. اختلاف مناهج تأليف الأربعينات وجمعها لا يخرجها عن هذا النوع من التأليف.

أصل تصنيف الأربعينات :

اعتمد كثيرٌ من العلماء في تصنيف الأربعينات على أمور، أبرزها ما يأتي:

حديث: "مَنْ حفظ على أمتي أربعين حديثاً في أمر دينها بعثه الله فقيهاً، وكنْتُ له يومَ القيامةَ شافعاً وشهيداً". وهو حديث ضعيف، قال النووي: «اتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف وإن كثرت طرقه»^١.

نشأة التأليف في الأربعينات وتطوره :

بدأ التأليف في الأربعينات في وقت مبكر، وذلك في القرن الثاني الهجري، حيث صنَّف ابن المبارك (ت ١٨١هـ) كتاباً في الأربعين، قال أبو طاهر السلفي: " فأقدمهم أبو عبدالرحمن؛ عبدالله بن المبارك المروزي " ^٢.

وقد كثر التأليف في الأربعينات جداً ، قال النووي ^٣: " وقد صنَّف العلماء - رضي الله عنهم - في هذا الباب ما لا يُحصَى من المصنَّفات " ، ثم ذكر طرفاً ممن صنَّف فيه، ثم قال: " وخالق لا يُحصون من المتقدمين والمتأخرين " . وبلغت كثرة التصنيف في هذا الباب أن صنَّف بعض العلماء أكثر من كتاب في الأربعينات، منهم ابن عساكر ، وابن المفضل المقدسي ، والمحب الطبري ، والذهبي ، والعلاني ، وابن حجر ، ويوسف بن حسن بن عبدالهادي ، وغيرهم.

أهمية الأربعينات : تبرز أهمية الأربعينات من جهات، منها:

١. أنها حفظت قدرًا كبيراً من الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ بأسانيدھا وطرقھا.
٢. أنها أبرزت جانباً من جهود المحدثين في رواية السنة وتبليغها على مرِّ العصور.
٣. أنها وضَّحت مدى التفنُّن والتنوُّع الذي وصل إليه المحدثون في جمع السنة وتصنيفها.
٤. أن منها ما يجمع النصوص النبوية في موضوعٍ معيَّن، مما يسهِّل دراستها وبحثها.
٥. اشتمالها على فوائد غزيرة في علوم الحديث إسناداً ومنتناً، وفي علوم الأنساب، والتاريخ، والتراجم، وغيرها، مما قد لا يوجد في مصادر أخرى.

^١ (مقدمة الأربعين (ص٣٨) . وقد تكلم على الحديث غير واحد من الأئمة، قال ابن حجر في التلخيص الحبير (٣/ ٢٠٢): " روي من رواية ثلاثة عشر من الصحابة، أخرجها ابن الجوزي في العلل المتناهية، وبيَّن ضعفها كلها، وأفرد ابن المنذر الكلام عليه في جزء مفرد. وقد جمعت طرقه في جزء، ليس فيها طريق تسلم من علة قاحلة " .

^٢ (الأربعين البلدانية (ص٢٦) . وكذلك ذكر أوليَّة ابن المبارك: ابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ١١٨)، والبكري في مقدمة أربعيه (ص٢٤)، والنووي في مقدمة أربعيه (ص٣٩). وقد رتَّب العلاني في إثارة الفوائد المجموعة (١/ ٤٣٨)، وابن حجر في المعجم المفهرس (ص٢٠٩)، الأربعينات على الأقدمية، فبدأ بأربعي محمد بن أسلم الطوسي، لكن مرادهما: ما وقفا عليه، وروياه بإسنادهما، والظاهر أنهما لم يقفا على أربعي ابن المبارك.

^٣ (مقدمة الأربعين (ص٣٩ - ٤٢) . الأربعون البلدانية (ص١٨) . معجم مؤلفات ابن المفضل المقدسي (ص١٩ - ٣٦) .

مناهج التأليف في الأربعينات، ونماذجها يمكن، من خلال تنوع مناهج المحدثين في تأليف الأربعينات، تقسيمها بعدة اعتبارات، فمن ذلك:

أولاً: مناهج التأليف في الأربعينات من حيث شرط جمعها: فمناهج الأربعينات بهذا الاعتبار تنتوع إلى ما يأتي:

١ - أربعونات متنية:

وهي أربعونات لا يُنظر في جمعها إلى أحوال الأسانيد، بل إلى مضامين المتون وصفاتها. ويمكن أن تُقسّم هذه الأربعونات المتنية في الجملة إلى نوعين:

أ - أربعونات عامة تشمل متوناً مختلفة، لا تختص بموضوع معين، ولا بصفة خاصة.

ب - أربعونات خاصة : وهي على ضربين:

الضرب الأول: أربعونات خاصة بباب معين: مثالها: «الأربعين في دلائل التوحيد»، لأبي إسماعيل الهروي (ت ٤٨١هـ).

الضرب الثاني: أربعونات اعتُبرت فيها صفة خاصة في المتن:

وهي أربعونات لا تختص بموضوع معين، لكن يشترط المصنّف أن يكون للمتن صفة خاصة في سياقه، أو نوعه. قال ابن عساكر : «ومنهم من أحبّ تخريج ما طال متنه، وظهر له حين يسمعه حسنه». مثالها: "الأربعين الطوال"، لابن عساكر (ت ٥٧١هـ) ، وللعلائي (ت ٧٦١هـ) .

٢ - أربعونات إسنادية: وهي الأربعونات التي لا يُنظر فيها إلى مضامين المتون وصفاتها، بل إلى أحوال الأسانيد. قال ابن عساكر : " ومنهم من قصد إخراج ما صحّ سنده، وسلم من الطعن عند الأئمة مورده. ومنهم من كان قصده ومراده: إخراج ما علا عنده إسناده " ، وقد بالغ المحدثون في التقنن في هذا النوع، حتى كاد كلُّ كتابٍ منها أن يكون صنفاً مستقلاً، كما ستوضّحه الأمثلة.

مثالها : " الأربعين في العوالي الصحاح " ، لأبي سعد أحمد بن إبراهيم النيسابوري (ت ٤٥٤هـ).

و " الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع " ، لابن حجر (ت ٨٥٢هـ) .

و " الأربعين حديثاً المنتقاة من صحيح مسلم مما علا فيها على البخاري في صحيحه " ، له .

٣ - أربعونات إسنادية متنية:

وهي الأربعونات التي يُنظر فيها إلى أحوال الأسانيد ومضامين المتون وصفاتها معاً.

مثل " "الأربعون الإلهية»، لابن المفضل المقدسي (ت ٦١١هـ) ، اشترط في المتن كونه إلهياً (قدسياً)، وفي الإسناد صحته.

الدرس السابع

الكتب المؤلفة في خدمة السنة من جوانب متعددة

ويتناول: " كتب الناسخ والمنسوخ، كتب غريب الحديث، الأجزاء، كتب السنن، كتب الجوامع، كتب المجاميع، كتب المستخرجات ^١ .

١- كتب الناسخ والمنسوخ : وهي كتب تهتم ببيان ناسخ الحديث من منسوخه وفيها تذكر الأحاديث بأسانيدھا. ومثاله: الاعتبار في معرفة الناسخ والمنسوخ من الآثار للحازمي.

المؤلفات في الناسخ والمنسوخ من الحديث ، وقد كان تأليفها في أول هذا العهد بأسانيدھا :

١- الناسخ والمنسوخ من الحديث للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (٢٤١هـ) .

٢- ناسخ الحديث ومنسوخه لأبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الطائي المعروف بالأثرم الإمام الحافظ المتوفى سنة (٢٦١ هـ) أحد أصحاب الإمام أحمد بن حنبل.

٣- الناسخ والمنسوخ من الحديث لأبي داود السجستاني سليمان بن الأشعث الأزدي صاحب السنن (٢٧٥ هـ).

٤- ناسخ الحديث ومنسوخه لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين البغدادي المتوفى سنة (٣٨٥ هـ) .

كتب غريب الحديث : هذا النوع من التأليف ظهر مبكراً - من مطلع القرن الثالث - ونظراً لأنه منذ ظهرت كتب الغريب لم يخل قرن من التأليف فيها كما يلاحظ ذلك في وفيات مؤلفيها، والتأليف فيها لم يزل ينمو ويتطور، ولم يبلغ نضوجه إلا بعد القرن الخامس الهجري، لذلك كله أُخِّرت الكلام عنها إلى هذا الموضع، والله من وراء القصد.

والمراد بكتب الغريب : تلك التي تجمع الكلمات الغريبة أو الغامضة المعنى - سواء - من القرآن أو من الحديث لتفسيرها وشرح المشكل من معانيها.

قال أبو سليمان الخطابي: "الغريب من الكلام إنما هو الغامض البعيد من الفهم، كالغريب من الناس إنما هو البعيد عن الوطن المنقطع عن الأهل، ومنه قولك للرجل إذا نحيت أو أقصيته: أغرب عني: أي أبعد.

وقال الحافظ ابن الصلاح : " غريب الحديث: هو عبارة عما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة من الفهم لقلّة استعمالها" ^٢ .

ثم قال: "هذا فن مهم يقبح جهله بأهل الحديث خاصة، ثم بأهل العلم عامة، والخوض فيه ليس بالهين، والخائض فيه حقيق بالتحري جدير بالتوقي".

^١ سبق دراستها .

^٢ أبو عمرو ابن الصلاح: علوم الحديث ص: ٢٤٥.

وقال الحافظ السيوطي: "وقد أكثر العلماء التصنيف فيه، قيل: أول من صنّفه النضر، ثم الأصمعي، وكتبهم صغيرة قليلة، وألف بعدهم أبو عبيد القاسم بن سلام كتابه المشهور، فاستقصى وأجاد"^١.

من أشهر المصنفات في غريب الحديث:

- ١- غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ) مطبوع في أربع مجلدات.
رتب كتابه على المسانيد، وساق الأحاديث بأسانيد إلى رسول الله ﷺ، ثم عقب على كل حديث بشرح غريبه موضحاً المعنى مع الاستشهاد لما فسر لها به من القرآن والحديث ومن كلام العرب وشعرهم. وعلى الرغم من جودة كتاب أبي عبيد وسعة معلوماته وكثرة فوائده إلا أن في الوقوف على الفائدة منه عسر ومشقة، نظراً لترتيبه على المسانيد، وفي المسانيد ما فيها من صعوبة الوقوف على الحديث فيها.
- ٢- غريب الحديث لمحمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي (ت ٢٣١ هـ) لم يطبع فيما أعلم.
- ٣- غريب الحديث لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ)، وهو ذيل واستدراك على كتاب أبي عبيد القاسم بن سلام، طبع في ثلاث مجلدات.
- ٤- غريب الحديث لأبي اسحاق ابراهيم بن اسحاق الحربي (ت ٢٨ هـ) طبع منه المجلد الخامس فقط، والباقي مفقود فيما أعلم. قال الكتاني: "وهو كتاب حافل، أطاله بالأسانيد وسياق المتنون بتمامها، ولو لم يكن في المتن من الغريب إلا كلمة واحدة، فهجر لذلك كتابه مع كثرة فوائده وجلالة مؤلفه"^٢.
- ٥- غريب الحديث لأبي سليمان حمد - بسكون الميم - الخطابي (ت ٣٨٨ هـ) مطبوع في ثلاث مجلدات، وهو ذيل على أبي عبيد وابن قتيبة، تتبع ما فاتهما ونبه على أغاليط لهما.
- ٦- الغريبيين - غريب القرآن والحديث - لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي (ت ٤٠١ هـ) طبع منه المجلد الأول، وهو مرتب على حروف المعجم ترتيباً دقيقاً، استفاد فيه كثيراً من كتاب شيخه أبي منصور الأزهري "تهذيب اللغة".
- ٧- ولأبي موسى محمد بن أبي بكر المدني الأصبهاني (ت ٥٨١ هـ) ذيل عليه سمّاه: "المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث" وهو مطبوع.
- ٨- الفائق في غريب الحديث لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري المعتزلي (ت ٥٣٨ هـ) وهو مطبوع.
- ٩- غريب الحديث لأبي الفرج ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) مطبوع.
- ١٠- "النهاية في غريب الحديث" لمجد الدين المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، صاحب التصانيف الكثيرة، طبع في خمس مجلدات بتحقيق الدكتور محمود الطناحي. منهج ابن الأثير في كتاب "النهاية في غريب الحديث والأثر":

(١) انظر: تدريب الراوي للسيوطي ٢/ ١٨٤ - ١٨٥.

(٢) انظر: الرسالة المستطرفة ص: ١٥٥ - ١٥٦.

١-رتبه على حروف المعجم ترتيباً دقيقاً، معتبراً أصل الكلمة الثلاثي، وقد حوى كتابه علماً غزيراً، ويعتبر أجمع كتاب في غريب الحديث والأثر^١.

قال الحافظ السيوطي: "وهو أحسن كتب الغريب وأجمعها وأشهرها وأكثرها تداولاً".

٢- كتب الجوامع : الجامع في اصطلاح المحدّثين : هو كتاب الحديث المرتب على الأبواب ، الذي يوجد فيه أحاديث في جميع موضوعات الدين وأبوابه ، وعددها ثمانية أبواب رئيسية هي العقائد و الأحكام ، والسير ، والآداب ، والتفسير ، والفتن ، وأشرط الساعة ، والمناقب ، وكتب الجوامع كثيرة ، أشهرها هذه الثلاثة :

١- الجامع الصحيح للإمام البخاري .

٢- الجامع الصحيح للإمام مسلم .

٣- الجامع للإمام الترمذي المشتهر بسنن الترمذي ، وسمي سنناً لاعتنائه بأحاديث الأحكام .

٣- كتب المجامع : وهي كتب تجمع أحاديث عدة كتب من مصادر الحديث، وهي مرتبة على طريقتين :

الطريقة الأولى : التصنيف على الأبواب ، وأهم مراجعها :

١- جامع الأصول من أحاديث الرسول لابن الأثير المبارك ابن محمد الجزري (ت ٦٠٦هـ) ، جمع فيه أحاديث الصحيحين ، والموطأ ، والسنن الثلاثة ، وجردها من الأسانيد ، وأردفها بكلام موجز على غريب الألفاظ ، لكنه أغفل بيان درجة أحاديث السنن ، حتى أنه لم يذكر كلام الترمذي على أحاديثه ، فأعوز القارئ البحث عن هذا الجانب ، وقد نيلت طبعة الكتاب بتخريج مفصل للأحاديث ، يعزو كل حديث إلى الكتب مع بيان الباب ، والجزء والصفحة ، فسهل بعض فائدته بذلك .

٢- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال للشيخ المحدث علي بن حسام المتقي الهندي (ت ٩٧٥هـ) ، وهو أجمع كتب هذا الفن ، جمع أحاديث كتب كثيرة ، بلغت ٩٣ كتاباً في إحصائنا ، فجاء كتابه حافلاً لا مثيل له في الجمع ، إلا أنه أغفل بيان حال الأحاديث ، كما لحظنا عليه إعوازاً في التخريج حتى إنه ربما عزي الحديث لمرجع من المراجع البعيدة عن التناول وعن الاعتماد ، وهو موجود في الصحاح ، بل في أصحابها .

الطريقة الثانية: ترتيب الأحاديث على أول كلمة فيها حسب ترتيب حروف المعجم، وأهم المراجع فيها :

١- الجامع الكبير أو جمع الجوامع للإمام الحافظ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، وهو أصل كتاب كنز العمال الذي عرّفنا به .

٢- الجامع الصغير لأحاديث البشير النذير للإمام السيوطي أيضاً ، اقتضبه من الجامع الكبير ، وحذف منه التكرار ، وزاد فيه أحاديث ، فبلغ عدد أحاديثه ١٠٠٣١ عشرة آلاف وواحدًا وثلاثين حديثًا ، وقد نال الحظوة عند العلماء ، وكثرت حوله الشروح .

(^١) النهاية في غريب الحديث والأثر : (١٠ / ١ - ١٢) .

ولكن بعض الرموز هنا تخالف الرموز في الجامع الكبير فالرمز (ق) في الجامع الصغير لما اتفق عليه الشيخان ، وفي الجامع الكبير لما أخرجه البيهقي ، فلتنتبه ، وليكن أول اهتمام طالب الحديث دراسة مقدمة كل مصنف حديثي ، لمعرفة رموز الكتاب وطريقته وأهدافه .

كتب المعاجم : والمعجم كل كتاب جمع مؤلفه الحديث مرتباً على أسماء شيوخه على ترتيب حروف الهجاء ، مثل المعاجم الثلاثة للطبراني : (الكبير ، والأوسط ، والأصغر) .

**